

Cover



الباحثون المشاركون في الدراسة

د. لطيفة علي المناعي :
خبيرة المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية
رئيسة الفريق البحثي

أحمد عسران :
خبير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الباحثون المساعدون

إيمان السيد العالي
حنان خليفة الشاوي
صالح مهدي الشهابي
عرفات محمد يحي
محمد إبراهيم الهاجري

ومشاركة

حسين عبد القادر جناحي
فني إداري بالمركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية



المحتويات

الصفحة	الموضوع	الفصل
1	كلمة سعادة وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية	
2	كلمة مديرة إدارة المنظمات الأهلية	
3	شكر وتقدير	
4	المقدمة	
5	المنظمات الأهلية من العمل الخيري إلى العمل التنموي.	الأول
10	طريقة البحث	الثاني
21	دور ومنجزات المنظمات الأهلية في البحرين	الثالث
41	تحليل نتائج استبانة المنظمات الأهلية.	الرابع
65	تحليل المقابلات مع المسؤولين في المنظمات الأهلية.	الخامس
74	تحليل استبانة أفراد المجتمع (مدى الاستفادة من خدمات المنظمات الأهلية).	السادس
	تحليل المقابلات مع أفراد المجتمع	
94	الخلاصة العامة والتوصيات	السابع
98	المصادر العلمية	الثامن
107	الملاحق	
108		

كلمة..

وزيرة التنمية
الاجتماعية

التراكة المجتمعية مع المنظمات الأهلية



تمثل هذه الدراسة قيمة مضافة جديدة لانجازات المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية، فهي تبرز اجتهاد في تشكيل هوية خاصة ومتميزة للمركز. هذه الهوية التي تتجاوز تعزيز قدرات الأداء المؤسسي للمنظمات الأهلية وتقديم مختلف أنواع الدعم الفني والمالي لها وتنظيم برامج التدريب للمنظمات الأهلية وغير ذلك من برامج نفخر بتنفيذها جميعا، ولكنها تخطو خطوات أخرى نحو إثراء هذا الدعم بالدراسات العلمية والبحث الرزين الذي يساهم بشكل موضوعي في اكتشاف مواطن القوة ومواطن الخلل وبيان الفرص المتاحة أمامنا من أجل بناء القدرات المؤسسية بشكل مهني وفعال.

ولا شك أننا نفخر بأن يكون المركز مصدرا من مصادر الانتاج العلمي المعرفي في مجال دراسات المجتمع الأهلي والعمل التطوعي ومجالات التنمية المجتمعية بوجه خاص التي ستساهم في ترشيد قرارات الوزارة فيما يتعلق بالدعم المؤسسي والشراكة المجتمعية مع المنظمات الأهلية. ولكن سيكون للوزارة أن تفخر أكثر حين تتمكن منظمات المجتمع الأهلي من الاستفادة العلمية الفعالة من هذه الدراسة كل فيما يخصه من مجال ونطاق عمل بحيث تتبين جوانب القوة التي أبرزتها الدراسة فتدعمها بالعمل والتطوير واقتناص الفرص، وتتابع مواطن الضعف في الأداء فتحاول جاهدة أن تعالجها بخبراتها ورؤيتها الثاقبة في العمل الميداني.

ولا بد أن نشيد هنا بالدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية في مجال التنمية المجتمعية بشتى أنواعها ومستوياتها وتشهد هذه الدراسة على ذلك في أحد فصولها وبتمكن فئات المجتمع المختلفة من الاستفادة من خدمات منظمات المجتمع المدني بشكل فعال في العديد من المجالات ونشيد بوجه خاص بالخدمات المقدمة للمرأة والطفل والفئات الخاصة وكبار السن. ولا شك أن هذه الخدمات تعزز من مستوى نوعية الحياة لهذه الفئات وترفع من المستوى المعيشي لها وتساندها على تحمل مختلف شؤون الحياة لكي نساهم جميعا في العطاء والانتاج.

وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ

د. فاطمة بنت محمد البلوشي

كلية..

مديرية المنظمات
الأهلية

دور المنظمات الأهلية في التنمية

تدور الدراسة التي بين أيدينا حول «مدى استفادة المجتمع من العمل التطوعي في البحرين». وقد تم تنفيذها هذه الدراسة بتكليف من وزارة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية ودعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP للمركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية. كما ساهم المركز الوطني بقدراته وكفاءاته البشرية المتاحة، وكان للمركز الفخر كذلك في أن يشارك في تنفيذ الدراسة مجموعة متميزة من الشباب البحريني من خريجي الجامعات فكان خير تعبير عن امتزاج الامكانيات المتاحة في المجتمع لتحقيق هدف واحد.

من المعروف أن عدد منظمات المجتمع المدني قد بدأ يتنامى ويتضاعف في السنوات العشر الأخيرة بشكل لم يسبق له مثيل في البحرين، وأنها بدأت في الولوج في مجالات العمل التنموي الطويل الأمد. إن هذه المنظمات تمثل في الواقع الفئات المختلفة في أي مجتمع، فهي منظمات تولد من رحم المجتمع وتنمو في أحضانه، ولذلك فإنها تستمد شرعيتها وقدرتها على ممارسة دورها من مدى استفادة وإدراك افراد المجتمع لهذا الدور. وذلك فإن رؤيتنا لدور المنظمات الأهلية في التنمية ينبغي أن ينطلق من رؤية جديدة لنموذج التنمية في المجتمع ما سبق قوله يستوجب وقفة جادة تقيم دور المنظمات الأهلية في الماضي والحاضر لتضع على الطريق أولى لبنات استشراق المستقبل وكيفية التخطيط له والدور المرتقب لها في المستقبل. ولهذه الغاية جاء تنفيذ هذه الدراسة.

لقد تمكنت هذه الدراسة - وباستخدام أدوات بحثية متنوعة من استبانات ومقابلات وتحليل وثائق - من الإحاطة بالعديد من القضايا والمسائل الحيوية في العمل الأهلي، وكذلك تمكنت من اكتشاف العديد من الأمور الفرعية الصغيرة التي تؤثر بدرجات متفاوتة على مستوى الأداء المؤسسي للمنظمات وبالتالي نتائج هذا الأداء. ونعتمد في إدارة المنظمات الأهلية أن نستفيد غاية الفائدة من نتائجها وتوصياتها في ترشيد قراراتنا وفي توجيه مسار العمل والدعم المؤسسي للمنظمات الأهلية.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى سعادة الدكتورة فاطمة بنت محمد البلوشي وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية على دعمها لهذا الإنجاز ورعايتها لدور المركز الوطني لدعم المنظمات في مختلف مجالات العمل التي يقوم بها ومتابعتها الحثيثة والدؤوبة لمسار هذا العمل.

ونخص بالشكر كذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قام بتقديم الدعم المالي لهذه الدراسة وساهم في مدنا بخبرة عربية متميزة للمشاركة في التخطيط للدراسة والتنفيذ لها.

ونخص بالشكر كل فريق البحث الذي شارك في الاعداد والمنظمات الأهلية التي ساهمت معنا في الاستجابة للمقابلات والاستبانات ولكل فرد من أفراد المجتمع كان ضمن عينة هذا البحث أو لم يكن.

نأمل أن تكون هذه الدراسة باكورة لدراسات علمية أخرى في المستقبل والله من وراء القصد.

نجوى عبد اللطيف جناحي

كلية..

رئيسة الفريق البحثي

شكر وتقدير

نشكر الله العلي القدير، لما وفقنا فيه، فمضينا بتوفيقه وعون من لدنه قدما في هذا البحث، لنضع ثمرة جهد متواصل وعمل دؤوب بين أيديكم، فالحمد كل الحمد لله.

ونتقدم بالشكر الجزيل لسعادة وزيرة حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية لدعمها المستمر للمركز الوطني وتشجيعها للعمل الأهلي التطوعي في كافة المناسبات والظروف. كما نتقدم بالشكر لمن كان له الفضل والدور الرئيس في تبني هذه الدراسة والسعي الحثيث لإخراجها إلى النور وهي الأستاذة نجوى عبد اللطيف جناحي مديرة إدارة المنظمات الأهلية بوزارة التنمية الاجتماعية التي نهلنا واستفدنا من خبراتها وتوجيهاتها وكان لها الفضل الكبير في تسديد خطانا وتشجيعنا، فكانت لا تبخل علينا بنصيحة أو إسداء رأي في سبيل نجاح هذا البحث. ونخص بالشكر كذلك مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذي تفضل بدعم تنفيذ هذه الدراسة ماليا وساندها وقدم لها كل التسهيلات اللازمة لأجل تنفيذها في موعدها. وفي هذا المقام نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ محمد الفارس خبير العلاقات الدولية بإدارة العلاقات العامة في وزارة التنمية والذي كانت لتوجيهاته ومساندته لفريق البحث عظيم الأثر في تسهيل إجراءات التنفيذ وسرعة إنجازه، فله الشكر الجزيل والتقدير.

كما تزرخر قلوبنا عرفانا لجميع المنظمات الأهلية التي شاركت في مدنا بالمعلومات اللازمة وأجابت عن استبانة الدراسة، من منظمات نسائية أو اجتماعية أو شبابية أو إسلامية، أو خيرية أو مهنية أو صناديق خيرية، وما لمسناه منهم من سعة صدر وتعاون وتجاوب، فضلا عن استجابة من استدعيناه منهم للمقابلات الجماعية. ونخص بالشكر أيضا جميع المراكز الاجتماعية التي استضافتنا بكل ترحاب لديها أثناء المقابلات أو أثناء تطبيق الاستبانات، وقدمت لنا المعونة لتيسير البحث، وكذلك جميع من شارك في استيفاء بيانات استبانة أفراد المجتمع من شباب ونساء ورجال في مختلف المناطق.

ولا يسعنا كذلك إلا إن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير للأستاذة مريم الهاجري اختصاصية أولى منظمات أهلية بالمركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية لجهودها المثمرة التي بذلتها في التطبيق الميداني لمجموعة من الاستبانات للمنظمات الأهلية وأفراد المجتمع، ونجاحها في خلق الجو الاجتماعي الفعال الذي ساهم إلى حد كبير في نجاح الفريق وسرعة تأقلمهم في العمل البحثي. والشكر موصول أيضا للأستاذ حسين جناحي الذي شارك في جميع مراحل تنفيذ البحث وساهم كثيرا في توفير مستلزمات الباحثين المادية من طباعة وتصوير وغيره. ولن ننسى في هذا المجال السيدة وفاء عيسى التي ساهمت في تدريب الفريق على برنامج SPSS وقدمت العون الفني اللازم للفريق أثناء تفريغ البيانات، فلها الشكر والامتنان.

و أخيرا باقة ملؤها الشكر والتقدير وعبيرها الاحترام نقدمها لكل من الأستاذة عائشة العبيدلي ولبنى الجودر لجهودهما المخلصة كذلك وتعاونهما في تنفيذ إجراءات البحث الميدانية وفي التفريغ والعمل المكتبي.

لقد كان الجميع خير عون وسند والمؤازرة عند الحاجة وعمل الجميع كخلية نحل منسجمة ومتناغمة، مما أدى إلى تكامل الجهود ونجاحها في إخراج هذه الدراسة التي بين أيدينا. ونسأل الله أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه.

د. لطيفة علي المناعي

تقديم..

لدعم المنظمات الأهلية

يتم تنفيذ هذه الدراسة بتكليف من وزارة التنمية الاجتماعية ودعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP للمركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية. وهي تدور حول ”مدى استفادة المجتمع من العمل التطوعي في البحرين“. وهي تستهدف بشكل خاص العمل التطوعي الذي يمارس تحت مظلة المنظمات الأهلية.

لقد تم توقيع عقد بين وزارة التنمية الاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ هذه الدراسة في بداية شهر مايو 2009 م ، وكان للمركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية كبير الاعتراف بتكليفه بتنفيذ هذه الدراسة ونأمل أن نكون عند حسن ظن كل من وضع ثقته بالمركز والعاملين به . تعتبر مشاركة المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية في هذه الدراسة مرحلة مهمة يقطعها في العمل الفني لدعم المنظمات الأهلية، وذلك من منطلق أن أي دعم فني كان أو مادي أو مالي ينبغي أن يبنى على أساس معرفة شاملة ودراسة علمية للواقع، وللدور الفعلي الذي تقوم به المنظمات الأهلية في المجتمع. ويفخر المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية في أن يضع باكورة إنتاجه البحثي هذا بين يدي المسؤولين في وزارة التنمية الاجتماعية آملا في أن تكون نتائجه خير مرشد لوضع إستراتيجية العمل المستقبلي.

والله من وراء القصد والنية

الفصل الأول..

المنظمات الأهلية من الدور الخيري إلى التنموي

مفهوم التطوع والعمل الأهلي التطوعي:

التطوع في اللغة هو مصدر الفعل طوع ، ومعناه لان وتكلف الطاعة ، أي قام بالفعل مختاراً دون أن يكون فرضاً عليه. والتطوع هو كل فعل يمارسه الإنسان باختباره وإرادته الحرة قاصداً منه تقديم خدمة للغير «مادية أو معنوية» دون أن ينتظر مقابلاً أو أجراً نظير تقديمها.

والعمل التطوعي بحكم طبيعته وأهدافه الخيرة يسهم في التغلب على الكثير من المشاكل والأزمات الإنسانية اليومية التي يواجهها الأفراد، أصبحت ثماره ونتائجه يمكن أن تكون عميقة وفعالة في حل مشكلات كثيرة في المجتمع كالفقر، والمرض والجهل. (وعندما انتقل العمل التطوعي من الفرد ذو الطاقات والإمكانات المحدودة إلى الجماعات) ووجهت الجماعات المنظمة جهود الأفراد التطوعية تحت مظلة واحدة ذات أهداف مرسومة مسبقاً بهدف المساهمة بفعالية في حل مشكلات المجتمع والمشاركة في تنميته وتطويره؛ ولقد شهدت المجتمعات الحديثة في العالم ظهور تنظيمات تطوعية تحكمها تشريعات محدودة تنظم كافة أعمالها وهذه التنظيمات يتم تأسيسها بمبادرة ذاتية من الأفراد المتطوعين الذين يمتلكون الإمكانيات بالخبرة أو المال أو الوقت أو غيره ويسعون نحو تحقيق أهداف معينة لتنمية المجتمع وتعرف هذه التنظيمات في الوقت الحاضر بالمنظمات الأهلية. وتمتد الجهود التي تقوم بها المنظمات الأهلية إلى مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأسهمت في تقديم خدمات ملموسة للمجتمع في مجال الصحة والتربية والعمل والبيئة وخدمة مختلف الفئات وبخاصة المهمشة كالأطفال والنساء والمعوقين وكبار السن الخ.

المنظمات الأهلية: تطور الأدوار:

المنظمات الأهلية عبارة عن منظمات تطوعية، إدارية، غير ربحية، تستهدف النفع العام أو الصالح العام، وتتركز مجالات نشاطها في احتواء المواطن، واجتذابه للإسهام في عملية التنمية من خلال توفير التعليم والتدريب والتأهيل الثقيف، وإيجاد فرص عمل له تكفل له، تكفل له الاعتماد على النفس». ويمتد مفهوم المنظمات الأهلية التنموية إلى ممارسة التأثير في السياسات والتوعية بحقوق المواطن و فرص المشاركة له في الحياة العامة. (قتديل، 2009، ص: 17).

أنشأت المنظمات الأهلية منذ حوالي ثلاثة قرون في الدول الأوروبية بقصد مواجهة الفقر ومحاربة بعض مظاهر الاستغلال مثل تشغيل النساء والأطفال وحماية الطبقات الفقيرة - ومعالجة الكثير من الظواهر الاجتماعية التي كانت منتشرة في الدول الأوروبية آنذاك. وقد اتسعت مجالات اهتماماتها لتواكب التطورات التي تحدث في العالم وما يبرز خلالها من احتياجات ومشكلات جديدة كالبطالة وتعاطي المخدرات، والعنف والتطرف. وقد تضاعف عدد المنظمات الأهلية حول العالم و تنامت أحجامها فبدأنا نشهد منظمات أهلية وإقليمية وأخرى دولية يمتد نشاطها وفعاليتها خارج مجتمعا المحلي الصغير إلى الحدود الإقليمية أو القومية أو العالمية. وخلال العقود الأربعة الماضية تضاعفت المنظمات غير الحكومية وتنامى أعدادها بشكل لم يسبق له مثيل على مستوى العالم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا سجلت ما يزيد على مليونين منظمة، وفي روسيا 65 ألف منظمة وفي الهند هناك أكثر من مليون منظمة وفي وسط وشرق أوروبا كان هناك 70 ألف منظمة تطوعية عام 1994م (الطراح، 2006، ص: 112). أما في منطقة الخليج العربي فقد كان هناك 450 منظمة أهلية في نهاية عام 2000م متنوعة تخصصاتها واهتماماتها بين خيرية، واجتماعية، وثقافية و نسائية، (الطراح، 2006، ص: 126).

وقد تمكنت هذه المنظمات من خلال طبيعة نشأتها وتكوينها الاجتماعي المنبثق من المجتمع أن تتحسس احتياجات هذه المجتمع وان توصل خدماتها للأفراد الذين يحتاجون لها فعلاً. بل أن العديد منها عمل كقوة دافعة للدولة والقطاع الحكومي للارتقاء بخدماته وتطويرها وتبسيط الضوء على الفئات المهمشة والفقيرة في المجتمع وإشباع الحاجات الأساسية لها. وقد ساعدت طبيعة التكوين الإداري المرن لهذه المنظمات وكذلك نظام الحكم الديمقراطي الذي تتميز به والمبني على الشفافية والمساءلة وتداول المسؤوليات والمشاركة المجتمعية وقدرتها على التحرك بمرونة بعيداً عن البيروقراطية والإجراءات الروتينية أن تسهم إسهاماً فعالاً في حل ومعالجة الكثير من المشكلات المجتمعية وبخاصة أثناء الأزمات الإنسانية والكوارث.

هذا القطاع المتنامي الذي بدأ يثبت وجوده ويبرهن عن فاعليته وكفاءته أستدعى الدعوة إلى الاهتمام بهذا القطاع ودعمه فنياً ومالياً، بشكل خاص والعمل بجدية على تحويل المنظمات الأهلية التطوعية من إطار العمل الخيري الذي يغلب على معظم أعمالها إلى منظمات أهلية تنموية تتبنى مشروعات وأنشطة تنموية طويلة الأجل تساهم في دفع عجلة التنمية وخلق فرص أمام الأفراد للاعتماد على الذات والمشاركة الإيجابية في المجتمع.

التحول إلى الدور التنموي:

إن العمل الخيري عفوياً كان أم مقصوداً يعكس حالة اعتماد من الطرف المحتاج على الطرف الآخر المانح، فهذا النوع من - على الرغم من أهميته - يفرض جهداً متواصلًا ومستمرًا من طرف واحد هو المانح، بينما يبقى الطرف الثاني محتاجاً إلى الأول، لا يمتلك الإمكانيات الكافية التي تساعد على الاكتفاء الذاتي ومساعدة نفسه. ولذلك تدعو كافة المنظمات الدولية اليوم إلى تفعيل شراكة المجتمع المدني مع القطاع الحكومي والخاص في تمكين الفرد والمجتمع؛ وبالتالي توسيع دورها في مجال التنمية، وبمعنى أوضح إحداث نقلة نوعية في أداء المنظمات الأهلية ودورها ليتسع بجانب العمل الخيري فيشمل العمل التنموي.

والدعوة إلى تحول المنظمات الأهلية من العمل الخيري إلى التنموي لا يعني إلغاء أو إنهاء الدور الأول للمنظمات الأهلية لأنه جوهر العمل التطوعي في الأساس، ولا يعني التقليل من شأنه؛ لكن جوهر التغيير هنا يكمن في توسيع مفهوم العمل الخيري وبالتالي خلق فرص للشرائح الفقيرة والمهمشة للاكتفاء الذاتي والاعتماد على نفسها في الحصول على مصدر الرزق وتوفير الحد الأدنى لها من التعليم والصحة التي تمكنها من العيش بكرامة.

يتمحور الدور التنموي للمنظمات الأهلية في توجّه رئيس هو التمكين Empowerment¹، أي مساعدة الفرد وإتاحة الفرص له للانتقال من الاعتماد شبه الكامل على الآخرين (الدولة - المنظمات الأهلية - أفراد المجتمع من الخيّر...) في توفير احتياجاته الأساسية من مأكل وملبس وتعليم وفرص عمل وغيرها، إلى الاعتماد على الذات. والتمكين، كما تؤكد قنديل (2009) يتضمن أبعاداً رئيسية هي:

1. توفير الاعتماد على الذات للفئات المستهدفة.
2. النهوض بنوعية حياة هذه الفئات والمجتمع ككل.
3. توسيع مشاركة الفئات المستهدفة في النشاط الاقتصادي.
4. تفعيل دور المواطن في المشاركة في التأثير على السياسات والمشاركة السياسية. (قنديل (2009) ص: 17).

وبالاستناد على أبعاد التمكين كما تعرفها أمانى قنديل سنلاحظ شموليتها للبعد الإنساني الفردي "الاعتماد على الذات" والبعد الاجتماعي "تحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع"، والبعد الاقتصادي "مشاركة أفراد المجتمع المستهدفين في النشاط الاقتصادي"، وأخيراً البعد السياسي "تفعيل دور الفرد في التأثير على السياسة والمشاركة السياسية". وهذه الأبعاد هي في حقيقتها وطبيعتها تحدد الدور التنموي المنشود للمنظمات الأهلية.

وتقترح قنديل في معرض شرحها لمفهوم التمكين مجموعة من الآليات التي يمكن أن تتخذها المنظمات الأهلية لتحقيق غرض التمكين .

- 1- آليات تستهدف بناء الوعي: ويشمل ذلك الفئات المستهدفة بقدراتها وحقوقها وبالفرص المتاحة لها لتحقيق ذاتها . ولذلك فإن برامج التوعية والإرشاد والتثقيف والمساندة الإعلامية لمطالب حقوقية هو جزء لا يتجزأ من النهج التنموي التمكيني للمنظمات الحقوقية ومنظمات تنمية أخرى .
- 2- آليات تسهم في بناء قدرات الفئات المستهدفة: وهي مجموعة من التدخلات المنظمة ، والمخطط لها التي تستهدف تدريب الأفراد والجماعات وامتلاكهم معارف ومهارات أساسية ترفع من فرص العمل المتاحة لهم وتقع تحت هذه الآليات - التعلم والتثقيف وتوفير المعلومات والتأهيل والتدريب .
- 3- آليات ترتبط ببناء قاعدة معرفية: وتتضمن هذه الآليات توفير المعلومات وإجراء الدراسات المسحية عن الظواهر الاجتماعية في المجتمع كالفقر، والبطالة، والعنف ولكافة الأمراض الاجتماعية المعاصرة تسمح بمعرفة حجم الظاهرة الحقيقية وأبعادها وأسبابها؛ وبالتالي التأثير في الاتجاهات المجتمعية وخلق "مسئولية اجتماعية" لدى الفئات القادرة من أجل معالجتها وحلّها.

المنطلقات الرئيسية للتحويل إلى منظمات أهلية تنموية:

لا يفترض أن يقتصر الحديث عن دور جديد للمنظمات الأهلية في التنمية على خطاب نظري ونوايا صادقة، بل يجب أن تعتمد على رؤية جديدة لنموذج التنمية المستدامة في المجتمع والذي يبني على قاعدة الشراكة في التخطيط والتنفيذ بين القطاعات الثلاث - الحكومي - الخاص - الأهلي. والمنظمات الأهلية اليوم باتت شريكاً فعالاً للحكومة وأصبحت تساهم معها في العديد من الخدمات الأساسية ولذلك تبرز الحاجة والدعوة إلى دعم هذه المنظمات وتقويتها لتقوم بدورها المتوقع عن طريق منحها المرونة الكافية في الحركة واتخاذ القرارات والاستثمار ، وتعزيز التعاون والشراكة الحقيقية بينها وبين القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع الخاص.

أن الارتقاء بمستوى أداء المنظمات الأهلية وقدرتها على المشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع وتوجيه مسيرتها إلى العمل التنموي البعيد المدى يستدعي التحرك على عدة مستويات :

1 - تعرف أمانى قنديل التمكين بأنه: توفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية للفئات المستهدفة، بهدف توسيع فرص وحرية هذه الفئات، للحصول على نصيب أفضل من عملية التنمية، (قنديل (2009) ص: 20)

1. دعم قدرات المنظمات الأهلية وتطوير بنيتها الداخلية ونظم عملها في الإدارة والتخطيط. ويعني ذلك تكوين منظمات أهلية ممأسسة مبنية على مركاترات الحكم الاليمقراطى الرشىء؁ والتخطىط الالستراتىجى؁ والموارد البشرىة المؤهله المتحفزة للعمل التطوعى.
2. بناء الوعى لءى الكفاءات العاملة فى المنظمات الأهلىة بأهمىة ءورها التئموى وإمكانىة مساهمتها الفاعلة فى هذا المجال؁ وبناء قءراتها المؤسسىة الءاخلىة وهىاكلها التئظىمىة .
3. تأسىس وبناء نموءج ءءىء للعلاقة بىن القطاع الءكومى والقطاع الأهلى فلا نتوءق أن تمارس المنظمات الأهلىة أى ءور لها ما لم بىنى على تعزىز هذه العلاقة وبناء فكر بىن الطرفىن ىستءء على التئسىق والتعاون والشراكه الفعلىة فى التئمىة. توسىع قاعءه المشاركة المءتمعىة فى المنظمات الأهلىة وبءل ءهوء ءثىثة نحو استقطاب أفراد المءتمع وءذبه نحو العمل التطوعى واستئمار قءرات مءتلف الفئآت فى مءتلف 4. مءالات العمل الأهلى .
- تمكىن المنظمات الأهلىة من إىءاء ءلفاء ءائىمن وتكوىن أنماط ءالاف مؤسسى ءائم مع القطاع الءكومى والقطاع الءاص وأصءاب الأعمال؁ وكءلك تكوىن ءالافات بىن المنظمات الأهلىة بما ىمهد لشراكه ءقىقىة وفاعلة ءاىل مؤسسات هذا القطاع .

تتناول الفصول التالىة فى هذه الءراسه موضوع المنظمات الأهلىة فى البءرىن؁ وتءاول أن ءءء ءورها فى المءتمع وموقعها الءى ءءتله بىن الءور الءىرى والءور التئموى الءى ءءءنا عنه فى هذا الفصل.

والفصل التالى ىقءم للقارئ طرىقه الءراسه متضمنًا الأهداف والإءراءات والأءوات المءستءمة.

الفصل الثاني..

طريقة البحث

تقوم المنظمات الأهلية في البحرين بدور مهم على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والإنساني، وهي تعمل كشريك مساند وفاعل لقطاعات الدولة العامة والخاصة. ولقد تنامي أعداد المنظمات الأهلية في البحرين بسرعة متزايدة خاصة منذ بداية عام 2000 م وحتى الآن، حيث ارتفع عدد المنظمات الأهلية في البحرين من 100 منظمة فقط في عام 1999 م إلى أكثر من 200 منظمة في عام 2007 م، أما في عام 2011 م فقد وصل عدد المنظمات الأهلية المشهورة والفاعلة إلى حوالي (484) منظمة من نسائية واجتماعية وشبابية وإسلامية وخيرية وصناديق خيرية وجمعيات مهنية وتعاونية وخليجية وأجنبية².

إن المناادة والاعتقاد بأهمية تفعيل دور المنظمات الأهلية في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتسارعة التي يشهدها المجتمع المعاصر اليوم والمطالبة بدعم دورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها شريكة فعلية في تبني قضايا التنمية البشرية والقضايا المحلية والقومية الهامة يفرض علينا في نفس الوقت تقييم الدور الفعلي الذي تقوم به حالياً والمباشرة برصد علمي ومنهجي وموضوعي لمؤشرات ودلائل الفعالية منطلقين من الفئات المستهدفة في المجتمع. وهذه الدراسة التي بين أيدينا تتولى هذه القضية أي تقييم مدى استفادة المجتمع من العمل التطوعي الذي تمارسه المنظمات الأهلية.

أولاً : أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة أن تكشف مدى استفادة المجتمع البحريني من العمل التطوعي في المنظمات الأهلية. وهي بشكل خاص تحاول أن تحقق الأهداف التالية:

- أ- كشف مجالات العمل التطوعي التي تقدمها المنظمات الأهلية للمجتمع البحريني، ومدى ارتباطها باحتياجات هذا المجتمع وأولويات التنمية فيه.
- ب- كشف الفئات المستفيدة من العمل التطوعي.
- ج- التعرف على مدى استيعاب العمل التطوعي للمنظمات الأهلية لاحتياجات المجتمع واهتماماته والقدرات الكامنة لديها لتلبية هذه الاحتياجات.
- د- التعرف على التحديات والمشكلات التي تواجه العمل التطوعي في البحرين.

² - قاعدة البيانات للمنظمات الأهلية - إدارة المنظمات الأهلية.

ثانياً : مجالات العمل التطوعي:

قامت الدراسة بتناول مجالات متعددة في العمل التطوعي وتتضمن ما يلي:

- أ- مجالات الرعاية الإنسانية: والمقصود بها خدمات الرعاية المقدمة للحد من الفقر وتحسين مستوى الدخل والتعليم والتدريب المهني والصحة بما فيها قضايا البيئة المؤثرة على الصحة العامة.
- ب- مجال العمل التنموي: والمقصود بها المشروعات التنموية التي تساعد على خلق فرص عمل جديدة وتسهم في الناتج المحلي.
- ج- مجال الدفاع عن حقوق الإنسان: والمقصود بها كل النشاطات والفعاليات التي تساهم في حماية حقوق الفرد ورعايته والكشف عن كل ما من شأنه الإضرار بصحة البشر أو مصيرهم.
- د- مجال الإغاثة: ويتضمن كل ما يتعلق بنجدة المتضررين من الكوارث المختلفة ومساعدتهم على تخطي مشكلاتهم.

ثالثاً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين أساسيتين:

الأولى: فئات أفراد المجتمع المستفيدة من خدمات وأنشطة المنظمات الأهلية: وهذه هي:

أ- الأسرة: باعتبارها وحدة متكاملة يستفيد أفرادها من العمل التطوعي في المجالات المختلفة.

ب- المرأة: وتتضمن ربات البيوت - المطلقات - الأراامل - المرأة العاملة.

ج- الأطفال: وهم في الفئة العمرية اقل من 15 سنة.

د- الشباب: وتعني بالفئة العمرية من 15 سنة وحتى 30 سنة.

ه- كبار السن في الفئة العمرية أكبر من 60 سنة.

و- ذوي الاحتياجات الخاصة: وتعني المعوقين.

الثانية: المنظمات الأهلية في البحرين: ونخص منها المنظمات العاملة في المجالات التالية:

النسائية - الاجتماعية - الشبابية - الجمعيات الإسلامية - الجمعيات الخيرية - الصناديق الخيرية - الجمعيات المهنية. ويصل عدد الجمعيات التي تهتم بهذه المجالات بنهاية عام 2008 إلى (252) منظمة أهلية.

رابعاً : أدوات الدراسة:

تم تطبيق أداتين هما الاستبانة والمقابلة على مجموعات مختلفة من الفئات المستهدفة والمنظمات الأهلية.

1-4 استبانة المنظمات الأهلية: تهدف الاستبانة إلى التعرف على ما يلي:-

- أ- علاقة أهداف المنظمة وأنشطتها بالفئات المستهدفة كما يراها أعضاء المنظمة.
- ب- رأي أعضاء المنظمة في مدى تحقق هذه الأهداف على أرض الواقع.
- ج- رأي الأعضاء في مدى استفادة المجتمع المحلي والفئات التي تستهدفها من خدمات العمل التطوعي للمنظمة.
- د- رأي المنظمات الأهلية في العمل التطوعي.
- هـ- الصعوبات التي تواجه المنظمات الأهلية في العمل التطوعي. (راجع نص الاستبانة في الملحق رقم 1)

2-4 استبانة الفئات المستهدفة: تهدف الاستبانة إلى التعرف على ما يلي:-

- الصورة التي تحملها الفئات المستهدفة عن المنظمات الأهلية.
- رأي الفئات المستهدفة في الأنشطة والخدمات والبرامج التي تقدمها المنظمات الأهلية.
- مدى وعي فئات المجتمع المختلفة بالدور الذي تقوم به المنظمات الأهلية، ومعرفتها بوجودها.
- المردود المعنوي أو المادي أو المالي الذي تحصل عليه فئات المجتمع المختلفة من خدمات العمل التطوعي للمنظمات الأهلية.
- الظروف والأوقات والمواقع التي يستفيد منها المجتمع المحلي من خدمات العمل التطوعي.
- رأي المجتمع في العمل التطوعي.
- طبقت الاستبانة على عينات من الفئات المختلفة في المجتمع (مسنين - أرامل أو مطلقات - معوقين- فئات خاصة - شباب- الخ ...).
- (راجع نص الاستبانة في الملحق رقم 2)

3-4 مقابلات معمقة مع المنظمات الأهلية.

استهدفت هذه المقابلات التعرف على ما يلي:

- أ- الدور الترموي الذي تقوم به المنظمات الأهلية النسائية في البحرين والآليات التي تتبعها لممارسة هذا الدور.
- ب- كشف مفهوم العمل التطوعي وأسباب إجماع أفراد المجتمع عنه في الوقت الحاضر وأساليب جذبهم إليه.
- ج- التعرف على مستوى الإمكانيات البشرية والبنوية والمادية لدى الجمعيات الأهلية التي تؤهلها للقيام بدورها الترموي.

4-4 مقابلات معمقة مع الفئات المستهدفة:

استهدفت هذه المقابلات التعرف على ما يلي:

- أ- الصورة التي تحملها الفئات المستهدفة عن المنظمات الأهلية.
- ب- رأي الفئات المستهدفة في الأنشطة والخدمات والبرامج التي تقدمها المنظمات الأهلية.
- ج- مدى وعي فئات المجتمع المختلفة بالدور الذي تقوم به المنظمات الأهلية، ومعرفة وجودها.
- د- المردود المعنوي أو المادي أو المالي الذي تحصل عليه فئات المجتمع المختلفة من خدمات العمل التطوعي للمنظمات الأهلية.
- هـ- رأي المجتمع في العمل التطوعي.

خامساً : إجراءات الدراسة:

حاولت الدراسة أن تحقق أهدافها بإتباع منهجية البحث المسحي الوصفي الذي يستند على محاولة وصف الواقع واكتشاف ملامحه العامة والخاصة التي يتصف بها. وهذه المنهجية تتطلب جمع أكبر قدر من المعلومات الكمية والوصفية النوعية عن مجتمع البحث، وكذلك تطبيق أدوات بحثية هي الاستبانة والمقابلة. وفيما يلي عرضاً بأهم الإجراءات البحثية التي يقترح أن تتبعها الدراسة:

1-5 جمع المعلومات:

يتضمن جمع المعلومات محورين أساسيين:

الأول: الإطلاع على الوثائق والدراسات السابقة التي تمت في مجال المنظمات الأهلية ودورها، وقد تم الاستعانة بما هو متوافر في وزارة التنمية الاجتماعية أو في المكتبات العامة أو في المنظمات الأهلية أو بما تم نشره في الصحافة المحلية.

الثاني: جمع البيانات الكمية والنوعية من واقع وثائق المنظمات الأهلية الخاصة بخططها والدراسات التي تقوم بها لتحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات، والأنشطة والمشروعات التي تنفذها، والمساعدات العينية والمالية وغير ذلك من بيانات تساهم في رسم صورة عن ممارسات العمل التطوعي في المنظمة الأهلية.

2-5 صياغة الاستبانة وتجربتها:

1-2-5 استبانة المنظمات الأهلية:

تضمنت الاستبانة الأولى (34) سؤال تحت (جزأين).

تم عرض الاستبانة على كل من الأستاذ أحمد عسران مستشار البحث والأستاذة نجوى جناحي مديرة المنظمات الأهلية، بحكم خبرتهم في هذا المجال بغرض التأكد من تطابق وشمولية أسئلة الاستبانة مع أهدافها وأهداف الدراسة (المصدقية)، وبغرض التأكد من وضوح صياغة الأسئلة وأسلوب عرضها على المجيب.

تم تجريب استبانة المنظمات الأهلية على 3 منظمات أهلية هي: جمعية الباحثين والمخترعين، وجمعية فتاة الريف، جمعية المحرق النسائية الاجتماعية.

5-2-2: استبانة أفراد المجتمع:

وتضمنت استبانة أفراد المجتمع (38) سؤال تحت (ثلاثة أجزاء). تم تجريب استبانة أفراد المجتمع على مجموعة مكونة من 30 فرداً من الجنسين (10 ذكور و 20 أنثى) ومن أعمار مختلفة ومناطق سكنية متنوعة.

وتبين من تجريب الاستبانة ما يلي:

- 1- أن العينة التجريبية قد استجابت لجميع الأسئلة دون استثناء.
- 2 - جميع الأسئلة كانت واضحة ولم يطرح المستجيبون أسئلة توضيحية أثناء التطبيق.
- 3 - تم الإجابة عن الاستبانة في وقت زمني تراوح بين 10 دقائق و20 دقيقة.
- 4 - تبين من تفرغ الإجابات وجود منطقية في النتائج وهذا يدل على صدق المستجيبين للاستبانة عند الإجابة على الأسئلة.
- 5 - حصلنا من الإجابات على إمكانية إضافة بعض البنود أو الخيارات المتاحة للإجابة عن بعض الأسئلة.

5-3: تطبيق استبانة المنظمات الأهلية :

طبقت هذه الاستبانة في الفترة من مايو وحتى يونيو 2009 م متوسلين في ذلك مختلف الوسائل المباشرة وغير المباشرة (البريد الإلكتروني - والفاكس). لقد وزعت الاستبانات على (124) منظمة أهلية. وعندما وصل عدد الاستبانات المستلمة إلى ما مجموعه 102 استبانة تم استيفاءها بشكل كامل تقريباً قرر الفريق أن يتوقف عن متابعة بقية المنظمات المتأخرة نظراً لخشيتنا من تسرب الوقت المتاح لنا بعد ذلك للتحليل وكتابة التقرير.

ويبين الجدول التالي مجتمع البحث وعينة المنظمات الأهلية التي أجابت عن الاستبانات:

التسلسل	نوع المنظمات	الفاعلة	العينة الفعلية	النسبة المئوية
1	المنظمات الاجتماعية النسائية	17	9	53%
2	المنظمات الاجتماعية	63	27	43%
3	المنظمات الاجتماعية الشبابية	15	5	33%
4	المنظمات المهنية	45	15	33%
5	المنظمات الإسلامية	23	11	48%
6	المنظمات الخيرية	11	4	36%
7	الصناديق الخيرية	78	31	40%
	المجموع	252	102	40.5%

الجدول رقم (2-1): إحصائية بعدد المنظمات الأهلية التي أجابت عن الاستبانة

4-5 تطبيق استبانة أفراد المجتمع:

طبقت الاستبانة على عينة عشوائية من أفراد المجتمع بلغ عدد أفرادها (977) فرداً. وقد حرصت الدراسة على أن يتم تمثيل مختلف الفئات المجتمعية في هذه الاستبانة. وتوسل الباحثون في الدراسة مختلف المواقع للوصول إلى هذه العينة تمثلت فيما يلي:

- المجمعات التجارية - الجامعات المحلية الخاصة والحكومية.
- المراكز والجمعيات الاجتماعية - مراكز تعليم وتحفيظ القرآن - مراكز رعاية الوالدين .
- النوادي والتجمعات الرياضية.
- الصيدليات - السوبر ماركت - المخابز الكبرى - الكوفي شوب.
- المراكز الصحية.

كان هناك محاولات حثيثة من أجل الحصول على عينة متكاملة تمثل مختلف الفئات والمناطق والمحافظات، وبالتالي كان الباحثون يعملون على فرز الاستبانات التي يتم تطبيقها أولاً بأول حسب النوع والمحافظات وفئات السن. حرص الفريق على تمثيل ذوي الاحتياجات الخاصة فتم تطبيق مجموعة من الاستبانات على هذه الفئات في المرحلة الأخيرة من التطبيق وطبقت استبانات بالتنسيق مع جمعيتي الصداقة للمكفوفين وجمعية الصم البحرينية.

ويبين الجدول (2-2) عدد أفراد المجتمع الذين أجابوا على بنود الاستبانة حسب النوع والفئة.

المجموع	إناث	ذكور	الجنس
			فئات العمر
167	79	88	16- 20 سنة
294	156	138	21- 30 سنة
211	109	102	31 - 40 سنة
162	95	67	41 - 50 سنة
140	54	86	أكبر من 50
3	1	2	لم يجب
977	494	483	المجموع

الجدول رقم (2-2): استبانات أفراد المجتمع: إحصائية بعدد أفراد المجتمع الذين أجابوا عن الاستبانة

5-5 مقابلات المسؤولين في المنظمات الأهلية:

تم إجراء مقابلات معمقة (شبه منظمة) مع مجموعات من عينة صغيرة من المنظمات الأهلية بلغ عددها 29 منظمة، وكانت هذه المقابلات جماعية، بحيث تراوح عدد الأشخاص الذين تم مقابلتهم ما بين شخص واحد و12 شخصاً يمثلون مختلف المنظمات الأهلية في مجتمع الدراسة. نظمت المقابلة الواحدة لكل فئة من المنظمات الأهلية حسب طبيعة عملها واستغرقت كل مقابلة ساعة ونصف الساعة أو ساعتين بأقصى تقدير. والجدول رقم (2-3) يبين عدد المنظمات الأهلية التي تم مقابلتها.

التسلسل	نوع المنظمات	عدد المنظمات التي تم مقابلتها	تاريخ المقابلة
1	المنظمات الاجتماعية النسائية	10	27 مايو 2009
2	المنظمات الاجتماعية والشبابية	12	30 مايو 2009
3	المنظمات الإسلامية	1	31 مايو 2009
4	الصناديق الخيرية	6	1 يونيو 2009
	المجموع	29	

الجدول رقم (2-3): إحصائية بعدد المنظمات الأهلية التي تم مقابلتها

في مستهل كل مقابلة يتم تعريف الحضور بأهداف الدراسة وأدواتها والتأكيد على أهمية رأي المجموعة في هذه الدراسة ويبدأ الباحث الذي يتولى إدارة الحوار في طرح المجال للمناقشة من باب قضية أساسية تمثلت فيما يلي:

يتمثل الدور المتوقع حديثاً للمنظمات الأهلية في انتقالها من العمل الرعائي الخدمي إلى العمل التنموي. ويستدعي ذلك نقلة نوعية على مستوى العمل الأهلي ليكون المحور الرئيسي لعملها هو «تمكين» الفئات المستهدفة من أجل:

- الاعتماد على الذات
- النهوض بنوعية حياة هذه الفئات والمجتمع ككل.
- توسيع مشاركة الفئات المستهدفة في النشاط الاقتصادي والمشاركة السياسية.

وبالتالي يقوم الباحث بطرح أول محاور أو أسئلة المناقشة وهي كالتالي:

المحور الأول: هل بدأت المنظمات الأهلية في البحرين في الانتقال إلى الدور التنموي؟ وما هي مؤشرات هذا الانتقال؟ وما هي الآليات التي تعتمد عليها المنظمات الأهلية في أداء هذا الدور التنموي؟

المحور الثاني: ما هي أوجه التنسيق والتعاون والشراكة بين المنظمات الأهلية في مجال المشروعات والبرامج التنموية؟

المحور الثالث: هل تساهم المنظمات الأهلية في البحرين اليوم في معالجة القضايا الحيوية للمجتمع البحريني وكيف؟ وهل يمكن القول أن

بنية المنظمات الأهلية في البحرين تساعد على أداء الدور التنموي المتوقع منها؟

المحور الرابع: ما أسباب إحجام أفراد المجتمع عن العمل التطوعي والانضمام للمنظمات الأهلية؟ وكيف يمكن جذب أفراد المجتمع وتشجيعهم على القيام بأعمال تطوعية؟ وما هي الصعوبات أو المعوقات التي تواجه العمل التطوعي؟

وضع الباحثون الذين أتموا المقابلات تقريراً عن كل مقابلة، يتضمن البيانات العامة عن المنظمات الأهلية التي حضرت المقابلة، وأسماء الباحثين الحضور، والهدف من المقابلة وإجابات الحضور عن كل محور من المحاور، لكي يصار فيما بعد إلى تحليلها وتفسيرها بشكل عام.

5-6 مقابلات أفراد المجتمع:

تم إجراء مقابلات معمقة (شبه منظمة) لمجموعات صغيرة من أفراد المجتمع بلغ عدد أفرادها (72) فرداً من مختلف الفئات في المجتمع تمت على مدار 17 مقابلة، تراوح عدد الأشخاص الذين تم مقابلاتهم ما بين ثلاثة أفراد وخمسة إلا في حالة واحدة وصل عدد المجموعة التي تم مقابلتها إلى 11 فرداً. أجريت المقابلة الواحدة لكل فئة عمرية من الفئات المستفيدة كل على حدة و استغرقت كل مقابلة ما بين نصف ساعة وساعة ونصف بأقصى تقدير. قام بإجراء المقابلة باحثين اثنين على الأقل يتوزع بينهما العمل بتنظيم مسبق بحيث يقوم أحدهما بالمناقشة وطرح الأسئلة، ويقوم الثاني بالتسجيل الكتابي لما يثار من قضايا وما يتم الإجابة عنه. ويبين الجدول (2-4) عدد المقابلات التي تمت لأفراد المجتمع حسب النوع والعمر.

فئات العمر / الجنس	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية
شباب أقل من 25	12	11	23	32%
أكبر من 25 - 50	16	10	26	36%
50 فما فوق	15	8	23	32%
المجموع	43	29	72	100%
النسبة المئوية	59.7%	40.3%	100%	

الجدول رقم (2-4): مقابلات أفراد المجتمع: إحصائية بعدد أفراد المجتمع الذين تم مقابلتهم

وكما تم في المقابلات الجماعية للمنظمات الأهلية كان الباحث يستهل كل مقابلة بالتعريف بنفسه وبالجهة التي ينتمي لها، وبشكل مبسط كان يبدأ بمقدمة عن العمل التطوعي والتكافل الاجتماعي كما في النص التالي على أن يتم صياغته للمبحوث بشكل مبسط وباللغة المحلية الدارجة:

يعتبر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع أحد القيم الدينية الأساسية التي تحض عليها تعاليم الدين الإسلامي، والجمعيات الأهلية أحد الروافد التي يمارس من خلالها أفراد المجتمع التكافل الاجتماعي والذي تتعدد صورته، ومنها المساعدات النقدية والتبرعات العينية والجهود التطوعية المباشرة التي يقوم بها أعضاء الجمعيات الأهلية والصناديق الخيرية للمساهمة في التخفيف من الظروف السلبية التي يعاني منها الفقراء والمحتاجين في المجتمع.

وعندما يلحظ الباحث استعداد المبحوثين للاستجابة لأسئلته ومحاورته في النقاش يبدأ في طرح المحاور أو الأسئلة الرئيسة والتي تمثلت فيما يلي:
المحور الأول: معرفة المجموعة بالجمعيات والصناديق الخيرية والخدمات التي تقدم من قبلها، ورأي المجموعة في الخدمات والمشروعات والبرامج المقدمة من الجمعيات والصناديق الخيرية
المحور الثاني: معرفة المجموعة بالعمل التطوعي ونوع المساهمات والجهود التطوعية التي تفضل القيام بها، ورأي المجموعة في أسباب انحسار وتراجع الإقبال على العمل التطوعي، واقتراحات المجموعة لتشجيع العمل التطوعي.

سادساً : عينة الدراسة:

طبقت أدوات الدراسة على عينة من المنظمات الأهلية وأفراد المجتمع في خلال شهري مايو ويونيه كما يبينها الجدول رقم (2-5).

المقابلات	الاستبانات	أدوات الدراسة العينة
29	102	المنظمات الأهلية
72	977	أفراد المجتمع

الجدول رقم (2-5): عينة المنظمات الأهلية وأفراد المجتمع في الاستبانات والمقابلات المعمقة

تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من قائمة دليل المنظمات الأهلية المعتمد من إدارة المنظمات الأهلية في ديسمبر 2008 م والصادر في موقع الوزارة على شبكة الانترنت. وتمثلت هذه العينة في اختيار الرقم الزوجي للمنظمة من قوائم المنظمات حسب التصنيفات المبينة في دليل المنظمات الأهلية. وقد تم ذلك بالفعل حيث تم تحصيل 82% من العينة التي تم اختيارها.

سابعاً : تدريب الباحثين على تطبيق الأدوات والتفريغ والتحليل:

تم تعيين خمسة باحثين من خريجي تخصص الخدمة الاجتماعية بجامعة البحرين لغرض التطبيق الميداني والتفريغ والتحليل في الدراسة. وخضع الباحثون لمقابلات قبل تعيينهم للتأكد من استعدادهم الشخصي والمهني للعمل في المسح الميداني. وبعد تعيين الباحثين رسمياً للعمل والذي بدأ فعلياً في الخامس من مايو 2009م خضعوا لجلسات تدريب في أصول وأساليب المقابلات، وأخرى على تطبيق برنامج SPSS لتفريغ البيانات.

7 - 1: التدريب على أصول المقابلات :

تولى الأستاذ احمد عسران المستشار في الدراسة مهمة تدريب الباحثين على أصول المقابلات في الفترة من (26/05/2009م) إلى (28/5/2009م)

7 - 2:التدريب على برنامج Spss:

تولت الأستاذة وفاء عيسى مهمة تدريب الباحثين على استخدام برنامج SPSS لتفريغ استبيانات أفراد المجتمع واستخراج النتائج. عقدت أربع جلسات تدريب وورش عمل.

ثامناً : تحليل البيانات والمعلومات وتفسير النتائج

تم تفسير وتحليل النتائج على عدة مراحل: المرحلة الأولى بعد عملية جمع المعلومات والوثائق الخاصة بالمنظمات الأهلية - المرحلة الثانية بعد الانتهاء من تطبيق الاستبيانات - المرحلة الثالثة والأخيرة بعد الانتهاء من تطبيق المقابلات حيث يتم دمج النتائج التي تم الحصول عليها ومقاطعها مع بعضها البعض لضمان أخذ صورة شاملة وكلية عن العمل التطوعي في المنظمات الأهلية.

والفصل التالي يبدأ بقراءة تاريخية لنشأة المنظمات الأهلية ودورها الذي مارسته عبر العقود الماضية والدور الذي تمارسه في الوقت الحاضر، ممهداً بذلك للقارئ معرفة واقع المنظمات الأهلية في البحرين ومدى فاعليتها في تلبية احتياجات المجتمع.

الفصل الثالث..

دور ومنجزات المنظمات الأهلية في البحرين

سنستطرق في هذا الفصل إلى تاريخ المنظمات الأهلية الحديثة في البحرين، وسنتناول ببعض الشرح والتفصيل أهداف هذه المنظمات وأدوارها التي لعبتها في مختلف المجالات و نشاطاتها و الخدمات التي تقدمها لأفراد هذا المجتمع. و سنبدأ أولاً بتعريف هذه المنظمات كما يرد في القانون وسماتها الرئيسية.

أولاً: تعريف المنظمات الأهلية في البحرين:

يعرف قانون رقم (21) لسنة 1989 المتعلق بالجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة، الجمعية الأهلية بأنها:

”كل جماعة ذات تنظيم مستمر، وتتألف من عدة أشخاص طبيعيين أو اعتباريين لغرض آخر غير الحصول على ربح مادي وتستهدف القيام بنشاط تعليمي أو اجتماعي خاص أو ثقافي أو خيري“

ونتناول في الجزء الثاني تاريخ العمل الأهلي التطوعي في البحرين ونشأة المنظمات الأهلية، فضلاً عن عرض واقعها الحاضر من أهداف وأدوار متعددة ومشروعات وأنشطة.

ثانياً: تاريخ العمل التطوعي الأهلي في البحرين:

شهدت تأسيس أول منظمة أهلية في الخليج العربي سنة 1941 م عندما تأسست أول جمعية خيرية إسلامية هي جمعية الإصلاح، وقد أسست هذه الجمعية على أنها جمعية اجتماعية خيرية دينية وبمبادرة ذاتية وحماس من الأهالي تحت مسمى «نادي الطلبة»، واستبدل هذا المسمى بـ «نادي الإصلاح» في عام 1948 م. وكان للبحرين سبق كذلك على جارتها دول الخليج العربي في ولادة أول جمعية نسائية في الخليج العربي هي جمعية نهضة فتاة البحرين التي تأسست سنة 1953 م، غير أن إشهارها الرسمي لم يتم إلا في عام 1955 م (النجار، 2000، ص: 91). وفي نفس العام تأسست جمعية نسائية ثانية هي جمعية رعاية الطفل والأمومة التي أشهرت رسمياً عام 1960 (سرحان، 2004، ص: 15).

ويمكن اعتبار نهاية الخمسينيات وأوائل الستينيات بداية للعمل الأهلي المنظم في البحرين حين تم إصدار قانون للتراخيص للجمعيات والنوادي عام 1959 م. وتحت مظلة هذا القانون ولدت مجموعة جديدة من المنظمات الأهلية بلغت حتى نهاية عام 1979 م خمس جمعيات نسائية وتوسع جمعيات اجتماعية (جمعية رعاية الطفل والأمومة، 1995 م، ص 3).

استمر العمل بقانون التراخيص للجمعيات والنوادي حتى عام 1989 م حين صدر قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في ميدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة الذي بدأ ينظم العمل الأهلي ويعمل على تشجيعه وتعزيز دوره في المجتمع تحت رقابة وإشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (آنذاك). وبعد هذا التاريخ تم إشهار مجموعة من المنظمات الأهلية التي نمت وتزايدت وتعددت أدوارها بتنوع أهدافها وغاياتها³.

وفي عام 2005 م أعيد تنظيم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتشكّل وزارتين مستقلتين هما وزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية التي تولت الإشراف على المنظمات الأهلية ومتابعة شؤونها. تأسست هذه الوزارة تحت شعار مهم هو " نرتقي بالفرد ... نرتقي بالمجتمع " واتبعت سياسة واضحة فيما يتعلق بالعمل الأهلي والمنظمات الأهلية محوراً لتشجيع العمل التطوعي الأهلي ودعم المنظمات الأهلية فنياً ومالياً ومادياً عبر مختلف البرامج منها الشراكة والتدريب وبناء القدرات المؤسسية لها. وكانت النتيجة تنام سريع في عدد المنظمات الأهلية حتى وصل في عام 2011 إلى 484 منظمة أهلية (لا تشمل النوادي الاجتماعية والكنايس وعددها في ذات العام 56). وبعملية حسابية بسيطة بين عدد السكان في البحرين حسب تقديرات (2009) والبالغ 558 ألف نسمة⁴، وعدد هذه المنظمات فإننا سنستنتج بأن هناك منظمة واحدة لكل 1752 فرد من السكان وهو موقع لا زال بعيداً عن المتوسط في الكثير من الدول المتقدمة⁵. ويبين الجدول رقم (3-1) عدد المنظمات الأهلية في البحرين حسب التصنيفات السابقة وحسب فترة إظهارها.

السنة	الجمعية	تسائية	اجتماعية	فئات خاصة	شبابية	إسلامية	مهنية	بحرية	صناعات	تجارية	الخليجية	المجموع
قبل 1994	5	11	3	-	4	16	1	36	4	1	81	
1995-1999	-	2	1	-	-	6	1	4	-	5	19	
2000-2004	9	21	3	9	12	16	3	29	11	1	114	
2005-2009	3	17	4	4	9	4	11	1	1	4	58	
غير محدد	-	1	-	-	2	-	2	9	3	-	17	
المجموع الكلي	17	52	11	15	25	44	16	79	19	11	289	

الجدول رقم (3-1): تطور عدد المنظمات الأهلية في البحرين حسب سنوات الإظهار منذ 1990 م وحتى 2009 م

ومن يتتبع حركة المنظمات الأهلية وتطورها خلال الفترة من 2000 م وحتى 2008 سيلاحظ أن هذا التطور تماشى مع ما شهدت البحرين من انفتاح سياسي وديمقراطي، وسيلاحظ أن هذا النمو لم يكن عشوائياً، بل انبثق من تحسس أفراد المجتمع البحريني المنفتحين والمتقنين لاحتياجات البلد وتفاعلهم مع ما شهدته هذه الفترة من تغييرات سياسية (إصدار الميثاق الوطني - مجلسي الشورى والنواب - المجالس البلدية، إطلاق حرية الإعلام والصحافة... وغيرها).

سنلاحظ في قراءتنا لهوية المنظمات الأهلية ومجال عملها بدء تأسيس منظمات شبابية والتي يبلغ عددها في الوقت الحاضر 15 منظمة، وتميزت البحرين في هذا المجال بأنها الدولة الأولى والوحيدة حسب علمنا التي اهتمت بتشجيع تأسيس منظمات خاصة للشباب باعتبارهم فئة حيوية في المجتمع وهي عماد الحاضر والمستقبل. كما سنلاحظ تضاعف عدد الجمعيات المهنية (من 22 في نهاية 1999 إلى 44 منظمة في 2009م).

كما برزت في البحرين منظمات تعني بالفئات الخاصة من معوقين إعاقه جسدية أو عقلية و من كبار السن ويصل عدد هذه المنظمات إلى 12 منظمة. والمجتمع البحريني لا يملك إلا أن يقر بحضور فعال لهذه المنظمات على الساحة البحرينية وما أحدثته من تطورات على مستوى الخدمات والمراكز والمشروعات والدفاع عن الحقوق.

أما على مستوى المنظمات الاجتماعية والتي تضاعفت أعدادها بشكل أكبر من غيرها من 12 منظمة في نهاية 1999 إلى 52 منظمة في فسندج من بينها منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة والعمالة الوافدة (5 منظمات)

ثالثاً: تصنيف المنظمات الأهلية في البحرين:

تصنف وزارة التنمية الاجتماعية/ إدارة المنظمات الأهلية المنظمات الأهلية في البحرين إلى 9 أصناف؛ نسائية - اجتماعية - شبابية - مهنية - إسلامية - خيرية - صناديق خيرية - تعاونية - خليجية. في هذه الدراسة أثرنا أن نصنف هذه المنظمات إلى مجموعات ثلاث حسب طبيعة عملها وتشابه أهدافها وتوجهاتها وهي كالتالي:

1. منظمات خيرية: ويقع تحت هذا التصنيف جميع الجمعيات الإسلامية الجمعيات الخيرية والصناديق الخيرية. ويبلغ عدد هذه المنظمات (120) منظمة وهي تشكل 41.5% من مجموع المنظمات الأهلية العاملة في البحرين.

2. منظمات اجتماعية: وتتوزع هذه المنظمات في أهدافها ومجالات عملها ونشاطاتها وفئات المجتمع التي تستفيد مباشرة من خدماتها، وهي تتمثل في:

ا. المنظمات النسائية

ب. الجمعيات الشبابية

ت. الجمعيات الاجتماعية الموجهة لخدمة جماعات معينة في المجتمع أو قضايا محددة.

3. منظمات مهنية: وهي جمعيات ذات طابع خاص مهني تضم أصحاب المهنة الواحدة ومن يرتبط بهم وتقدم خدماتها لهم من تدريب وتأهيل ودفاع عن حقوقهم.

رابعاً: دور المنظمات الأهلية طبقاً للأهداف المقررة في أوراق الإشهار والتسجيل⁷:

نستهل هذا الفصل بتحري الأهداف والأنشطة وتحليل مضامينها حسب المجالات الرئيسية والفئات المستهدفة في المجتمع.

4 - 1: المجالات المستهدفة في نصوص الأهداف:

رجعنا إلى ملف الأهداف الخاصة بالمنظمات الأهلية والنشاطات التي تنفذها والموجود بالمركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية⁸، وتم فرز هذه الأهداف وإعادة تصنيفها حسب الفئات المستهدفة وحسب المجالات الرئيسية حيث تم حصر الأهداف لـ (138) منظمة توزعت كما في الجدول (3-2).

نوع المنظمة	نسائية	اجتماعية	فئات خاصة	شبابية	إسلامية	خيرية	صناديق	مهنية	المجموع
العدد	13	34	10	7	18	7	9	40	138
%	9.2	24.6	7	5.1	13	7	6.1	28	100

الجدول رقم (3-2): عدد المنظمات الأهلية التي تم تحليل أهدافها ونشاطاتها من واقع وثائقها الرسمية

بقراءة شاملة ودقيقة لأهداف المنظمات الأهلية تم فرز أحد عشرة مجالاً رئيساً ترد صراحة في أهداف هذه المنظمات وقد تم ترتيبها بحسب نسبة المنظمات الأهلية التي أوردت هذه المجالات في أهدافها وفيما يلي عرضاً لهذه المجالات:

3 - يبدو أن تنامي المنظمات الأهلية وزيادة عددها ليس قصراً على البحرين فقط فهي كما نلاحظ من الأحصاءات ظاهرة عالمية (راجع الفصل الأول)

4 - تقديرات الجهاز المركزي للمعلومات في إصدار (المجموعة الإحصائية 2009).

5 - لمزيد من المعلومات للقارئ فإن هناك جمعية واحدة لكل 30 من السكان في فرنسا، وجمعية واحدة 1000 من السكان في أمريكا اللاتينية، وجمعية واحدة لكل 136.5 فرد من السكان في الولايات المتحدة الأمريكية. (الطراح، 2006، ص: 133).

6 - المصدر الأساسي لهذه البيانات هو بيانات المنظمات الأهلية حسب سنوات الإشهار في موقع دائرة الشؤون القانونية على الانترنت.

أ: التوعية والإرشاد:

معظم المنظمات (61.6%) يضع التوعية والإرشاد نصاً صريحاً في أهدافه. ولكن هذه النسبة تتفاوت لو نظرنا إلى تصنيف المنظمات الأهلية، فالمنظمات الشبابية هنا تأتي في المقدمة حيث تؤكد جمعياتها (7 منظمات) على هذا الجانب، ويأتي بعدها في الترتيب الجمعيات الاجتماعية والجمعيات الإسلامية (76.5%) و (72%) على التوالي. وإذا كان بناء الوعي بالقضايا المجتمعية أمراً ضرورياً وربما كان أساسياً في مجالات معينة - خاصة المحدث فيها كالمخدرات والعنف والتطرف وغيرها - فإن وجودها بهذه الكثافة في نصوص الأهداف يبرز أهمية تقييم الأسس العلمية والقواعد المبدئية التي تنفذ بموجبها الكثير من برامج التوعية والإرشاد في الدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص.

النسبة %	المجموع	صناديق خيرية	جمعيات خيرية	جمعيات إسلامية	جمعيات مهنية	جمعيات فئات خاصة	جمعيات شبابية	جمعيات اجتماعية	جمعيات نسائية	الجمعيات المجالات المستهدفة
61.6%	85	3	4	13	20	6	7	26	6	توعية وإرشاد
54.3%	75	2	2	7	37	4	1	14	8	تعزيز علاقات وتعاون مؤسسية
38.4%	53	2	2	10	21	6	1	9	2	دراسات ونشر وتوثيق
37%	51	1	1	6	23	5	6	7	2	تدريب و تمهين
35.5%	49	-	3	12	6	3	3	12	10	تعليم وتنقيف
35.5%	49	-	-	2	25	3	1	13	5	دعم مصالح وحقوق ودفاع عن حريات عامة
34.1%	47	4	4	6	19	3	2	9	-	توثيق علاقات وفتح قنوات
29.7%	41	-	-	5	9	9	-	15	3	رعاية أفراد
19%	26	-	-	-	26	-	-	-	-	تطوير ومراقبة أخلاقيات المهنة
13.8%	19	6	6	5	-	-	-	2	-	عمل خيري وتحسين مستوى معيشة
13%	18	1	1	6	2	-	1	6	1	حماية بيئة
5.8%	8	-	-	-	-	2	-	-	6	تمكين الأفراد
	138	9	7	18	40	10	7	34	13	مجموع المنظمات الأهلية

الجدول رقم (3-3): القضايا المستهدفة في نصوص أهداف المنظمات الأهلية

ب: تعزيز العلاقات والتعاون المؤسسي:

يأتي مجال تعزيز العلاقات والتعاون المؤسسي ويتضمن هذا المجال العلاقات مع المنظمات الأخرى والقطاع الخاص والقطاع الحكومي حيث تؤكد عليه 3%.54 من مجموع المنظمات الأهلية البالغ عددها 138 منظمة ويلاحظ هنا وجود تفاوت كبير بين المنظمات الأهلية في تضمين أهدافها هذا الجانب الحيوي والهام، ففي حين نلاحظ اهتمام معظم الجمعيات المهنية (5%.92) بتضمينه في أهدافها، وكذلك (5%.61) من الجمعيات النسائية، نكتشف خلو ذكره تقريباً من أهداف المنظمات الشبابية (منظمة واحدة فقط من أصل 7 منظمات).

و عندما نواصل قراءة الجدول (3-3) سنجد أن هناك مجالات مختلفة تتقارب من حيث مدى تضمينها في نصوص الأهداف وهي على التوالي:

- ت- الدراسات والنشر والتوثيق (4%.38) ونجدها غالبية لدى جمعيات الفئات الخاصة (60%) والإسلامية (55%) والمهنية (50%) من مجموع كل فئة من هذه المنظمات.
- ت- التدريب والتمهين بنسبة (37%). وتتضمن بنسبة أكبر في نصوص أهداف المنظمات الشبابية (85.7) و المنظمات المهنية (5%.57) ثم منظمات الفئات الخاصة (50%).
- ت- التعليم والتثقيف بنسبة (5%.35)، وتتضح أهميتها أكثر لدى المنظمات النسائية (77%) والمنظمات الإسلامية (66%).
- ت- دعم مصالح وحقوق والدفاع عن حريات عامة بنسبة (35.5) ونجدها بصورة أكبر في نصوص أهداف المنظمات المهنية (62%). ويبدو أن هذا الجانب لم يزل نصيب مهم في أهداف المنظمات الأخرى فحضوره في الأهداف لم يتجاوز (38%) من مجموع المنظمات الأهلية النسائية والمنظمات الأهلية الاجتماعية.
- ت- توثيق العلاقات وفتح قنوات تواصل بنسبة (34%) ويلفت النظر في هذا المجال عدم وجوده في نصوص أهداف أي من المنظمات النسائية، وربما أكتفت معظم هذه المنظمات بإيراد علاقات التعاون المؤسسي (8 منظمات توردها من أصل 13 فقط) في نصوص أهدافها.

4 - 2: الفئات المستهدفة في نصوص الأهداف:

تم حصر تسعة فئات رئيسية في نصوص الأهداف هي الأسرة بشكل عام، المرأة- الطفل- الشباب- المسنين- ذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين- العمال والمهنيين- المرضى- والفقراء. وضمت الأخرى التي وردت في نصوص أهداف عدد قليل من المنظمات في بند أخرى مثل- الجاليات الأجنبية- المتقاعدين- المجتمع دون تحديد لصفة معينة- الحيوانات الأليفة.. الخ.

و الجدول رقم (3-4) يبين نوع الفئات المستهدفة وتكرار ورودها في نصوص الأهداف، حيث يلاحظ أن فئة العمال والمهنيين تأتي في المرتبة الأولى من حيث التكرار في نصوص أهداف 40 منظمة (38 منها منظمات مهنية)، ويعتبر ذلك أمراً طبيعياً نظراً لتخصص هذه المنظمات في مجال رعاية مصالح أصحاب المهنة.

النسبة %	المجموع الكلي	صناديق خيرية	جمعيات خيرية	جمعيات إسلامية	جمعيات مهنية	جمعيات فئات خاصة	جمعيات شبابية	جمعيات إجتماعية	جمعيات نسائية	الجمعيات الفئات المستهدفة
30%	40	1	-	-	38	-	-	1	-	العمال والمهنيين
26%	36	6	2	7	-	-	7	10	4	الشباب
21.7%	30	2	1	1	-	10	-	14	2	ذوي الاحتياجات الخاصة
22.4%	31	7	4	4	-	5	1	7	3	الأسرة
12.3%	17	-	1	2	1	-	-	2	11	المرأة
11%	15	-	1	3	-	2	1	3	5	الطفل
6%	8	2	3	1	1	-	-	-	1	الفقراء
5%	7	3	1	-	-	-	-	2	1	المرضى
3%	4	2	1	-	-	-	-	-	1	المسنين
1.4%	2	-	-	1	-	-	-	1	-	المتقاعدين
1.4%	2	-	-	-	-	-	-	2	-	الرجل
31%	43	2	3	13	6	2	-	16	1	أخرى
6%	8	1	-	1	-	-	-	6	-	لم يحدد فئة معينة
	138	9	7	18	40	10	7	34	13	مجموع المنظمات الأهلية

الجدول رقم (3 - 4): الفئات المستهدفة في نصوص أهداف المنظمات الأهلية

خامساً: دور المنظمات الأهلية طبقاً للواقع العملي⁹:

سنتطرق في الجزء التالي إلى الدور التنموي للمنظمات الأهلية في البحرين من منظور المردود المباشر الطويل الأجل على الفرد والمجتمع وبمعنى أوضح من منظور التنمية البشرية والتي هي محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹⁰ في أي مجتمع. وسنستعرض هذا الدور في ثلاث مجالات هي:

1. تحسين مستوى المعيشة (مكافحة الفقر)
2. تحسين نوعية الحياة.
3. الدفاع عن الحقوق وحماية الحريات العامة.

5 - 1: تحسين مستوى المعيشة (مكافحة الفقر):

تقوم الصناديق الخيرية والمنظمات الخيرية والإسلامية بشكل خاص بجهد واضح في هذه المجال، كما لا تخلو برامج المنظمات الأخرى وخاصة النسائية منها من برامج للمساعدات والمعونات لبعض الأسر المحتاجة. وتقدر بعض المصادر قيمة المساعدات المالية والعينية المقدمة للأسر المحتاجة من قبل المنظمات الأهلية بحوالي مليوني دينار بحريني سنوياً (النجار، 2006، ص: 87)، وفي دراستنا الحالية قدرت 45 منظمة أهلية في عينة الدراسة حجم المساعدات المالية والعينية التي تقدمها للأسر المحتاجة في عام 2008 بأكثر من بثلاثة ملايين دينار بحريني (راجع التكلفة المالية للمساعدات المقدمة من المنظمات الأهلية للأسر المحتاجة حسب نوع المنظمة في الملحق رقم 8). وبناء على هذه الأرقام يبلغ متوسط المنظمة الواحدة من المساعدات حوالي 68 ألف دينار بحريني.

إلا أن تحسين مستويات المعيشة للأفراد المحتاجين أو أولئك تحت خط الفقر تطرح قضية ابعدها من مجرد توفير مساعدات مالية أو عينية للأسر أو الأفراد المحتاجين، ألا وهي التعامل مع أسباب الظاهرة وخلق الفرص أمام هؤلاء للاعتماد على الذات عن طريق توفير التعليم والتدريب والتأهيل، ومنح القروض الميسرة لهم، وفتح الفرص أمامهم لتأسيس مشروعات صغيرة، وبالتالي تحقيق هدف من أهداف التمكين للأسر المحتاجة. ويتمثل الدور التنموي للمنظمات الأهلية في هذا المجال في:

- التأهيل و التدريب في المهارات الفنية والعلمية التي يحتاجها سوق العمل.
- توفير فرص عمل تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة وتخفيض مستوى الاعتماد على المساعدات والمعونات.
- وسنستعرض فيما يلي الدور الذي تقوم به المنظمات الأهلية في هذين المجالين.

5 - 1 - 1: التأهيل والتدريب:

احتل التدريب مكانة واضحة في جدول عمل المنظمات الأهلية، فهو يشكل نشاطا مستمرا لدى العديد من المنظمات الأهلية في البحرين. وعلى سبيل المثال: يمكن الإشارة إلى مركز التقنية والتدريب بجمعية الإحسان الخيرية والذي تم تأسيسه في عام 2006 م. ويقدم خدمات تدريبية متخصصة للمهنيين في نفس المجال، ومركز الإحسان للتدريب التابع لجمعية الإحسان الخيرية والذي تم تأسيسه في عام 2006 م. ويقدم خدمات تدريبية لأبناء وبنات الأسر محدودة الدخل لمساعدتهم على تنمية مهارات تخصصية في مجالات الكمبيوتر أو برامج المحترفين أو هندسة الكمبيوتر والالكترونيات، وقد بلغ عدد الفئات المستفيدة من هذه الدورات في السنوات الثلاث (2006 - 2008) 275 فردا من الجنسين. وترتكز جمعية الصحة والسلامة البحرينية بحكم أهدافها وتخصصها على الجانب الوقائي والأمني في البيئة الإنشائية والصناعية، ويذكر أنها أطلقت في 2007 م مشروعها التدريبي والتوعوي "نحو بيئة إنشائية صناعية آمنة" لتدريب العمال وأصحاب العمل على أصول الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل الإنشائية والصناعية. وفي نفس الإطار أخذت الجمعية البحرينية للتخطيط الاستراتيجي على عاتقها تنفيذ برنامج في التخطيط الإستراتيجي يبدأ في 2007 م ويوجه إلى العاملين في القطاع الحكومي والمؤسسات الخاصة بغرض تعريفهم بمبادئ التخطيط الاستراتيجي وتوظيفاته.

وللجمعيات الشبابية نشاط واضح كذلك في مجال التدريب، فهناك مركز المستقبل لتنمية القيادات الشابة التابع لجمعية أطفال وشباب المستقبل الذي تم تأسيسه في عام 2007 ويهدف إلى تكوين شباب قيادي في القيادة والمهارات الفردية والاجتماعية والوظيفية للقيادة، كما نجحت جمعية الشباب والبيئة في جذب وتدريب مجموعات كبيرة من الشباب في المختبرات الصحية والأقسام العلمية ضمن برنامجها السنوي الذي تنفذه منذ عام 1990 م وهو دورة المختبرات والأقسام العلمية.

ومن الجدير بالذكر أيضاً تأسيس منظمات متخصصة تعنى بالتدريب والتعليم هي جمعية البحرين للتدريب وتنمية الموارد البشرية التي تأسست عام 1991 م، والجمعية الأهلية لدعم التعليم والتدريب التي تأسست سنة 2002 م، وتقدم خدمات مهمة للباحثين عن عمل من حيث تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية المتخصصة التأهيلية في المهام الفنية والتشغيلية وفي الأساليب الفنية للتقدم للعمل.

9- يعتمد هذا الجزء على دور المنظمات الأهلية من منظور تاريخي ومن منظور الواقع الحالي، وهو يستند في ذلك على الوثائق التاريخية المتوفرة لدينا وعلى مصادر المعلومات الحديثة من كتب ومراجع ومنشورات للمنظمات الأهلية نفسها، وأخيراً على مسح ميداني متواضع لمجموعة من المراكز والمشروعات التي تديرها بعض المنظمات الأهلية في البحرين باعتبارها عينة ممثلة لما تقوم به هذه المنظمات من دور تنموي.

10- التنمية الاجتماعية تعني العملية التي تحقق التوافق الاجتماعي وتنمية طاقات الفرد، واكتساب القيم الروحية في أنماط السلوك وتأكيد الأمن الاجتماعي والعدالة وكافؤ الفرص. أما التنمية الاقتصادية فهي تعني زيادة مستمرة في مستوى المعيشة وتشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة. تشمل كذلك المساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية. (الصايغ، 2006 م ص: 42).

استنتاجات عامة:

على الرغم من أهمية هذه الدورات التخصصية فإن أهدافها تبقى في الإطار الضيق الذي يحصرها في إكساب المتدربين مجموعة من المهارات الفنية في مجال معين، لذلك فهي بحاجة إلى إطار استراتيجي ينظم أهدافها ويربطها مع احتياجات سوق العمل ودعمها فنيا وماليا من قبل الجهات المختصة، والأهم من كل ذلك حصول الدورة والمتدربين على اعتماد من هذه الجهات يمكن المتخرجين منها من الحصول على فرصة عمل مناسبة. هذه المحاولات برغم صدق نواياها وطموحها تبقى جهودا متواضعة تعمل على المدى القصير فقط، فهي تفتقد التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد والتمويل المستمر والمقر الدائم المناسب والخبرات البشرية التي تستطيع أن تستشرف المستقبل وتتوقع احتياجات السوق وتقلباته.

5- 1- 2: توفير فرص العمل:

يعتبر توفير فرص العمل أحد أهم الأدوار التي يمكن أن تقدمها المنظمات الأهلية لتحسين مستوى معيشة الأفراد ومكافحة الفقر، ويتم ذلك بأحد أو كلتا الآليتين:

1. تقديم الدعم المالي والفني للأفراد لتأسيس مشروعات فردية أو جماعية صغيرة تخدم المجتمع وتدر دخلا على الأسر المحتاجة.
2. خلق فرص عمل جديدة من خلال تأسيس المنظمات الأهلية لمشروعات تنموية ومراكز خدمية متخصصة.

ونقدم فيما يلي مجموعة من المراكز والمؤسسات التي قمنا بجمع معلومات عنها عن طريق تطبيق استمارة خاصة تم توجيهها لعدد 25 من المنظمات الأهلية. وتتوزع هذه المراكز لتخدم فئات هي: الأسرة والأمومة - الأطفال - الشباب - كبار السن - الفئات الخاصة. وقد تبين من نتائج جمع البيانات عن هذه المراكز بأنها وفرت 370 فرصة عمل منها 250 وظيفة يشغلها بحريون. وتقدر مصروفات الرواتب المنصرفة لهذه الوظائف بحوالي 670 ألف دينار بحريني في السنة الواحدة، بما يعادل 1810 دينار للفرد سنويا أو 150 دينار شهريا.

لقد أبدت العديد من المراكز التي تم استطلاع رأيها حول الصعوبات التي تواجهها في إدارة عملها مجموعة من الصعوبات نشير إليها حسب الأهمية:

- عدم توفر النفقات المالية: 19 مركزا أو مؤسسة
 - عد حصول المركز على الدعم الفني والمالي من الجهات الحكومية المعنية 21 مركزا.
- وحيث تنتقل من خلق فرص العمل من خلال مؤسسات ومراكز المنظمات الأهلية، إلى تقديم الدعم الفني والمالي للأسر المحتاجة لتأسيس مشروعات متناهية الصغر فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو مشروع المايكرو ستارت الذي تقوم بتنفيذه 3 جمعيات أهلية بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية.

يعتبر مشروع المايكرو ستارت من المشروعات الرائدة المعبرة عن الشراكة بين القطاع الحكومي والأهلي، فقد قامت الوزارة وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإنمائي في البحرين باحتضان مشروع المايكرو ستارت، وبالشراكة مع ثلاث جمعيات أهلية هي جمعية رعاية الطفل والأمومة وجمعية أوال النسائية وجمعية الإصلاح. ويقدم المشروع قرضا مالياً ميسراً يبدأ من 50 دينار وحتى 700 دينار. كما تتلقى الأسر التي تحصل على القرض دعماً فنياً لاستثمار هذا القرض في تنفيذ مشروعات صغيرة تستطيع من خلالها إيجاد مصدر دخل ثابت للأسرة وتوفير فرصة عمل جديدة. شمل المشروع عدداً من القطاعات الإنتاجية منها تصفيف الشعر - التجميل - الفخار - النجارة - الطهي - السيراميك - صناعة البخور - التصوير... وغير ذلك (سرحان، 2004، ص 62). كما تحصل الأسر على تسهيلات ومساعدات مادية لغرض وتسويق إنتاجهم. بلغ عدد عملاء المشروع حوالي 3600 عميل (أسرة) وبيجمالي 621700 دينار بحريني. والملاحظ أن معظم من دخل في هذا المشروع هن من النساء وربات البيوت. ويبدو أن المشروع لا زال في طور النمو مما يصعب تقييم نتائجه على مستوى تحسين مستوى معيشة الأسر المحتاجة.

فيذا ما انتقلنا إلى مبادرات المنظمات الأهلية الأخرى فلا بد أن نبدأ بأحد المشروعات الناجحة لتمكين المرأة اقتصادياً وهو مشروع الضيافة المنزلية الذي تبنته جمعية أوال النسائية لتدريب الفتيات على الضيافة المنزلية في أثناء المناسبات الاجتماعية كمناسبات الأفراح أو العزاء.

وقد لاقى المشروع نجاحاً واضحاً واستقبله المجتمع البحريني النسائي بكل تشجيع مما جعل جمعيات نسائية أخرى تحذو حذو جمعية أوائل مثل جمعية الرفاع الثقافية الاجتماعية الخيرية. وكذلك لا بد من الإشارة إلى أحد المشروعات المتميزة لجمعية رعاية الطفل والأمومة في مشروعها مركز الرعاية للصناعات الورقية الذي يشغل ورشتين ويوظف ما لا يقل عن 20 فتاة ، وهو يتميز باستثمار سعف النخيل في صناعة الأوراق وتصميم البطاقات واللوحات التراثية. يضاف إلى ذلك ما حققته جمعية نسائية عريقة هي جمعية نهضة فتاة البحرين التي أطلقت مشروعها المميز نسائج في يناير 2002م بهدف دعم المشاركة الاقتصادية للمرأة عبر المشاريع الحرفية الصغيرة. أما الجمعية البحرينية لتنمية المرأة فقد أسست عام 2003م مشروعاً مشابهاً هو مشغل دانات، وهو مشغل خياطة للأسر المنتجة وقد بدأ عمله الفعلي في الإنتاج والتسويق للأزياء الشعبية بلمسات معاصرة.

استنتاجات عامة:

ما نلاحظه في هذه المشروعات بأنها جهود فردية تقوم بها كل منظمة بحسب توجهاتها ورؤيتها لاحتياجات المنطقة السكنية التي تخدمها أو البلد، وهي كما يلاحظ تفتقد عنصر التنسيق والتعاون بين المنظمات التي تمارس نشاطاً متشابهاً، فلا نكاد نجد مشروعاً واحداً مشتركاً بين منظماتين أو أكثر أو حتى يتم بالتعاون مع منظمة أخرى. كما أن هذه المشروعات تنفذ في ظل عدم استقرار أو ثبات التمويل واستمراريتها، فهي تعتمد على الرسوم التي تكون رمزية في غالبها وعلى التبرعات التي ترددها من مؤسسات الدولة والقطاع الخاص. وأخيراً هناك جانب تفضله المنظمات الأهلية خاصة في المشروعات الإنتاجية وخاصة تلك التي تساهم في خلق فرص عمل للبحرينيين و مجالات عمل جديدة يحتاجها الاقتصاد الوطني وهو افتقاد الإطار القانوني الذي يحمي المشروع (القوى العاملة والإنتاج) من المنافسة الخارجية.

5 - 2: تحسين نوعية الحياة:

ويدخل ضمن هذا المجال:

- التعليم والتثقيف والتوعية.
 - الصحة العامة وحماية البيئة .
 - خدمات الرعاية الاجتماعية وتشمل خدمات كبار السن، والفئات الخاصة، وخدمات رعاية الطفولة والأمومة.
- وفيما يلي سنستعرض أهم الأدوار التي قامت بها المنظمات الأهلية في هذا المجال:

5 - 2 - 1: التعليم والثقافة العامة:

يقصد بالتعليم والثقافة هنا ذلك المفهوم الواسع الذي يسلك الفرد بالمعارف الأساسية من قراءة وكتابة وحساب وبالمهارات الحياتية المختلفة، ويكون لديه المواقف والاتجاهات الإيجابية في التعامل مع ذاته ومع الآخرين.

• الدور التعليمي:

كان لجهود الأهلية التطوعية في التعليم دور كبير في نيل الجمعيات النسائية احترام وتقدير المجتمع وتمكنت بذلك من الوصول إلى قطاعات نسائية عديدة. وقد وصلت الجمعيات النسائية اهتمامها بمجال التعليم حتى بعد تولي الحكومة مسؤولية التعليم الرسمي والإشراف عليه، وتمثل هذا في قطاع تعليم الكبار؛ ففي الفترة من 1987 وحتى 1990م تولت جمعية نهضة فتاة البحرين فتح فصول لتعليم الكبار في منطقة الدراز (غلام، 2000، ص: 115).

ويسجل للمنظمات الأهلية إنجازات مهمة على مستوى التعليم ما قبل المدرسة "رياض الأطفال" فكما هو معروف يدير عدد من المنظمات الأهلية في البحرين مؤسسات لرياض الأطفال في مختلف مناطق البحرين، ومن هذه المنظمات؛ جمعية رعاية الطفل والأمومة التي تبنت إقامة رياض الأطفال منذ عام 1965 وكان لها السبق في افتتاح أول روضة أهلية في البحرين تحت اسم دار الحضانه. كما تدير الجمعية حالياً روضة ماجد الزباني التي افتتحتها في عام 1984م.

كما تولت جمعية الهلال الأحمر البحريني تأسيس روضة دار الطفل في عام 1975، يضاف إلى ذلك روضة أطفال أوائل التي تديرها جمعية أوائل النسائية والتي افتتحت في عام 1980 روضة البيادر التي يديرها صندوق مدينة حمد الخيري منذ عام 1995م، وروضة طريق الخير التي يديرها صندوق الدير الخيري.

كما يسجل للمنظمات الأهلية في البحرين كذلك تأسيس مراكز ومؤسسات تعليمية لذوى الاحتياجات الخاصة، وبدءاً من عقد التسعينات نشطت الجمعيات المهتمة بالفئات الخاصة في تأسيس مراكز تعليمية متخصصة لذوى الإعاقات المختلفة، نذكر منها:

(أ) **معهد الأمل** الذي تم تأسيسه من قبل جمعية رعاية الطفل والأمومة عام 1977 م لسد حاجة ماسة لخدمات تربية متخصصة للمعاقين عقلياً من عمر 6-12 سنة. ومن منطلق اهتمام الجمعية بتعزيز الخدمات المقدمة لهذه الفئة وشموليتها لكافة الفئات العمرية افتتحت الجمعية مركز الأمل للرعاية المبكرة للفئات العمرية الصغيرة في عام 1994.

(ب) **مركز الأمير سلطان لتنمية السمع والنطق** الذي افتتح عام 1994 م من قبل الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة، وهو مركز متخصص في تأهيل وتدريب الأطفال ذوى الإعاقة السمعية على النطق والكلام بتفهم لغة الشفاه دون الاعتماد على لغة الإشارة.

(ج) **مركز الوفاء للتوحد ومركز الرشاد للتوحد** لتعليم وتأهيل أطفال التوحد واللذان أسستهما الجمعية البحرينية للتخلف العقلي سنة 1994 سنة 2000 على التوالي.

(د) **مركز عالية للتدخل المبكر** الذي أسس سنة 2004 من قبل جمعية البحرين للأطفال ذوى الصعوبة في السلوك والتواصل.

• الدور الثقافي:

تولي بعض المنظمات الأهلية النسائية والاجتماعية والمهنية اهتماماً للجانب الثقافي في أنشطتها وبرامجها السنوية، وتتمثل النشاطات الثقافية للمنظمات الأهلية في تنظيم المحاضرات والندوات والمؤتمرات والمعارض السنوية والإصدارات العلمية والثقافية. وتنظم الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة مؤتمراً خاصاً بالطفولة تناقش فيه عدد من الدراسات والبحوث بمشاركة مجموعة كبيرة من المختصين والأكاديميين. أما الجمعية البحرينية للحريات العامة فقد نجحت في تنظيم مهرجان البحرين الدولي لأفلام حقوق الإنسان والذي يستهدف نشر مفاهيم حقوق الإنسان على المستوى الدولي بين أفراد المجتمع البحريني. ويعتبر المؤتمر السنوي لجمعية تقنية المعلومات أحد أهم الأنشطة التي تنظمها الجمعية. عقدت الجمعية مؤتمرها في عام 2004 تحت عنوان تطبيقات البطاقة الذكية، وفي عام 2005 عقد المؤتمر حول التصويت الالكتروني.

أما المنظمات النسائية فلها حضور متميز على مستوى النشاطات الثقافية والمحاضرات المرتبطة بالأسرة والمرأة، حيث ينشط الإتحاد النسائي البحريني على مستوى تنظيم الندوات الثقافية والمحاضرات والإصدارات، وتنفذ جمعية رعاية الطفل والأمومة مجموعة فعاليات ثقافية تتضمن تنظيم مواسم شعرية نبطية، ومحاضرات تتناول مختلف قضايا المرأة، كما يعتبر مركز معلومات المرأة والطفل أحد المعالم البارزة في المملكة التابعة لجمعية رعاية الطفل والأمومة وهو مشروع تربوي تعليمية ثقافي يحاول سد النقص في الدراسات العلمية والمعلومات الخاصة بالمرأة والطفل فضلاً عن توثيقها.

استنتاجات عامة:

مما تم عرضه فيما سبق يتبين عمق الدور الذي تمارسه المنظمات الأهلية في المجال التعليمي والثقافي. وعلى الرغم من أننا نثمن جهود المنظمات الأهلية في هذا المجال، غلا أن هذه الجهود تبقى محدودة ومقيدة بالإمكانيات المتوفرة لها، فمثلاً في المجال التعليمي لا يتجاوز عدد الفئات المستفيدة من المراكز التخصصية التعليمية للفئات الخاصة 400 طفل وطفلة في عام 2008، بينما تبلغ تكلفة التشغيل لهذه المراكز من رواتب وخدمات تشغيل واستشارات حوالي مليون و125 ألف دينار بحريني في السنة، وهذا يعني تكلفة للطالب الواحد تصل إلى 2800 دينار في السنة تقريباً، وهي تكلفة عالية جداً بالنظر إلى تكلفة التعليم للطالب السوي في المدارس العادية¹¹ والمقدرة بحوالي 1600 دينار بحريني. ولذلك فالاستنتاج هو أن مصادر التمويل المتوفرة للمنظمة هي التي تقود البرامج وتوجه الأنشطة بها، فإذا بقي الحال كما هو عليه بمعنى ضعف الموارد المالية وعدم استقرارها فإن الدور المتوقع والمنشود للمنظمات الأهلية في التنمية سيبقى محاصراً بسياج التمويل والدعم إلى ما لا نهاية.

11 - تم حساب تكلفة الطالب في المدارس الحكومية عن طريق قسمة مصروفات التربية خلال عام 2008 وقدرها 198 مليون دينار بحريني على عدد الطلبة في عام 2008/2009 وقدره 125 ألف طالب وطالبة.

5-2-2: الصحة وحماية البيئة:

إن من يطلع على دليل المنظمات الأهلية الاجتماعية في البحرين سيلحظ وجود (8) جمعيات أهلية متخصصة في الصحة و ثلاث منظمات متخصصة في البيئة، هذا بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تجمع أصحاب مهنة الطب والتمريض وهي جمعية الأطباء البحرينية، وجمعية التمريض البحرينية، وجمعية أطباء الفم والأسنان، وجمعية أصحاب الصيدليات، وجمعية الأطباء البيطريين، وأخيرا الجمعية البحرينية لزراعة القوقعة والاعتلال السمعي.

ولا يقتصر الاهتمام بالصحة والبيئة على هذه المنظمات فقط بل يمتد كذلك إلى الجمعيات الأخرى الاجتماعية والنسائية والشبابية والإسلامية والخيرية والصناديق الخيرية.

وتنشط معظم هذه الجمعيات في مجالات التوعية والإرشاد والتي يتم تنفيذها بأساليب مختلفة مثل المخيمات، المحاضرات التثقيفية، المعارض، توزيع الكتيبات والنشرات التوعوية.

ويعتبر مخيم شروق السنوي للأطفال المصابين بالسكري الذي تنظمه جمعية السكري البحرينية نموذجا جيدا لأحد نشاطات التوعية والإرشاد والعلاج. وتقيم الجمعية هذا المخيم منذ عام 1997م بغرض تحقيق التعايش بأمان مع المرض للأطفال المصابين بالسكري.

أما الجمعية الأهلية لأمراض الدم الوراثية فقد تبنت مشروعا لفحص الطلاب عن الأمراض الوراثية حيث يتم فحص أكثر من 6 آلاف طالب سنويا. وقد نفذت جمعية البحرين لمكافحة السرطان الحملة الوطنية للكشف المبكر عن أمراض الثدي والتي استمرت على مدى سنوات. وتركز جمعية هشاشة العظام جهودها في مواجهة مرض هشاشة العظام والوقاية منه على برامج مكثفة للتوعية تتم عن طريق زيارات دورية للمدارس والمراكز الصحية،

أما الجمعيات البيئية فهي تنشط بنفس الأسلوب عن طريق برامج التوعية البيئية وحلقات النقاش والمحاضرات. ويشار في هذا المجال إلى حملات عديدة نفذتها الجمعيات المتخصصة وغيرها لتنظيف السواحل أو الشوارع في المناسبات البيئية المختلفة، هذا فضلا عن الإصدارات التي توجه لمختلف الفئات في المجتمع. وقد نفذ صندوق المرخ برنامجا اجتماعيا متميزا للحفاظ على نظافة البيئة نجح في استقطاب المجتمع المحلي ومشاركته، وتمثل هذا البرنامج في مشروع «القرية الجميلة» تضمن حملات تنظيف ومسابقات شهرية لأجمل منزل.

5-2-3: الرعاية الاجتماعية:

الرعاية الاجتماعية عبارة عن مجموعة من الخدمات المتنوعة التي تستهدف دعم وتعزيز جميع الاحتياجات الأساسية للفرد من مسكن ومأوى وتعليم وصحة وأمن وعمل وغيره، وهي تقدم لمختلف أفراد المجتمع. لقد لعبت المنظمات الأهلية دورا واضحا في مجال الرعاية الاجتماعية لمختلف فئات أفراد المجتمع وعلى مختلف الأصعدة التربوية والنفسية والصحية والحماية.

• على مستوى الطفولة: هناك جمعية متخصصة للطفولة هي الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة والتي تأسست سنة 1991م بهدف رعاية وتنمية الطفولة تروبا واجتماعيا واقتصاديا، كما تهتم بالأطفال من الفئات الخاصة كالمعاقين والموهوبين والمحرومين والجانحين. وهناك مجموعة من المنظمات الأهلية توجه اهتمامها إلى فئات معنية من الأطفال. ويسجل للعديد من الجمعيات الإسلامية والخيرية في هذا المجال مشروعاتها الخيرية حول كفالة الأيتام الذي تخفف بواسطته أعباء الحياة المعيشية ومشكلاتها عن فئة مهمة من أفراد المجتمع وعلى مستوى الأسرة.

كما يسجل للجمعيات النسائية دور مهم في مجال الطفولة، فجمعية البحرين النسائية تدير منذ 2006 مركز «كن حراً» وهو مركز متخصص يقدم خدمات في مجال تمكين الأطفال من حماية أنفسهم وبناء مهارات حياتية أساسية للتواصل وحل المشكلات والوعي بالذات والثقة بالنفس. بينما وجهت جمعية رعاية الطفل والأمومة اهتمامها بالطفولة إلى الجانب التربوي الثقافي فأسست مكتبة رفاع فيوز Riffa Views للأطفال وهي تحتوي على مجموعات متميزة من الكتب في مجالات العلوم والجغرافيا والآداب والثقافة بالإضافة إلى المواد المرئية والمسموعة والإلكترونية والمواد الترفيهية. هذا فضلا عن مجلة سنوية متخصصة في مجال الطفولة باسم (الطفولة).

- **على مستوى الأسرة:** بالإضافة إلى اهتمام الجمعيات النسائية بحكم طبيعة عملها بشؤون الأسرة والأمومة، فإن عددا من المنظمات الأهلية الاجتماعية والإسلامية والخيرية تتولى تقديم خدمات في رعاية الأسرة، فهناك 3 جمعيات تخصصية في شؤون الأسرة. ولا بد من الإشارة هنا إلى حجم وأهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات النسائية في مجال الأسرة والأمومة والخدمات التي تقدمها لها. فمثلا تقدم جمعية أوال النسائية خدمات في الإرشاد الأسري عن طريق فتح خط ساخن يستقبل الحالات الأسرية التي تعاني من مشكلات أسرية وتقدم لها الاستشارة المناسبة. كما تدير جمعية نهضة فتاة البحرين مركز عائشة يتيم للإرشاد الأسري الذي يقدم خدمات الإرشاد الأسري والنفسي والاجتماعي والقانوني كما يعمل على إيواء النساء المعتقات لفترة محدودة. كما تولت الجمعية البحرينية لتنمية المرأة تأسيس مركز التنمية الأسرية وهو مركز متخصص يقوم بتنفيذ دورات للمقبلين على الزواج من الجنسين لتهيئتهم لحياة زوجية مستقرة.

- **على مستوى كبار السن:** تدار مجموعة من مؤسسات رعاية كبار السن من قبل المنظمات الأهلية، وتقدم هذه المؤسسات رعاية نهارية لكبار السن تتضمن تقديم خدمات صحية واجتماعية وهي تعنى بشغل أوقات فراغ كبار السن فيما هم مفيد وتستفيد من الخبرات المتوفرة لديهم، كما تقدم لهم برامج ترفيهية وتسلية. ومن هذه المؤسسات دار الرفاع لرعاية الوالدين تحت إشراف الجمعية البحرينية لتنمية المرأة، ودار المحرق لرعاية الوالدين تحت إشراف جمعية الكلمة الطيبة.

- **على مستوى الفئات الخاصة من المعوقين:** هناك (11) جمعية أهلية متخصصة معنية بالفئات الخاصة في البحرين، وجميعها سجل إنجازات بارزة على المستوى الاجتماعي والنفسي، وتمكين هذه الفئات من دمجها في المجتمع، وإثبات قدرتها على الإنتاج والعطاء، والحصول على حقها الطبيعي في جميع الخدمات. وفي الوقت الحاضر يوجد 10 مؤسسات أو مراكز تابعة للمنظمات الأهلية وهي مهتمة بالفئات الخاصة من معوقين جسديا أو عقليا.

استنتاجات عامة:

على الرغم من كثافة البرامج المقدمة من المنظمات الأهلية وتوسعها تبقى ملاحظتنا السابقة حول افتقاد التعاون والمشروعات المشتركة بين المنظمات الأهلية نفسها، فإذا كانت هذه المنظمات تطالب بشراكة ومشاركة مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فالأولى أن تكون هناك شراكة بين العاملين في القطاع الأهلي وفي مجال العمل الواحد. والملاحظ أيضا أن المنظمات الأهلية - خاصة تلك التي تدير مراكز ومؤسسات تربية أو استشارية - قد اكتسبت خبرات مهمة في مجال عملها يستحق أن يستثمر في تبادل للخبرات بين المنظمات الأهلية خصوصا لتلك الحديثة النشأة والتأسيس.

5 - 3: الدفاع عن الحقوق وحماية الحريات العامة:

لقد تولت الجمعيات النسائية دورا مشهودا في الدفاع عن حقوق المرأة، كما تنشط الجمعيات المهنية في الدفاع عن حقوق العمال والمهنيين في نفس القطاع، هذا فضلا عن الجمعيات المهتمة بالفئات الخاصة من مختلف الإعاقات الجسدية والعقلية، التي تولت المطالبة بحقوق الفئات الخاصة وتوفير الفرص لها في التعليم والعمل وغيرها.

وفي مجال الدفاع عن الحقوق العامة، يتواجد في البحرين حاليا خمس منظمات أهلية متخصصة للدفاع عن الحريات والحقوق ومراقبة ورصد الانتهاكات الخاصة بهذه الحقوق. تعمل هذه المنظمات على نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان الدولية وتنظيم المؤتمرات والمعارض والمحاضرات الخاصة بهذا المجال.

ويسجل للمنظمات النسائية نجاحها في إصدار قانون الأحوال الشخصية - الشق الأول السني. وقد كان لهذا النجاح قصة وصراع طويل سواء عن طريق حملات التوعية لتوضيح حقوق المرأة للمجتمع أو عن طريق المحاولات الجادة مع المختصين والمسؤولين على المستويين الفني والعلمي والعملية.

وفي مجال الدفاع عن الطفولة فقد رعت المملكة بشتى الطرق والأساليب قضية الطفولة وحفظت حقها من الانتهاك عن طريق سن القوانين التشريعية والتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل سنة 1991 م وحظر عمالة الأطفال، من الجدير الإشارة إلى أن الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة هي الجمعية المتخصصة بمجال الطفولة بشكل عام تنشط على مستوى التوعية والبرامج الثقافية لحماية الطفولة من أية انتهاكات، فقد نظمت الجمعية في الفترة من 20-22 أكتوبر 2001م مؤتمراً لحماية الطفل من سوء المعاملة والإهمال، كما نظمت الجمعية ندوة حول الحماية القانونية للطفل وذلك في يناير من عام 1993م. ويسجل لجمعية البحرين النسائية تأسيسها لأول مركز لحماية الأطفال من الاعتداء والإهمال وهو مركز "كن حراً" الذي تم افتتاحه في عام 2006م، وهو مركز متخصص يقدم خدمات في مجال تمكين الأطفال من حماية أنفسهم وبناء مهارات الحياة الأساسية لديهم (التواصل- حل المشكلات - الوعي بالذات - الثقة بالنفس). كما تجتهد الجمعيات المهنية الدفاع عن حقوق العمل والمهنيين من أصحاب المهنة ومحاولة تعديل أوضاعهم المهنية وتحسين رواتبهم وحمايتهم من أي استغلال.

استنتاجات عامة:

لا شك أن النشاطات التي تم عرضها ويعكس وعي المسؤولين في المنظمات الأهلية بأهمية هذا الدور وإدراكهم لعمق مسؤولياتهم تجاه مجتمعهم، كما يعكس الجو الانفتاحي والديمقراطي الذي بدأ يسود في المجتمع البحريني. يبقى هنا تساؤل عن فاعلية هذا الدور والنتائج التي يحققها على أرض الواقع لفئات المجتمع المستهدفة، فإذا كان هناك بعض النتائج المنظورة فعلاً مثل قانون الأحوال الشخصية، فإن باقي البرامج تبقى على مستوى الخطاب النظري والتوعوي والإعلامي.

سادساً: نشاطات وفعاليات المنظمات الأهلية:

تم تصنيف الخدمات والأنشطة إلى عشرة مجالات رئيسية كما يوضح الجدول رقم (3-5) وهي كما نلاحظ تتماثل مع المجالات المتضمنة في نصوص الأهداف. وفيما يلي سنستعرضها حسب نسبة ورودها في نشرات ووثائق المنظمات.

5 - 1: الفعاليات والمهرجانات والرحلات:

تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد المنظمات التي تمارسها بنسبة 43% من مجموع المنظمات. ويلاحظ هنا اهتمام الجمعيات النسائية والاجتماعية والشبابية والصناديق الخيرية أكثر من غيرها من المنظمات. وقد يفسر اهتمام نسبة كبيرة من المنظمات بهذا الجانب إلى المميزات التي تتضمنها هذه الخدمات فهي من جهة تدر دخلاً يمكنه أن يغطي تكلفتها وقد يدر إيرادات إضافية للمنظمة، كما أنها تبرز صورة إعلامية إيجابية عن المنظمة حيث تجتذب هذه الفعاليات وسائل الإعلام المختلفة، هذا فضلاً عن إمكانية اجتذاب أكبر قدر من الجمهور لمثل هذه الفعاليات الأمر الذي يبرز نجاح المنظمة في تقديم خدماتها لأفراد المجتمع.

5 - 2: المؤتمرات والندوات: يعبر هذا المجال عن الدور الثقالي الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الأهلية، وهو مجال يتصف بقدرته على اجتذاب وسائل الإعلام المختلفة، وكذلك بإمكانية التمويل الذاتي لنفقاته ولكنه يختلف عنه بأنه موجه إلى فئات من النخبة المثقفة من أفراد المجتمع. يشكل هذا المجال نشاطاً رئيسياً لدى 33% من المنظمات الأهلية. وتبرز المنظمات النسائية والشبابية تليها الاجتماعية.

5 - 3: محاضرات التوعية والإرشاد: نلاحظ أن هذا المجال أصبح نشاطاً واضحاً ضمن خدمات 12 منظمة نسائية. وباستثناء المنظمات النسائية تراجع اهتمام المنظمات بهذا الجانب كمنشآت أساسية من أنشطتها، ففي حين كان موجوداً في نصوص أهداف 26 من 34 منظمة اجتماعية بقي في دائرة خدمات 10 منظمات منها فقط، وتراجع لدى المنظمات المهنية من 20 منظمة إلى 4 فقط وهكذا في بقية المنظمات الأهلية.

النسبة %	المجموع الكلي	صناديق خيرية	جمعيات خيرية	جمعيات إسلامية	جمعيات مهنية	جمعيات فئات خاصة	جمعيات شبابية	جمعيات اجتماعية	جمعيات نسائية	الجمعيات نوع الخدمة
43%	59	6	2	7	4	4	7	18	11	فعاليات ومهرجانات
33.3%	46	2	1	2	8	2	6	15	10	مؤتمرات و ندوات
27.5%	38	3	1	4	4	2	2	10	12	محاضرات توعية وإرشاد
21%	29	1	-	3	3	-	3	10	9	برامج تدريب
18%	25	6	-	2	3	-	3	6	5	خدمات اجتماعية
13%	18	10	2	5	-	1	-	-	-	مساعدات مالية
11%	15	7	1	5	-	1	-	-	1	مساعدات عينية
8%	11	2	1	1	-	-	1	4	2	برامج رياضية
5%	7	1	-	1	1	-	-	3	1	بحوث
0.7%	1	-	-	-	-	-	-	1	-	برامج تعليم طويلة الأمد
0.7%	1	-	-	-	-	-	1	-	-	أخرى
	138	9	7	18	40	10	7	34	13	مجموع المنظمات الأهلية

الجدول رقم (3-5): نشاطات وفعاليات المنظمات الأهلية حسب نوع الخدمة

وخلاصة القول، يبدو أن المحاضرات كأسلوب مباشر وصريح من أساليب التوعية والإرشاد لم تعد برنامجاً مهماً في نشاطات المنظمات الأهلية، وربما اعتمدت هذه المنظمات في التوعية والإرشاد على الأساليب غير المباشرة مثل الفعاليات والمهرجانات والرحلات التي يتوقع أن تخصص جانب منها أو كلها للتوعية والإرشاد غير المباشر، وهي كما ذكرنا سابقاً تتميز باجتذاب عامة الناس من مختلف الفئات والأعمار بحيث تستطيع المنظمة الأهلية أن تمرر أي رسالة تريد توجيهها لهذا الجمهور.

4 - 5 : برامج التدريب: شكلت هذه البرامج خدمة مباشرة لدى 29 منظمة أهلية بنسبة 21% فقط في حين كانت تشكل نصاً واضحاً لدى 51 منظمة أهلية (37%)، وهذا التراجع واضح لدى جميع فئات المنظمات الأهلية ولكن بدرجة كبيرة لمنظمات الفئات الخاصة حيث لم تتمكن خمس منظمات أوردت هذا المجال ضمن أهدافها من تنفيذ أي نشاط تدريبي في برامجها لعام 2007-2008، وهذا التراجع يتبين كذلك بدرجة واضحة في المنظمات المهنية.

5 - 5 : تحسين مستوى المعيشة (المساعدات المالية والعينية): يبدو أن هذا المجال لم يشهد كما حدث مع سابقه من المجالات - تراجعاً، فهو المجال الوحيد الذي بقي ثابتاً في خدمات المنظمات الأهلية، وربما كان هذا أمراً متوقفاً وطبيعياً، فالمساعدات المالية والعينية لتحسين مستوى المعيشة هي خدمة مباشرة لأشخاص معروفين لدى المنظمة، وتشكل أولوية لدى بعض المنظمات دون غيرها كالإسلامية والخيرية والصناديق الخيرية؛ لذلك تبقى خدمة ثابتة ومستمرة لها.

5 - 6: البحوث والدراسات: وردت الدراسات والبحوث والنشرة لتوثيق في نصوص أهداف 53 منظمة أهلية، ولكنها كانت ضمن برامج 7 منظمات فقط. هذا التراجع الواضح قد يكون له ما يبرره فالدراسات والبحوث بالإضافة لكونها مكلفة مالياً وتحتاج لكوادر بشرية مؤهلة فالمنظمة ليست ملزمة هنا بوضعها ضمن برنامجها السنوي الثابت.

الخلاصة والاستنتاجات:

ما سبق من عرض تاريخي سريع وعرض مفصل عن أهداف المنظمات الأهلية ودورها التنموي وأنشطتها الفعلية يعبر عن حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن العديد من المنظمات الأهلية قد ولجت بالفعل باب المجال التنموي لتمارس أو تحاول ممارسة هذا الدور. ولكن هذه الممارسة تتم في الوقت الحاضر بعشوائية ودون تخطيط، وتفتقد التنسيق بين المنظمات الأهلية. إن الجانب الإيجابي الذي لمسناه ونحن نتحرى أنشطة وبرامج المنظمات الأهلية هو وجود وعي واضح لدى المسؤولين فيها بأهمية المشاركة في العمل التنموي وبمحاولة جادة في إثبات الوجود وتفعيل دورها في المجتمع، وهذا جانب مهم ينبغي أن يستثمر من قبل الجهات الحكومية المسؤولة عن هذه المنظمات لتعزيزه وتغذيته ودعمه المستمر لكي تستطيع أن تتخطى المنظمات الأهلية الصعوبات التي تواجهها وتواجه مختلف التحديات وتمارس مسؤولياتها المتوقعة منها بفعالية وجدارة.

الفصل الرابع..

دور المنظمات الأهلية في التنمية

يتضمن هذا الفصل نتائج تطبيق أحد أدوات البحث وهي الاستبانة على عينة من المنظمات الأهلية في البحرين. وقد أوضحنا في الفصل الأول بأن عينة البحث وصلت إلى 102 منظمة أهلية من أصل (252) منظمة في البحرين من مختلف الاتجاهات ومجالات العمل (الاجتماعية - الشبابية - الفئات الخاصة - النسائية - المهنية - الإسلامية - الخيرية - والصناديق الخيرية). والجدول (4-1) يبين عدد المنظمات الأهلية العينة في الدراسة حسب فترات التأسيس ونوع المنظمة.

نوع المنظمة	نسائية	اجتماعية	فئات خاصة	شبابية	مهنية	إسلامية	خيرية	صناديق	المجموع	النسبة
قبل 1980	4	1	-	-	3	1	-	-	9	9%
1990 - 1981	-	1	1	-	1	-	-	2	5	5%
2000 - 1991	-	2	2	-	8	-	-	15	26	26%
2008 - 2001	5	17	3	5	3	10	4	14	57	60%
المجموع	9	21	6	5	15	11	4	31	102	100%
المجتمع الأصلي	17	51	12	15	45	23	11	78	252	
نسبة تمثيل العينة من المجتمع الأصلي	53%	41%	50%	33%	33%	48%	36%	40%		40.5

الجدول رقم (4-1): عينة المنظمات الأهلية موزعة حسب النوع وسنوات التأسيس

بلغ مجموع الأسئلة المطروحة في الاستبانة (34) سؤال منها 22 سؤال مغلق و (12) سؤال مفتوح أو شبه مفتوح. وفيما يلي نتائج الاستجابات التي وصلتنا من عينة المنظمات الأهلية.

أولاً: إدارة المنظمات الأهلية:

1 - 1: بيانات رؤساء مجلس الإدارة:

يبين الجدول رقم (2-4) أن 15% من رؤساء مجالس الإدارات تقع أعمارهم تحت 40 سنة وأن حوالي نصف الرؤساء تقع أعمارهم فوق الـ 50 سنة. وإذا ما رجعنا إلى بيانات رؤساء مجلس الإدارة حسب المستويات التعليمية فسيتبين لنا بأن هناك 87% منهم هم من حملة الشهادة الجامعية فما فوق. وربما يقدم لنا ذلك مؤشر هام حول ارتفاع المستوى الفني للموارد البشرية التي تدير المنظمات الأهلية مما يجعلنا نتوقع أداءً حريفاً في هذه الإدارة يرقى إلى المستوى العلمي الذي تحمله.

المستوى التعليمي				الفئة العمرية				
مجموع	فوق الجامعي	جامعي	أقل من جامعي	مجموع	أكبر من 50	41 -	أقل من 40	
102	33	56	13	102	50	37	15	العدد
%100	%32	%55	%13	%100	%49	%36	%15	النسبة
التفرغ للعمل الأهلي				عدد الدورات في رئاسة المجلس				
المجموع	لم يجب	متفرغ للعمل الأهلي	موظف	لم يجب	أكثر	اثنان	واحد	
102	5	31	66	27	25	24	26	العدد
%100	%5	%30	%65	%26.5	%24.5	%23.5	%25.5	النسبة

الجدول رقم (4-2): بيانات رئيس مجلس إدارة المنظمات الأهلية في عينة الدراسة

نجد أن ربع (25%) تقريباً من أعضاء مجلس الإدارة تولّى رئاسة المجلس مرة واحدة فقط و نسبة مقاربة (23%) منهم تولت رئاسة المجلس لدورتين، ونسبة أخرى مقاربة (24%) تولّت رئاسة المجلس لأكثر من ذلك.. تشير هذه النتيجة إلى تدني مستوى تبادل المسؤوليات والأدوار القيادية في هذه المنظمات الأهلية وربما يدل كذلك على انخفاض في مستوى تبادل الخبرات بين أعضاء مجلس الإدارة.

النسبة	المجموع	صنایق	خيرية	إسلامية	مهنية	شبابية	اجتماعية	نسائية	عدد الدورات في رئاسة مجلس الإدارة
%25.49	26	10	1	2	6	-	5	2	واحدة
%23.52	24	7	2	4	3	-	6	2	اثنان
%24.50	25	10	-	2	2	2	7	5	أكثر
%26.48	27	4	1	3	4	3	9	-	لم يجب
%100	102	31	4	11	15	5	27	9	المجموع

الجدول رقم (4-3) تصنيف المنظمات الأهلية حسب عدد الدورات لمنصب رئيس مجلس الإدارة

أما بالنسبة للتفرغ للعمل الأهلي فيلاحظ من الجدول (2-4) بأن 30% فقط من رؤساء مجلس الإدارة متفرغ للعمل الأهلي و65% منهم يعمل في المجال التطوعي بالإضافة إلى عمله كموظف. لا شك أن هذه النتائج الأولية تقدم لنا فكرة عامة لنخصها فيما يلي:

1- 2: بيانات المنظمة: الجمعية العمومية والموارد البشرية والمادية: 1- 2- 1: الجمعية العمومية:

تعتبر مشاركة المجتمع من مختلف فئات أفراده من أهم الدعائم التي تبنى عليها المنظمات الأهلية أسسها ونشاطاتها فهي تعبر أولاً عن إرادة مجتمعية بوجود المنظمة الأهلية. ويعكس الجدول رقم (4-4) الإجابات التي وردتنا حسب نوع ومجال عمل المنظمات الأهلية عينة الدراسة.

النسبة	المجموع	صناديق	خيرية	إسلامية	مهنية	شبابية	اجتماعية	نسائية	نوع المنظمة عدد الأعضاء
56.8%	58	12	2	8	9	4	17	6	أقل من 100
10.78%	11	4	-	2	1	-	2	2	101 - 200
2.94%	4	1	-	-	1	1	1		201 - 300
7.84%	8	5	-	-	1	-	2		أكثر من 300
22.54%	21	9	2	1	3	-	5	1	لم يجب
	102	31	4	11	15	5	27	9	المجموع

الجدول رقم (4-4): عدد أعضاء الجمعية العمومية في عينة المنظمات الأهلية

يتبين من الجدول رقم (4-4) بأن 57% من المنظمات الأهلية لا يتجاوز عدد أعضاء الجمعية العمومية بها 100 عضواً منها 8 منظمات منها مهنية. وقد يكون من الطبيعي بحكم طبيعة عمل بعض هذه المنظمات التي تختص بأصحاب المهنة فقط أن تقتصر العضوية في الجمعية العمومية على أصحاب المهنة والتخصص

ولو أننا أجرينا عملية حسابية افتراضية لتتعرف على مجموع أعضاء الجمعية العمومية في جميع هذه المنظمات فنسجد أنها لا تتجاوز (بافتراض أن عدد الأعضاء 100 في جميع المنظمات) 1700 في المنظمات الاجتماعية و400 في المنظمات الشبابية. وهذا الرقم إذا ما قورن بعدد أفراد المجتمع من الفئات العمرية القادرة على التطوع وبخاصة الشبابية منها فإنه لن يمثل سوى قطرة ماء في بحر. وربما جاز لنا هنا أن نتساءل عن وجود عزوف فعلي عن الانتماء للمنظمات الأهلية ومدى وعي المجتمع بأهمية العمل التطوعي، التساؤل الذي سنحاول البحث له عن إجابة في معرض دراستنا هذه.

وننتقل إلى الجمعيات التي استقطبت أعداداً أكبر نجد أن عددها لم يتجاوز 23 منظمة (11 منها تستقطب أعضاء ما بين 100 و200 عضو وأربع منظمات فقط تستقطب ما بين 200 و300 عضو، وأخيراً 8 منظمات استطاعت أن تستقطب أكثر من 300 عضو).

قبل أن نختم هذا الجزء قمنا بعملية حسابية بسيطة لحساب متوسط عدد أعضاء الجمعية العمومية الفعلية الفاعلين كما ورد في إجابات المنظمات الأهلية وتبين أن متوسط الأعضاء حسب تصنيف المنظمة تتفاوت بدرجة واضحة، بعد أن تم استبعاد الصناديق الخيرية للأسباب السابق ذكرها.

المجموع	صناديق	خيرية	إسلامية	مهنية	شبابية	اجتماعية	نسائية	نوع المنظمة عدد الأعضاء
4802	-	34	605	1229	444	1893	597	مجموع الأعضاء
71	-	4	11	15	5	27	9	مجموع المنظمات
68	-	8	55	81	89	70	66	المتوسط العام للمنظمة الواحدة

الجدول رقم (4-5): مجموع أعضاء الجمعية العمومية الفاعلين في المنظمات الأهلية ومتوسط العضوية حسب تصنيف المنظمة

أما بالنسبة للتفرغ للعمل الأهلي فيلاحظ من الجدول (2-4) بأن 30% فقط من رؤساء مجلس الإدارة متفرغ للعمل الأهلي و65% منهم يعمل في المجال التطوعي بالإضافة إلى عمله كموظف. لا شك أن هذه النتائج الأولية تقدم لنا فكرة عامة لنخصها فيما يلي:

1- 2: بيانات المنظمة: الجمعية العمومية والموارد البشرية والمادية:

1- 2- 1: الجمعية العمومية:

تعتبر مشاركة المجتمع من مختلف فئات أفراد من أهم الدعائم التي تبنى عليها المنظمات الأهلية أسسها ونشاطاتها فهي تعبر أولاً عن إرادة مجتمعية بوجود المنظمة الأهلية. ويعكس الجدول رقم (4-4) الإجابات التي وردتنا حسب نوع ومجال عمل المنظمات الأهلية عينة الدراسة.

النسبة	المجموع	صناديق	خيرية	إسلامية	مهنية	شبابية	اجتماعية	نسائية	نوع المنظمة بيانات المقر	
12.74%	13	3	-	1	2	-	3	4	ملك	ملكية
70.58%	72	23	4	10	11	4	17	3	إيجار	المقر
13.72%	14	4	-	-	1	1	7	1	لا يوجد مقر	
2.94%	3	1	-	-	1	-	-	1	لم يجب	
79.41%	81	24	4	8	11	4	23	7	استخدام إداري	الاستخدام للمقر
58.82%	60	11	2	6	9	4	20	8	فعاليات	
6.86%	7	2	-	-	1	-	2	2	أخرى	
	102	31	4	11	15	5	27	9	المجموع	

الجدول رقم (4-6): بيانات المقر الذي تشغله عينة المنظمات الأهلية المشمولة بالدراسة

1 - 2 - 3: الموارد البشرية:

الدور المأمول والمتوقع من المنظمات الأهلية في إدارة وتنفيذ مشروعات تنمية تعني استخدام موارد بشرية بأجر ثابت دائم أو بأجر جزئي من أجل ضمان استمرارية هذه المشروعات.. ويعكس الجدول رقم (4-7) بيانات الموارد البشرية في العينة.

نوع المنظمة	عدد الموظفين	نسائية	اجتماعية	شبابية	مهنية	إسلامية	خيرية	صناديق	المجموع	النسبة
دائم	61	94	2	13	58	4	13	245	42%	
جزئي	33	266	1	4	16	1	20	341	58%	
مجموع الموظفين	94	360	3	17	74	5	33	586	100%	
متوسط الوظائف الدائمة	12	6	1	1	8	1	1	4		
متوسط الوظائف الجزئية	7	17	0.5	0.5	2	-	1	6		
المتوسط العام	19	22.5	1.5	2	10.5	2	2	9		
عدد الجمعيات التي أجابت بأن لديها موظفين	5	16	2	9	7	3	19	67		

الجدول رقم (4-7): بيانات الموظفين بأجر في عينة المنظمات الأهلية

يتضح من الجدول السابق بأن المنظمات الأهلية التي توظف موارد بشرية سواء بشكل دائم أو جزئي يبلغ عددها 67 منظمة أهلية بنسبة 65.6% من العينة، وهي نسبة ليست بسيطة وتعبّر عن قدرات متوفرة لدى هذه المنظمات في إدارة مشروعاتها وأنشطتها. إلا أن هذا الاستنتاج يبقى سابقاً لأوانه خاصة حين نعرف أن مجموع الموظفين الذين تستخدمهم المنظمات الأهلية في العينة يبلغ 586 موظفاً، بمتوسط أربعة موظفين دائمين فقط لكل منظمة، وخمسة موظفين بدوام جزئي لكل منظمة. يبقى هذا المتوسط متواضع حين نوازي هذا المتوسط بعدد المنظمات الأهلية في البحرين والتي باتت تزيد عن 300 منظمة بين أهلية وطنية وأجنبية، مقرنين ذلك بتوقعاتنا من المنظمات الأهلية باعتبارها شريكاً فاعلاً في التنمية مع القطاعين الحكومي والخاص.

بشكل عام نجد أن النتيجة التي أمامنا مخيبة للتوقعات والآمال على مستوى التدخل في تحريك التنمية والتأثير بها؛ لأن نسبة الوظائف تبقى منخفضة حتماً بالمقارنة مع حجم العمالة المتوفرة وتلك التي يوظفها القطاعين العام والخاص.

1 - 2 - 4: مصادر التمويل للبرامج والنشاطات:

تعكس مصادر التمويل التي تعتمد عليها المنظمة في إدارة عملها وتنفيذ نشاطاتها ومدى استقرار هذه المصادر قدرة المنظمة على الاستمرارية في النشاط والوجود بشكل عام. لقد كان هذا البيان ضمن أسئلة الاستبانة الموجهة إلى المنظمات الأهلية والتي جاءت إجاباتها كما هي في الجدول (4-8).

يتبين من الجدول أن هناك مصادر تمويل ذاتية مستقرة وسنوية لـ 17 منظمة أهلية فقط من أصل 102 منظمة، أي بنسبة 17% فقط وهي نسبة قليلة جداً ومتدنية إن صح التعبير. كما يبين الجدول أن هناك 23 منظمة لديها مصادر تمويل ذاتية كذلك ولكنها غير مستقرة، وهذا يعني بأنها تستمد تمويل أنشطتها من رسوم أو بيع أو غيره لنشاطات قصيرة الأجل وليس طويلة ومستمرة.

النسبة	مساهمات الأعضاء	تبرعات أهل الخير	دعم القطاع الخاص	دعم القطاع الحكومي	التمويل الذاتي	نوع المنظمة
						توفر التمويل
16.66%	51	17	7	7	16	سنوي ومستقر
22.54%	29	57	56	24	24	غير مستقر
7.84%	8	7	21	17	8	نادر
37.25%	8	9	8	46	38	غير متوفر
15.68%	6	12	10	8	16	لم يجب
	102	102	102	102	102	المجموع

الجدول رقم (4-8): تصنيف مصادر التمويل لعينة المنظمات الأهلية

وإذا ما انتقلنا إلى دعم القطاع الحكومي والقطاع الخاص للمنظمات الأهلية فسيلاحظ تفاوتاً في مدى توافر واستقرار هذه المصادر. من جهة أخرى فإن دعم المجتمع والذي ينعكس في صورة تبرعات وهبات متوافر لدى 74 منظمة من أصل 102 أي بنسبة 72.5% من عينة المنظمات الأهلية وهو إما يكون مستقر لدى 17 منظمة أو غير مستقر لدى 57 منظمة. يأتي في المرتبة الأولى من حيث استقرار التمويل وثباته مساهمات الأعضاء حيث تعتمد عليه 80 منظمة، ويعتبر مستقر لدى 51 منظمة وغير مستقر لدى 29 منظمة، كما يبينها الجدول رقم (4-8).

النسبة	المجموع	صانيق	خيرية	إسلامية	مهنية	ثبائية	اجتماعية	نسائية	نوع المنظمة
50%	51	15	2	5	7	2	12	8	مساهمات الأعضاء
16.7%	17	10	1	-	-	-	5	1	التبرعات من أهل الخير
15.7%	16	5	-	1	-	1	4	5	التمويل الذاتي
6.9%	7	-	-	1	2	-	4	-	دعم القطاع الحكومي
6.9%	7	3	1	1	-	-	1	1	دعم القطاع الخاص
	102	31	4	11	15	5	27	9	المجموع

الجدول رقم (4-9): مصادر التمويل المستقرة والثابتة سنوياً حسب مجال عمل المنظمات

(المجموع يمثل عدد المنظمات في العينة ولا يتساوى بالضرورة مع مجموع العمود بحسب مصدر التمويل للمنظمة)

يتضح من الجدول السابق أن مساهمات الأعضاء مستقرة وسنوية لدى 50% من المنظمات الأهلية ويبدو أن هذه المشكلة منتشرة بين جميع المنظمات دون استثناء.

ويلاحظ من الجدول أيضاً أن التبرعات من أهل الخير مستقرة ودائم لدى 16.7% من المنظمات الأهلية وأن التمويل الذاتي مستقر 15.7% من المنظمات. أما دعم القطاعين العام والخاص فهو مستقر لدى 7% فقط من المنظمات. وهذا يعني أن هناك 7% فقط من المنظمات الأهلية استطاعت أن تستقطب دعم مستمر من بعض الجهات الحكومية أو الخاصة بشكل مستمر ودائم.

ثانياً: الخدمات والبرامج والمشروعات التي تقدمها المنظمات الأهلية لأفراد المجتمع:

2 - 1: نوع الخدمات:

لقد وضعنا الخدمات¹² التي تقدمها المنظمات الأهلية ضمن خمسة أنواع:

المساعدات العينية والمالية - برامج التوعية والإرشاد المجتمعي - برامج التعليم والتدريب الخاصة - برامج وخدمات ثقافية - أخرى مما لا يمكن تصنيفه في الأنواع السابقة.

والجدول رقم (4-10) يبين الخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية في العينة للمجتمع بمختلف فئاته.

من هذا الجدول يتبين مؤشرات جديدة حول أداء المنظمات الأهلية نقدمها فيما يلي:

المساعدات العينية والمالية: ليست المساعدات هنا قسراً على منظمات دون أخرى، ولكن الجمعيات الخيرية والصناديق الخيرية - كما يلاحظ - هي التي تتحمل المسؤولية الأولى والأكبر في ذلك حيث نجد أن جميع هذه المنظمات تقدم أنواعاً متعددة من المساعدات لأفراد المجتمع.

النسبة	المجموع	صناديق	خيرية	إسلامية	مهنية	شبابية	اجتماعية	نسائية	نوع المنظمة	
									نوع المساعدات	
48.03%	49	28	4	4	1	2	5	5	تحسين مستوى معيشة	مساعدات عينية أو مالية
34.31%	35	29	3	1	-	-	-	2	ترميم وبناء بيوت	
52.94%	54	30	4	5	3	-	9	3	مساعدات علاج	
41.17%	42	29	3	3	3	2	12	4	تعليم وتدريب	
51.96%	53	29	4	5	-	-	10	5	مساعدات عينية	
55.88%	57	19	4	2	5	3	19	5	برامج صحية	برامج توعية وإرشاد
56.86%	58	23	4	4	1	3	15	8	برامج أسرية	
35.29%	36	14	2	1	1	4	8	6	برامج بيئية	لأفراد المجتمع
40.20%	41	15	3	10	-	2	9	2	برامج دينية	
21.56%	22	1	-	1	3	1	9	7	برامج حقوقية	
70.58%	72	21	3	9	7	5	21	6	تعليم وتدريب	
74.50%	76	19	3	9	12	5	20	8	خدمات ثقافية	
52.94%	54	14	-	5	9	2	19	5	خدمات أخرى	
	102	31	4	11	15	5	27	9	المجموع	

الجدول رقم (4-10): نوع الخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية لأفراد المجتمع

ولو نظرنا إلى العمودين الأخيرين في الجدول الذي يمثل مجموع المنظمات الأهلية فنسجد أن مساعدات العلاج والمساعدات العينية تأتيان في مقدمة اهتمامات 52% من المنظمات يليها مساعدات تحسين مستوى المعيشة ومساعدات التعليم والتدريب، وأخيراً تهتم 34% فقط من المنظمات الأهلية في تقديم مساعدات لترميم البيوت.

12 - تشمل الخدمات هنا كل ما يتعلق بالبرامج والمشروعات والأنشطة التي تضعها المنظمة بشكل دائم في خطتها السنوية

برامج التوعية والإرشاد:

يشير الجدول رقم (4-10) بأن برامج التوعية والإرشاد تتدرج من حيث الأهمية وحجمها من خدمات المنظمات الأهلية، حيث تقدم 57% و 56% من المنظمات الأهلية في العينة برامج في التوعية الأسرية و برامج في التوعية الصحية على التوالي. ومن الملاحظ أيضاً أن البرامج الدينية تشكل أحد البرامج لدى 40% من المنظمات. ولكن برامج التوعية البيئية والبرامج الحقوقية كانت ضمن الخدمات التي قدمتها 34% و 22% فقط من المنظمات الأهلية.

خدمات التعليم والتدريب:

ويقصد بها بالطبع البرامج قصيرة الأجل أو طويلة الأجل التي تقدمها المنظمات الأهلية لاكتساب أو تطوير معارف أو مهارات متخصصة في مجال معين والتي يمكن أن تحسن فرص الفرد في الحصول على عمل.

يبين الجدول السابق رقم (4-10) بأن هناك 72 منظمة أهلية من أصل 102 من عينة الدراسة (71%) تقدم خدمات تدريب أو تعليم وتتنوع هذه الخدمات بين المنظمات الأهلية بنسب متفاوتة. ولو قرأنا أعداد هذه البرامج من منظور كل نوع من المنظمات على حدة فإننا سنكتشف بأن 77% من المنظمات الاجتماعية تقدم برامج تعليم وتدريب في حين تنخفض قليلاً لدى الصناديق الخيرية على 68% من مجموع الصناديق الخيرية. كما سنكتشف بأن جميع المنظمات الشبابية 9 من أصل 11 من المنظمات الإسلامية تقدم خدمات تعليم وتدريب.

خدمات ثقافية:

والجدول رقم (4-10) يبين أن 67 منظمة أهلية بنسبة 74.5% تقدم برامج ثقافية للمجتمع، وهذه البرامج أيضاً ليست قصراً على منظمات أهلية معينة دون غيرها بل هي تمارس من قبل جميع أنواع المنظمات. ويعكس الجدول أن جميع المنظمات الشبابية وغالبية المنظمات الأخرى تقدم خدمات ثقافية لأفراد المجتمع.

2 - 2: الفئات المستفيدة:

يبين الجدول رقم (4-11) بأن 65% من المنظمات الأهلية في العينة تستهدف الأسرة بشكل عام دون تمييز هنا بين رجل أو امرأة، كبير أو صغير، قادر أو عاجز. وهذا ربما يؤثر على تقديم خدمات عامة تهتم بشؤون الأسرة وتنعكس على الجميع دون استثناء.

النسبة	المجموع	صناديق	خيرية	إسلامية	مهنية	شبابية	اجتماعية	نسائية	نوع المنظمة
									الفئات المستفيدة
63.72%	65	29	4	7	3	4	12	6	جميع أفراد الأسرة
27.45%	28	17	3	2	-	-	4	2	كبار السن
49.1%	50	11	3	6	3	4	16	7	الشباب
26.47%	27	10	2	1	-	1	10	3	المعاقين
46.07%	47	23	3	3	2	-	8	8	المرأة الأرملة والمطلقة
39.21%	40	14	3	5	2	3	8	5	الأطفال
29.41%	30	12	3	2	3	1	4	5	العاطلين
27.45%	28	3	-	2	11	1	10	1	أخرى
	102	31	4	11	15	5	27	9	عينة المنظمات

الجدول رقم (4-11): الفئات التي تستفيد مباشرة من الخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية

ويبين الجدول السابق بأن فئة الشباب تستحوذ على اهتمام حوالي نصف عينة المنظمات الأهلية بنسبة (49%) من مجموع العينة، تليها فئة المرأة الأرملة أو المطلقة حيث تستحوذ هذه الفئة على 46% من مجموع المنظمات الأهلية. من جهة أخرى نلاحظ أن الفئات الخاصة (المعاقين وكبار السن) تستقطب اهتمام أقل نسبة من المنظمات الأهلية (26%) و (27.5%) من مجموع المنظمات الأهلية في العينة على التوالي. وتحصل فئة كبار السن على خدمات الصناديق الخيرية بشكل خاص (17 صندوق من أصل 31)، وفي نفس الوقت تحصل الفئات الخاصة على خدمات أكثر من الجمعيات الاجتماعية والنسائية (10 منظمات اجتماعية من أصل 27 و 3 جمعيات نسائية من أصل 9). ولا بد أن ننوه بأن المنظمات الاجتماعية كما بينا سابقاً تشمل 6 من المنظمات المختصة بشؤون المعاقين. ويُلاحظ كذلك أن فئة العاطلين عن العمل تعتبر أحد الفئات المستفيدة من خدمات 27% من المنظمات الأهلية، تتنوع بين نسائية - اجتماعية - مهنية - إسلامية - خيرية - صناديق خيرية.

2-3: المشروعات التنموية التي تديرها المنظمات الأهلية:

بلغ عدد المشروعات الإجمالية التي ذكرتها المنظمات الأهلية 55 مشروع تنموي، وهذا رقم قد يبدو معقولاً لأول وهلة، ولكنه ضئيل بالنسبة لعدد المنظمات الأهلية في العينة والبالغ 102. بالنظر إلى الجدول رقم (12-3) توزيع هذه المشروعات التي يمكن تقسيمها إلى ستة أقسام رئيسية:

1. **مشروعات إنتاجية أو خدماتية ذات شخصية اعتبارية واضحة:** وهذه مشروعات ثابتة توفر فرصة عمل مستقرة لمن ينضم لها ولها شخصية اعتبارية مسجلة في سجلات الدولة وتخضع لقوانينها وهناك مواقع ثابتة لها تمارس من خلالها مهام عملها ومعروفة من قبل أفراد المجتمع. ويبلغ عدد هذه المشروعات التي سجلتها لنا عينة المنظمات الأهلية 8 مشروعات بنسبة 14% من مجموع المشروعات، وهي تدار من قبل جمعيات نسائية وصناديق خيرية.
2. **مشروعات إنتاجية أو خدمية ليس لها شخصية اعتبارية:** وهذه المشروعات تمارس من قبل فرد واحد أو مجموعة من الأفراد وهي تساهم في توفير فرصة عمل للأفراد وهي غير ثابتة بمعنى أنها تخضع بشكل مستمر للطلب عليها من قبل المجتمع. يقع ضمن هذه المشروعات مشروع الضيافة. لم يكن ضمن هذا القسم سوى مشروع تنموي واحد يدار من قبل جمعية نسائية.
3. **مشروعات فردية مدعومة من قبل المنظمة:** وهذه المشروعات عبارة عن مشروع فردي أو لمجموعة من الأفراد مدعوم مالياً وفنياً من قبل المنظمة وبالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية وهذه المشروعات الفردية قد تكون وحدات إنتاجية صغيرة أو خدمية. وتقع هذه المشروعات جميعها تحت مسؤولية أصحابها من حيث الإدارة والتنفيذ والمتابعة ومستوى الإنتاج أو الخدمة المقدمة، والأرباح أو الخسائر. وصل عدد هذه المشروعات في عينة المنظمات الأهلية موضوع الدراسة إلى 3 مشروعات فقط.
4. **مشروعات رعاية اجتماعية لأفراد المجتمع:** وهذه المشروعات خدمية بالدرجة الأولى وهي مشروعات منتظمة قد يكون أو لا يكون لها مقر وتوظف مجموعة من الأفراد لإدارتها وتنفيذها. ويقع ضمن هذه المشروعات دور الإيواء ورعاية الوالدين النهارية ومشروعات الزواج الجماعي وبرامج الأيتام وغيرها. وهناك ثمانية مشروعات تقع تحت هذا الجزء وهي تدار من قبل جمعيات نسائية واجتماعية شبابية وإسلامية وصناديق خيرية.

النسبة	المجموع	صناديق	خيرية	إسلامية	مهنية	تجارية	اجتماعية	نسائية	نوع المنظمة	
									نوع المشروعات	
%7	4	1	-	-	-	-	-	3	مشروعات إنتاجية	مشروعات ذو شخصية اعتبارية
%7	4	2	-	-	-	-	-	2	مشروعات تعليمية (رياض أطفال)	
%2	1	-	-	-	-	-	-	1	مشروعات خدمة منزلية (الضيافة)	ليس لها شخصية اعتبارية
%5.6	3	-	-	-	-	-	1	2	قروض صغيرة تأسيس مشروعات (مايكرو ستارت ... وغيره)	مشروعات خاصة مدعومة من المنظمة
%3.7	2	-	-	-	-	-	1	1	دور رعاية وإيواء	مشروعات خيرية
%11	6	1	-	3	-	1	-	1	(زواج جماعي - برامج للأيتام ..)	
%22	12	1	1	-	3	3	2	2	برامج تدريب	برامج وخدمات قصيرة الأجل
%11	6	1	1	-	-	1	3	1	برامج توعية وإرشاد	
%2	1	-	-	-	-	-	1	-	خدمات صحية	
%2	1	-	-	-	-	-	1	-	برامج ثقافية	
%12.7	7	-	-	1	-	6	-	-	فعاليات وأنشطة	
%7	4	-	1	1	-	-	2	-	إصدارات ومطبوعات	برامج لدعم مشروعات المنظمة
%7	4	4	-	-	-	-	-	-	قاعات وشقق ومواقف لأفراد المجتمع	
100 %	55	9	3	5	3	11	11	13	المجموع	

الجدول رقم (4-12): المشروعات التنموية التي تديرها المنظمات الأهلية

5. مشروعات وبرامج قصيرة الأجل: ويقع ضمن هذه المشروعات برامج التدريب والمحاضرات والندوات وبرامج التوعية والإرشاد. وبلغ عدد المشروعات التي تدار من قبل المنظمات 27 مشروع وهو أكبر عدد من المشروعات يدار من قبل المنظمات الأهلية وربما يعود ذلك إلى طبيعتها التي شرحناها سابقاً فهي قصيرة الأجل وتستطيع تغطية نفقاتها.
6. مشروعات بغرض الدعم المالي لمشروعات وبرامج المنظمة: تقوم بعض المنظمات الأهلية بتنفيذ مشروعات استثمارية خدمية خاصة لتحصل على مصدر مالي ثابت يمكنها بواسطته أن تضمن استمرارية التمويل للبرامج والخدمات التي تقدمها. ويقع ضمن هذه المشروعات الوقف، والمباني المؤجرة أو مواقف السيارات، والإصدارات والمطبوعات التي تمول عن طريق الإعلان وتباع للحصول على دخل كالتقويم السنوي مثلاً. بلغ عدد المشروعات التنموية من هذا النوع 8 مشاريع تدار من قبل جمعيتين اجتماعيتان وواحدة إسلامية وأخرى خيرية وأربعة صناديق خيرية.

ثالثاً: التخطيط للبرامج وتحديد احتياجات المجتمع:

يقدم هذا الجزء أحد أوجه الأداء المؤسسي للمنظمات الأهلية وهو التخطيط وتحديد الأولويات. ومنه يتضح أن غالبية المنظمات الأهلية (72%) تضع أولوياتها وتصمم برامجها بناء على تحسس تلقائي لاحتياجات أفراد المجتمع. كما تعتمد 62% من المنظمات الأهلية على استطلاع آراء الأعضاء وأفراد المجتمع. أما الدراسات المسحية للمجتمع والتي يتوقع أن تُبنى على أسس علمية ومنهجية وتقدم صورة ممثلة موضوعية بعيدة عن الذاتية والانطباعات فقد احتلت موقعا ما لدى 40% من المنظمات الأهلية.

2-3: التعاون في تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات:

كان هذا المحور محل اهتمام من الدراسة وسعينا للحصول على إجابات من المنظمات الأهلية حول مجالات التعاون في تقديم الخدمات.

1-1-3: التعاون بين المنظمات الأهلية:

يعكس الجدول رقم (4-14) شبكة التعاون بين المنظمات الأهلية في مجال تقديم الخدمات المختلفة لأفراد المجتمع. ومنه يتضح بأن المنظمات الأهلية تتعاون مع بعضها البعض ولكن معظمها يحصر هذا التعاون مع المنظمات التي تمارس نفس مجال عمله.

نوع المنظمة الجهات التي يتم التعاون معها	نسائية	اجتماعية	شبابية	مهنية	إسلامية	خيرية	صناديق	المجموع	النسبة
اتحاد نسائي	5	1	-	-	-	-	-	6	5.90%
جمعيات نسائية	6	1	2	-	-	-	-	9	8.81%
جمعيات اجتماعية	1	12	2	-	-	2	4	21	20.61%
جمعيات شبابية	1	1	2	-	-	-	-	4	3.91%
جمعيات مهنية	2	3	-	5	-	1	-	10	9.81%
جمعيات إسلامية	1	3	-	-	4	3	8	19	18.61%
جمعيات خيرية	1	3	-	-	1	-	3	8	7.84%
صناديق خيرية	-	8	3	-	10	4	19	44	43.13%
أخرى	6	10	1	3	-	-	7	26	25.490%
المجموع	9	27	5	15	11	4	31	102	

الجدول رقم (4-14): التعاون مع منظمات أخرى في مجال تنظيم وتقديم البرامج والأنشطة

من أجل أن نكمل رسم خريطة التعاون بين المنظمات الأهلية يجب بأن نتعرف على نوع هذا التعاون ومجالاته، وهو ما يعكسه لنا الجدول رقم (4-15).

ونلاحظ من الجدول أن التعاون في مجال تنفيذ مشروعات تنمية لا يتجاوز 8 منظمات، وأن معظم مجالات التعاون الأخرى تتركز في تنظيم فعاليات وفي برامج التأهيل والتدريب والتوعية ومساعدات وتنسيق، وجميعها كما يبدو أيضا يقع في إطار البرامج التقليدية المتعارف عليها.

النسبة	المجموع	صناديق	خيرية	إسلامية	مهنية	شبابية	اجتماعية	نسائية	الجمعيات نوع التعاون
7.84%	8	2	3	1	-	1	1	-	مشروع تنموي
23.52%	24	8	5	2	-	3	3	3	أنشطة وفعاليات
14.70%	15	4	1	1	-	-	5	4	تدريب وتأهيل
15.68	16	2	-	2	-	1	8	3	برامج توعية
8.82%	9	8	-	-	1	-	3	2	خدمات ومساعدات مادية
13.72%	14	6	-	-	-	-	1	3	تنسيق
8.82%	9	6	-	-	-	-	3	-	برامج علاجية
4.90%	5	-	-	-	3	-	2	-	استشارات
12.74%	13	5	-	-	8	-	-	-	أخرى
	102	31	4	11	15	5	27	9	المجموع

الجدول رقم (4-15): التعاون مع منظمات أخرى في مجال تنظيم وتقديم البرامج والأنشطة

(المجموع يمثل عدد المنظمات في العينة ولا يتساوى بالضرورة مع مجموع العمود لأن كل جمعية لديها أكثر من مشروع)

3-1-2: التعاون مع القطاع الحكومي:

سبحان في البداية أن نتعرف على ماهية المؤسسات الحكومية التي تتعاون معها المنظمات الأهلية والتي يعبر عنها الجدول رقم (4-16). نلاحظ أن مستوى التعاون بين المنظمات الأهلية وبين مؤسسات القطاع الحكومي يأتي أعلى من مستوى التعاون بين المنظمات الأهلية بعضها البعض. وتفاوتت النسب هنا بين الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة فكانت في أعلى مستوى لها مع وزارة التنمية الاجتماعية (32%) تليها وزارتي الصحة والتربية والتعليم (22%).

النسبة	المجموع	صناديق	خيرية	إسلامية	مهنية	شبابية	اجتماعية	نسائية	نوع المنظمة الجهات التي يتم التعاون معها
32.35%	33	8	1	2	3	1	10	8	وزارة التنمية الاجتماعية
22.54%	23	4	-	1	2	3	11	2	وزارة الصحة
22.54%	23	5	-	-	-	3	11	4	وزارة التربية والتعليم
3.92%	4	-	-	-	2	1	2	-	وزارة العمل
1.96%	2	-	-	-	-	1	1	-	وزارة الشباب والرياضة
19.60%	20	12	1	1	-	1	4	1	وزارة البلديات والزراعة
7.84%	8	-	-	1	-	2	4	1	وزارة الثقافة والإعلام
10.78%	11	9	-	-	-	-	2	-	وزارة العدل
2.94%	3	-	-	-	-	-	1	2	وزارة الصناعة والتجارة
37.25%	38	11	1	2	6	4	10	4	أخرى
		31	4	11	15	5	27	9	المجموع

الجدول رقم (4-16): التعاون مع جهات حكومية في مجال تنظيم وتقديم البرامج والأنشطة

(المجموع يمثل عدد المنظمات في العينة ولا يتساوى بالضرورة مع مجموع العمود لأن كل جمعية تتعاون مع أكثر من جهة)

وحيث نتحول إلى نوع التعاون بين القطاع الحكومي والمنظمات الأهلية - الجدول رقم (4-17) - يلفت انتباهنا وجود 12 مشروع تنموي يتم إدارته بالتعاون مع القطاع الحكومي. وإذا ما رجعنا إلى الجدول رقم (4-17) الذي يحصر عدد المشروعات التنموية التي تديرها المنظمات الأهلية والبالغ عددها 55 مشروعا تنمويا فإننا سنستنتج بأن نسبة المشروعات التنموية بالشراكة مع القطاع الحكومي يصل إلى 22% من مجموع المشروعات، دون الأخذ في الاعتبار تصفية هذه المشروعات وطبيعتها الحقيقية بمعنى أن تكون ذات طبيعة تنموية طويلة الأجل أم لا.

النسبة	المجموع	صناديق	خيرية	إسلامية	مهنية	شبابية	اجتماعية	نسائية	نوع المنظمة نوع التعاون
12.6%	12	2	0	1	2	1	2	4	مشروع تنموي
24.5%	37	13	1	2	3	4	11	3	أنشطة وفعاليات
12%	18	3	-	1	2	2	7	3	تدريب وتأهيل
16.5%	25	4	-	3	5	3	9	1	برامج توعية
8.6%	13	5	1	-	1	-	5	1	أخرى
7.3%	11	9	-	-	-	-	2	-	مساعدات
18.5%	28	9	1	5	4	1	7	1	لم يجب
100%	151	48	4	12	19	12	43	13	المجموع

الجدول رقم (4-17): التعاون مع جهات حكومية في مجال تنظيم وتقديم البرامج والأنشطة

(المجموع يمثل عدد المنظمات في العينة ولا يتساوى بالضرورة مع مجموع العمود لأن كل جمعية تتعاون مع أكثر من جهة)

والملاحظ أن طبيعة التعاون مع القطاع الحكومي في تنفيذ هذه المشروعات يختلف بين مشروعات تنموية تتم بالشراكة الفعلية مثل دار الأمان ومشروعات يتم دعمها ماليا من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، ويتضمن هذا متابعة تنفيذ المشروع وحسن إدارة المال الممنوح للجمعية للأهداف المخصصة له.

2-3: فعالية المنظمات الأهلية على مستوى خدمة المجتمع:

1 - العائد الملموس الذي حققته المنظمة للمجتمع:

تم تصنيف مجموعة من القضايا الاجتماعية الكبرى وطرحها مع صيغة السؤال التالي :
في الثلاث سنوات الماضية ما هو - رأيك في - العائد الملموس من قبل المجتمع الذي حققته المنظمة / الجمعية أو الصندوق منذ تأسيسها ؟
وقد أعدنا قراءة الإجابات بعد تفرغها وتصنيفها حسب القضايا الكبرى الأساسية كما يبينها الجدول رقم (4-18).

النسبة	المجموع	صناديق	خيرية	إسلامية	مهنية	شبابية	اجتماعية	نسائية	نوع المنظمة مجال العائد الملموس الذي حققته المنظمة للمجتمع
56%	57	20	3	6	4	2	15	7	توفير خدمة أو رعاية اجتماعية لأحد أو بعض أفراد المجتمع (صحية أو تعليمية...).
49%	50	15	2	5	3	4	14	7	إبراز قضية اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها (البطالة - الفقر - انحرافات سلوكية...).
46%	47	22	3	5	2	-	9	6	تحسين مستوى المعيشة للأفراد (الدخل - المسكن - المأكل).
28%	29	12	3	1	-	1	8	4	تأمين خدمة أو رعاية دائمة لفئات معينة في المجتمع (معوقين - مرضى بالسكندر - مسنين... الخ).
24.5%	25	10	3	1	2	1	5	3	حماية البيئة.
22.5%	23	5	-	2	-	3	9	4	تأسيس مشروع تنموي دائم يخدم المجتمع (مؤسسة أو مركز أو روضة...).
12.7%	13	2	-	-	3	1	4	3	حماية / أو الدفاع عن حقوق والتعريف بها.
	102	31	4	11	15	5	27	9	المجموع

الجدول رقم (4-18): العائد الملموس من قبل المجتمع الذي حققته المنظمة منذ تأسيسها

يعكس الجدول السابق مؤشرات مهمة على مستوى الخدمات التي ترى عينة المنظمات الأهلية أنها تقدمها للمجتمع، فغالبية المنظمات الأهلية لا زالت بمرحلة العمل الخيري الرعوي ولم تنتقل إلى العمل التنموي، ويؤكد ذلك بيانات الجدول نفسه فيما يتعلق بالمشروعات التنموية التي أسستها المنظمات الأهلية لخدمة المجتمع حيث لا يتجاوز عددها 23 منظمة (22%). فضلاً عن ذلك فإن العمل الحقوقي الدفاعي للمنظمات الأهلية يقع بالمرتبة الأخيرة حيث تشير 13 منظمة فقط إلى وجود مؤشرات ملموسة على اهتمامها وعملها في هذا المجال.

3-3: القضايا والاهتمامات المستقبلية:

طلبنا من المجيب أن يقدم لنا أهم ثلاث قضايا يعمل على وضعها على جدول اهتمامات الجمعية في الفترة القادمة. وهكذا تكون لدينا الجدول رقم (4-19) الذي يعكس القضايا المهمة للمنظمات الأهلية والفئات التي تستهدفها.

ويبين الجدول رقم (19-4) القضايا الخاصة بالمنظمات الأهلية نفسها والتي تم فصلها عن قضايا أفراد المجتمع، ويتبين من هذا الجدول أن هناك سبع قضايا رئيسة تشغل ذهن المسؤولين في هذه المنظمات. وتختص هذه القضايا بكل مشكلات معينة لدى المنظمات أهمها كما يبدو لنا التمويل والمقر وتأسيس مشروعات تدر دخل دائم، ثم يأتي بعد ذلك استقطاب موارد بشرية وتطوير مجالات شراكة وتعاون مع منظمات أخرى أو مؤسسات قطاع خاص. ولقد تم فصل هذه القضية المحورية في جدول خاص لأنها لا تتضمن فئات مستهدفة من المجتمع وتشمل قضايا فرعية مختلفة. ومن الواضح أن هذه القضية تأتي في المرتبة الأولى من حيث مجموع القضايا التي تشغل بال المسؤولين في المنظمات الأهلية (42%).

القضية الفئة المستهدفة	استقطاب موارد مالية	استقطاب موارد بشرية	مقر دائم	تأسيس مشروعات	شراكة مع منظمات أو مؤسسات	تعاون وتواصل مع منظمات	تطوير برامج إعلامية	المجموع
المنظمات الأهلية	16	3	8	8	1	3	4	43
النسبة المئوية من المجموع	15.7	3%	7.8%	7.8%	1%	3%	4%	42%

الجدول رقم (19-4): القضايا الخاصة بالمنظمات الأهلية

ومن الجدول (20-4) نستنتج بأن هناك تسع قضايا رئيسة خاصة بالمجتمع تشغل اهتمامات المنظمات الأهلية في الفترة القادمة. تتلخص هذه القضايا فيما يلي:

1. تحسين مستويات المعيشة من مسكن ومأكل وغيره: 35 منظمة بنسبة 23% من مجموع القضايا المستهدفة.
2. التوعية والإرشاد والتوجيه: 32 منظمة بنسبة 21% من مجموع القضايا المستهدفة.
3. التدريب: بنسبة 9% من مجموع القضايا.
4. التعليم: بنسبة 11.6% من مجموع القضايا،
5. دفاع عن حقوق: وتصل نسبة القضايا في هذا المجال إلى 15.4% من المجموع. ويتبين من الجدول أنها تتركز في ثلاث فئات: المرأة والفئات الخاصة والعمال ثم يأتي بعد ذلك الأطفال.
6. الخدمات الصحية: تصل نسبة القضايا تحت هذا المجال إلى 9% من المجموع ومعظم هذه الخدمات تتوجه إلى مختلف فئات المجتمع بشكل خاص
7. توفير فرص عمل: لا يتجاوز عدد القضايا التي تقع في هذا المجال سوى 9 قضايا (منظمات) وغالبيتها تتركز للفئات الخاصة والشباب وأفراد الأسرة دون تحديد.
8. الخدمات الثقافية: تقع في آخر القضايا التي تشغل ذهن المنظمات الأهلية بنسبة لا تتجاوز 5%

القضية الفئة المستهدفة	تحسين مستوى المعيشة	توعية وإرشاد	تدريب	تعليم	دفاع عن حقوق	خدمات صحية	توفير فرص عمل	خدمات ثقافية ودراسات	المجموع
مختلف فئات المجتمع	-	15	2	6	4	10	-	3	40
أفراد الأسرة	21	5	-	-	2	1	3	-	32
المرأة	1	3	3	-	6	1	-	-	14
الأطفال	1	1		3	3	-		1	9
الشباب	-	3	3	1		2	2	1	12
الفئات الخاصة (تشمل المرضى بأمراض معينة)	2	-	-	2	4	-	3	-	11
مهنيين وعمال	3	4	4	-	5	-	1	2	19
طلبة مدارس	5	-	2	6	-	-	-	1	14
جاليات أجنبية	-	1	-	-	-	-	-	-	1
أسر فلسطين أو غيره	2	-	-	-	-	-	-	-	2
المجموع	35	32	14	18	24	14	9	8	154
النسبة المئوية	%23	%21	%9	%11.6	%15.4	%9	%6	%5	%100

الجدول رقم (4-20): القضايا الرئيسية التي تضعها المنظمات الأهلية على جدول اهتماماتها في الفترة القادمة

4-3: مساءلة المنظمات الأهلية عن أداؤها:

تحرينا هذا الاستعداد بطرح سؤال أخير على المسؤولين في المنظمات الأهلية - عينة الدراسة - حول حق المجتمع في محاسبة المنظمة وحق الجهة الحكومية المشرفة على المحاسبة فكانت النتيجة كما وردت في الجدول رقم (4-21).

يتضح من الجدول بأن معظم المنظمات الأهلية في العينة (77) منظمة بنسبة %75.5 من المنظمات توافق على رأي حق محاسبة المجتمع للمنظمة عن خدماتها وأداؤها، ولكن هذه النسبة تقل عندما تنتقل إلى حق الجهة الحكومية في المحاسبة إلى حوالي %60 فقط. مما يعكس نظرة متحفظة تجاه الجهة الحكومية ومنها ربما نستنتج بأن المنظمات الأهلية ترى نفسها تابعة للمجتمع الذي انبثقت منه وبالتالي تمنحه الحق في محاسبتها ولكنها لا تمنح نفس الحق للجهة الحكومية.

نوع المنظمة		نسائية	اجتماعية	شبابية	مهنية	اسلامية	خيرية	صناديق	المجموع	النسبة	رأي المنظمة
حق المجتمع في المحاسبة											
		6	18	4	10	6	3	30	77	75.5	نعم
		%67	%67	%80	%67	%54.5	%75	%97			% من مجموع المنظمات العاملة في نفس المجال
		3	6	1	4	4	1	1	20	19.6	لا
		-	3	-	1	1	-	-	5	4.9	لم يجب
حق الجهة الحكومية المشرفة في المحاسبة											
		6	19	3	6	5	3	19	61	59.8	نعم
		%67	%70	%60	%40	%45.5	%75	%61			% من مجموع المنظمات العاملة في نفس المجال
		3	6	2	7	5	-	9	32	31.4	لا
		-	2	-	2	1	1	3	9	8.8	لم يجب
		9	27	5	15	11	4	31	102	100	المجموع

الجدول رقم (4-20): رأي المنظمات الأهلية في حق المجتمع والجهة الحكومية المشرفة على محاسبة المنظمة

الخلاصة والاستنتاجات:

أولاً: إدارة المنظمات الأهلية والموارد:

- معظم من يتحمل مسؤولية رئاسة مجلس الإدارة في المنظمات الأهلية هم ممن تقع أعمارهم فوق الأربعين (85%) بينما يحمل 87% منهم هم من الشهادة الجامعية فما فوق.
- هناك مؤشرات تتم عن وجود عزوف فعلي من المجتمع عن الانتماء للمنظمات الأهلية كأعضاء فاعلين في الجمعية العمومية، فهناك 57% من المنظمات الأهلية لا يتجاوز عدد أعضاء الجمعية العمومية بها 100 عضو.
- أن 13 منظمة أهلية فقط تملك مقراً دائماً لها وأن 70% منها لديها مقر دائم مؤجر.
- أن المنظمات الأهلية التي توظف موارد بشرية سواء بشكل دائم أو جزئي يبلغ عددها 67 منظمة أهلية بنسبة 65.6% من العينة.
- هناك مصادر تمويل ذاتية مستقرة وسنوية لـ 17 منظمة أهلية فقط من أصل 102 منظمة، أي بنسبة 17% فقط وهي نسبة قليلة جداً ومتدنية إن صح التعبير.

ثانياً: الخدمات والبرامج والمشروعات التي تقدمها المنظمات الأهلية لأفراد المجتمع:

2- 1: نوع الخدمات:

1. المساعدات العينية والمالية: مساعدات العلاج والمساعدات العينية تأتيان في مقدمة اهتمامات 52% من المنظمات يليها مساعدات تحسين مستوى المعيشة ومساعدات التعليم والتدريب، وأخيراً تهتم 34% فقط من المنظمات الأهلية في تقديم مساعدات لترميم البيوت.
2. برامج التوعية والإرشاد: حيث تقدم 57% و 56% من المنظمات الأهلية في العينة برامج في التوعية الأسرية و برامج في التوعية الصحية على التوالي. وتشكل البرامج الدينية تشكل أحد النشاطات لدى 40% من المنظمات. ولكن برامج التوعية البيئية والبرامج الحقوقية كانت ضمن الخدمات التي قدمتها 34% و 22% فقط من المنظمات الأهلية.
3. خدمات التعليم والتدريب: هناك 72 منظمة أهلية من أصل 102 من عينة الدراسة (71%) تقدم خدمات تدريب أو تعليم وتتنوع هذه الخدمات بين المنظمات الأهلية بنسب متفاوتة حيث تستحوذ الجمعيات الاجتماعية على 29% من مجموع المنظمات التي تقدم هذه البرامج، وتستحوذ الصناديق الخيرية على نفس الحجم من الخدمات.
4. خدمات ثقافية: أن 67 منظمة أهلية بنسبة 74.5% تقدم برامج ثقافية للمجتمع، وهذه البرامج أيضاً ليست قصرًا على منظمات أهلية معينة دون غيرها بل هي تمارس من قبل جميع أنواع المنظمات.

2-3: المشروعات التنموية التي تديرها المنظمات الأهلية:

1. مشروعات إنتاجية أو خدمية ذات شخصية اعتبارية واضحة: ويبلغ عدد هذه المشروعات التي سجلتها لنا عينة المنظمات الأهلية 8 مشروعات بنسبة 14% من مجموع المشروعات، وهي تدار من قبل جمعيات نسائية وصناديق خيرية.
2. مشروعات إنتاجية أو خدمية ليس لها شخصية اعتبارية: ويقع ضمن هذه المشروعات مشروع الضيافة. لم يكن ضمن هذا القسم سوى مشروع تنموي واحد يدار من قبل جمعية نسائية.
3. مشروعات فردية مدعومة من قبل المنظمة: ويقع تحت مظلة هذه المشروعات مشروع Micro Start (القروض المتناهية الصغر). وصل عدد هذه المشروعات في عينة المنظمات الأهلية موضوع الدراسة إلى 3 مشروعات فقط.
4. مشروعات رعاية اجتماعية لأفراد المجتمع: وهناك ثمانية مشروعات تقع تحت هذا الجزء وهي تدار من قبل جمعيات نسائية واجتماعية شبابية وإسلامية وصناديق خيرية.
5. مشروعات وبرامج قصيرة الأجل: وبلغ عدد المشروعات التي تدار من قبل المنظمات 27 مشروع وهو أكبر عدد من المشروعات يدار من قبل المنظمات الأهلية وربما يعود ذلك إلى طبيعتها التي شرحناها سابقاً فهي قصيرة الأجل وتستطيع تغطية نفقاتها.
6. مشروعات بغرض الدعم المالي لمشروعات وبرامج المنظمة: بلغ عدد المشروعات التنموية من هذا النوع 8 مشاريع تدار من قبل جمعيات اجتماعية وواحدة إسلامية وأخرى خيرية وأربعة صناديق خيرية.

2-3: التعاون في تنفيذ البرامج وتقديم الخدمات:

1. من أصل 27 منظمة اجتماعية يوجد تعاون فقط بين 12 منها وهناك تعاون بين 8 منظمات اجتماعية وصناديق خيرية.
2. تفاوتت النسب هنا بين الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة فكانت في أعلى مستوى لها مع وزارة التنمية الاجتماعية (32%) تليها وزارتي الصحة والتربية والتعليم (22%).

3-3: فعالية المنظمات الأهلية على مستوى خدمة المجتمع:

تأتي معالجة القضايا الاجتماعية أو الاقتصادية المختلفة في المجتمع مثل البطالة أو الفقر أو المشكلات الأخلاقية في المجتمع في المرتبة الثانية (49% من المنظمات الأهلية تعالج هذه القضايا بشكل ملموس كما تقول). وتأتي في المرتبة الثالثة قضية تحسين مستويات المعيشة للأفراد (46% من المنظمات الأهلية).

3-4: القضايا والاهتمامات المستقبلية:

1. هناك سبع قضايا رئيسية تشغل ذهن المسؤولين في هذه المنظمات. وتختص هذه القضايا بحل مشكلات معينة لدى المنظمات أهمها كما يبدو لنا التمويل والمقر وتأسيس مشروعات تدر دخل دائم، ثم يأتي بعد ذلك استقطاب موارد بشرية وتطوير مجالات شراكة وتعاون مع منظمات أخرى أو مؤسسات قطاع خاص.
2. هناك تسع قضايا رئيسية خاصة بالمجتمع تشغل اهتمامات المنظمات الأهلية في الفترة القادمة. تتلخص هذه القضايا في تحسين مستويات المعيشة من مسكن ومأكل وغيره (23% من مجموع القضايا المستهدفة)، والتوعية والإرشاد والتوجيه (21%)، التدريب بنسبة 9% من مجموع القضايا التعليم بنسبة 11.6%، الدفاع عن الحقوق بنسبة 15.4% من المجموع، الخدمات الصحية (9% من المجموع)، توفير فرص عمل ولا يتجاوز عدد القضايا التي تقع في هذا المجال سوى 9 قضايا (منظمات) وأخيرا الخدمات الثقافية حيث تقع في آخر القضايا التي تشغل ذهن المنظمات الأهلية بنسبة لا تتجاوز 5%.
3. بالنسبة للصعوبات والتحديات التي تواجهها المنظمات الأهلية، يأتي ضعف الموارد المالية في المرتبة الأولى من حيث الصعوبات بالنسبة لـ 41 منظمة أهلية وفي المرتبة الثانية لـ 22 منظمة أهلية وفي الثالثة لـ 14 منظمة. كما يأتي انحسار العمل التطوعي في الترتيب بعد ضعف الموارد المالية في المرتبة الأولى لـ 22 منظمة أهلية وفي المرتبة الثانية لـ 16 منظمة وفي المرتبة الثالثة لـ 12 منظمة. أما عدم توفر المقر فهو يأتي كصعوبة في المرتبة الأولى لـ 13 منظمة وفي المرتبة الثانية لـ 11 منظمة وفي المرتبة الثالثة لـ 15 منظمة.

الفصل الخامس..

تحليل المقابلات مع المسؤولين في المنظمات الأهلية

تم اختيار عينة صغيرة من المنظمات الأهلية بلغ عددها 29 منظمة كانت ممثلة للمنظمات الأهلية في البحرين من مختلف الاتجاهات ومجالات العمل (الاجتماعية - الشبابية - الفئات الخاصة - النسائية - المهنية - الإسلامية - الخيرية - والصناديق الخيرية)، والجدول رقم (5-1) يبين نوع وعدد المنظمات الأهلية التي تمت مقابلتها.

التسلسل	نوع المنظمات	عدد المنظمات التي تم مقابلتها	تاريخ المقابلة
1	المنظمات الاجتماعية النسائية	10	27 مايو 2009
2	المنظمات الاجتماعية والشبابية	12	30 مايو 2009
3	المنظمات الإسلامية	1	31 مايو 2009
4	الصناديق الخيرية	6	1 يونيو 2009
	المجموع	29	

الجدول رقم (5-1): إحصائية بعدد المنظمات الأهلية التي تم مقابلتها.

دارت المقابلات حول أربعة محاور أساسية، حيث استهدفت هذه المقابلات التعرف على الدور التنموي الذي تقوم به المنظمات الأهلية في البحرين والآليات التي تتبعها لممارسة هذا الدور والتعرف على مفهوم العمل التطوعي وأسباب إجماع أفراد المجتمع عنه في الوقت الحاضر وأساليب جذبهم إليه، وكذلك التعرف على الإمكانيات البشرية والبنوية والمادية لدى الجمعيات الأهلية التي تؤهلها للقيام بدورها التنموي، وكانت المحاور كالتالي:

المحور الأول : الانتقال الي الدور التنموي ومؤشرات وآلياته

الانتقال الي الدور التنموي

- يؤكد غالبية المشاركون على الدور التنموي للجمعيات الأهلية ويؤكدون ايضا على قدم هذا الدور، فمنذ نشأة الكثير من الجمعيات وهي تضع هذا الدور ضمن التزاماتها، ويعتبر الجميع ان للجمعيات دور مكمل إلى جانب القطاع الخاص والحكومي.
- كما يؤكد البعض أن الجمعيات والصناديق الخيرية لها دور تنموي أساسي من خلال تنمية وخدمة ابناء المجتمع ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا واعلاميا
- ويرى البعض ان الجمعيات كانت بالسابق تقدم المساعدات الاغاثية المادية لسد حاجات الناس ولكنها لا تنمي فكر ولا شخصية المجتمع، أما الآن فالوضع قد تغير، واصبح لها رؤية وتريد ان تؤدي دورا تنموياً.
- وفي المقابل نجد أن بعض الجمعيات تؤكد أنها ما زالت في طور العمل الاغاثي وأنها قد أنشئت وتأسست من اجل تحقيق هذا الدور وخططها عبارة عن خطط قصيرة المدى وتلبية الحاجات وأنها ما زالت تحبو إلى الوصول إلى الدور التنموي الذي لم تصل إلى تحقيقه إلى حد الآن.

مؤشرات الدور التنموي للجمعيات والانتقال إليه :

- منذ الخمسينيات كانت تقوم بدور تعليمي وتثقيفي ونهضوي، ومثال على ذلك: برامج محو الأمية والنهوض بالتعليم وخاصةً تعليم المرأة، وتوفير الوظائف والقروض الحسنة، والتأهيل المهني للأفراد..
- وهناك مشاريع كثيرة في الجمعيات تخدم المجتمع والبيئة، وبرامج وأنشطة تنموية، وتنظيم الدورات التدريبية للشباب العاطل عن العمل أو المقبل على العمل،
- كما تقوم بعض الجمعيات بعمل ورش عمل ومحاضرات وندوات للأسر لتثويرهم وتنمية عقولهم وفكرهم، وإعداد وسائل تعليمية وتثقيفية لتنمية وتأهيل المعاقين على المستوى المحلي والخليجي.

آليات الانتقال للدور التنموي:

- يرى الجميع أن للحكومة والوزارات دور في تشجيع الجمعيات والصناديق للاتجاه نحو التنمية، وخاصة وزارة التنمية الاجتماعية، التي يرى البعض ان لها دور في دعم المشاريع التنموية.
- يرى البعض ضرورة الدعوة إلى التواصل والشراكة بين الجمعيات من أجل تحقيق الدور التنموي لها على أكمل وجه،
- وبالمقابل نجد ونلاحظ من خلال تأكيد الكثير من المشاركين عدم وجود تعاون وتنسيق بشكل مرضي بين الجمعيات وبعضها البعض مما يعوق بشكل ما عملية الانتقال إلى الدور التنموي، وذلك لعدم تبادل الخبرات والاستفادة من التشبيك والشراكة.

المحور الثاني : التنسيق والتعاون والشراكة بين المنظمات الأهلية في مجال المشروعات والبرامج التنموية

- يرى المشاركون أن التعاون والمشاركة والتنسيق يتم وبشكل فعال بين الجمعيات والقطاع الخاص والقطاع الحكومي والشركات والبنوك، والعيادات الخاصة.
- ويرى الجميع أهمية التنسيق والتعاون بين الجمعيات والصناديق بعضها مع بعض وكما يقر المشاركون بأن الكل يحتاجه وذلك بسبب التكلفة العالية لأغلب المشروعات.
- لكن وبالرغم من ذلك، فإن غالبية المشاركون أكدوا أن التنسيق مازال ضعيفا وليس على المستوى المطلوب، وأن الدور التعاوني بسيط واغلبه يتم في بعض المشروعات الخيرية. حيث لم يذكر سوى القليل من اوجه التعاون بين الجمعيات وبعضها البعض.
- وفي المقابل يرى البعض وخاصة العاملين في المجال النسائي أن التعاون والتنسيق متواجد بشكل فعال ولكنه تعزز أكثر مع تأسيس الاتحاد النسائي البحريني.

المحور الثالث : مساهمة المنظمات الأهلية في البحرين اليوم في معالجة القضايا الحيوية للمجتمع البحريني

- يؤكد البعض على أن الجمعيات تعتمد على قدراتها الذاتية وتقوم بدورها برغم ضعف الدعم المتوفر من القطاعين الحكومي والخاص، ويرى البعض ان مساهماتها ليست على المستوى المطلوب وكل جمعية تقوم بالمساهمة حسب امكانياتها أو حجم الدعم المتوفر لها.
- تقوم الجمعيات وطبقا لإختلاف مجالات عملها ورؤيتها بعمل عدد من الأنشطة التنموية مثل مساعدة العاطلين وإلحاقهم بمراكز تدريب والسعي لإيجاد فرص عمل تناسبهم، وتوفير فرص عمل للمرأة والإرامل، وتقديم القروض الحسنة، وكذلك تقديم دورات وبرامج تدريب تأهيلية للمرأة والشباب وذلك بغرض التمكين، وتأهيل الشاب ليكون فعالاً في المجتمع ويتعلم القيادة.
- كما يعتبر البعض انهم حلقة وصل بين الشباب وفرص العمل، وتحاول استقطاب العديد من الشباب لدرغيبهم في العمل التطوعي.
- كما أكد بعض المشاركين ان المنظمات الأهلية لا تتصل أو تتعاون مع أفراد المجتمع المدني والمواطنين في حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع.

المحور الرابع: أسباب إجماع أفراد المجتمع عن العمل التطوعي والانضمام للمنظمات الأهلية، والصعوبات والمعوقات التي تواجه العمل التطوعي، وكيفية جذب أفراد المجتمع للعمل التطوعي أسباب إجماع أفراد المجتمع عن العمل التطوعي:

أكد المشاركون علي أن العوامل التي تؤدي إلي إجماع أفراد المجتمع عن العمل التطوعي هي كالتالي:
أولا العامل الإقتصادي:

- المتطوع إما مرتبط بأعمال، أو يبحث عن عمل، أو غير قادر على العمل، أو زاهد بالعمل،
- وبالمقابل لا يوجد حافز مادي أو معنوي للمتطوع لكي يستمر في نشاط التطوع.
- بالإضافة إلى ضعف الامكانيات المادية للجمعيات لكي تقدم المكافآت التشجيعية للأفراد لكي يقبلوا على العمل التطوعي.

ثانيا العامل الثقافي:

- التغيرات الاجتماعية المتلاحقة، وينعكس ذلك التغير في قلة الوعي الاجتماعي بالعمل التطوعي لدى المواطنين، واهتمام الشباب بالرفاهية والبذخ والكماليات فقط والانشغال بالحياة والسفر والرفاهية والتكنولوجيا.
- ضعف التدخل الاعلامي في نشر ثقافة التطوع والتوعية بالعمل التطوعي في البحرين.
- النقد الهدام الذي قد يتعرض له المتطوعون يجعلهم لا يقبلون على التطوع.

ثالثا: عوامل ترجع إلى الجمعيات وقدراتها:

- إمكانيات بعض الجمعيات الأهلية لا تؤهلها لجذب مختلف الفئات للمشاركة معها. كما لا تقوم بتكريم وتشجيع المتطوعين بها.
- كما ان عدم تنفيذ وتطبيق الخطط الاستراتيجية الموضوعة في الجمعيات، وعدم تفعيل الأهداف المنشودة في الجمعيات ترسخ الجمود، وتزيد من حالة الانصراف عن المشاركة والتطوع.
- كما ان الجمعيات لا تعطي للشباب فرصة للابداع والابتكار ولتصميم البرامج والانشطة التي تتناسب وتطور العصر الحالي في جيلهم.
- ضعف التواصل بين الجمعيات ووزارة التنمية الاجتماعية من جهة، والجمعيات وبعضها من جهة ثانية، وبين الجمعيات وأفراد المجتمع من جهة ثالثة.
- غياب التنسيق في البرامج والمشروعات التي تقدم للناس، فالمشروعات مكررة وليست متكاملة او مترابطة بحيث يكمل بعضها البعض ولا تشجع الأفراد علي التطوع.

رابعا: عوامل ترجع إلى المتطوع:

- يرى البعض ان العمل التطوعي له مشاكل واحتكاك بالعديد من المؤثرات، ويحتاج إلى الصبر وسعة الصدر، و التكيف، كما يحتاج إلى خبرات إجتماعية. و الكوادر المتخصصة غير موجودة وغير متوفرة بالشكل المطلوب.

خامسا: عوامل تعود إلى التنسيق بين الجمعيات والوزارات والجهات المختلفة:

- يرى البعض أن هناك ضغوطات وعراقيل ومعوقات من الجهات الرسمية وخاصة وزارة التنمية حيث تعمل على العزوف عن العمل التطوعي. فالوزارة تطلب الحصول على موافقة وإذن على عمل أي شيء في الجمعيات من الوزارة.

الصعوبات والمعوقات والتحديات التي تواجه العمل التطوعي

تمثلت هذه الصعوبات أو التحديات أو المعوقات في التالي:

أولاً: معوقات وصعوبات مالية:

- وقف المساعدات المالية للمصروفات التشغيلية من وزارة التنمية الاجتماعية.
- عدم توفر الإمكانيات والموارد اللازمة للعمل التطوعي وتشجيعه والدعوة إليه.

ثانياً: معوقات وصعوبات إدارية:

- يرى البعض أن العيوب في هيكل وبناء بعض الجمعيات يصبح معوقاً للعمل التطوعي وتشجيعه.
- كما يرى البعض أن عدم وجود نظام مراسلات جيد وعدم وجود تسويق وشراكة جيدة بين الجمعيات والمنظمات الأهلية وبين وزارة التنمية الاجتماعية يعتبر من العوائق الرئيسية أمام العمل التطوعي.
- ويرى البعض أن المشاكل مع البلدية عند تنفيذ بعض الأنشطة يحبط المتطوعين.
- كما يرى البعض أن عدم وجود مكان دائم لبعض الجمعيات يؤدي إلى عدم تواصل بين هذه الجمعيات وبين المجتمع.

ثالثاً: معوقات وصعوبات تشريعية:

- يرى البعض أنه مازالت هناك بعض القوانين المعقدة لوزارة التنمية الاجتماعية تعيق عمل الجمعيات فهي لا تتناسب وواقع العمل الأهلي في الوقت الحاضر.
- ويرصد بعض المشاركين عدم وجود بنود في اللائحة الداخلية لقوانين الجمعيات تنص على وجود حوافز ومكافآت للذين يعملون في العمل التطوعي بالجمعيات والصناديق الخيرية، مما يشجع العزوف عن المشاركة والتطوع.

رابعاً: معوقات وصعوبات تنظيمية:

- يشكو البعض من التفاوت وعدم المساواة في تقديم الدعم والمساعدة من قبل الحكومة للصناديق فالقديم منها يحظى بالدعم اما الحديث فلا يتم تقديم دعم كاف له.
- ويرى عدد من المشاركين أن تعدد الجمعيات ذات التخصص الواحد مما يصعب على الجمعيات القيام بدورها وتشجيع التطوع.
- بينما يرصد البعض نقص عدد المتطوعين، وعدم طرح مشاريع جديدة، بالإضافة إلى الحاجة إلى التطوير المشاريع القديمة، ومحدودية التجارب.

خامساً: معوقات وصعوبات ثقافية:

- يرى غالبية المشاركين أن ضعف الإعلام في نشر العمل التطوعي بين أفراد المجتمع وتحفيز الناس على العمل التطوعي، من العوائق الرئيسية امام التطوع والعمل الأهلي.
- كما يرى غالبية المشاركين أن نقص الوعي بين أفراد المجتمع عن العمل التطوعي ودوره في تنمية الوطن، وضعف ثقافة التطوع عند الشباب هما ما يجعلان الإقبال ضعيفا على الحملات والبرامج التطوعية التي تقوم بها الجمعيات.

كيفية جذب المتطوعين

يرى المشاركون أن هناك بعض الخطوات والإجراءات التي من شأنها تشجيع وتحفيز التطوع وجذب المتطوعين وتمثلت ما يلي:

أولاً: إجراءات تنظيمية وإدارية:

- إدماج العمل التطوعي في المناهج الدراسية ونشر ثقافة التطوع في المدارس والجامعات.
- السماح للمتطوعين بالتفرغ بعض الوقت من أعمالهم.
- التوعية وتحبيب النشأ بالعمل التطوعي وزرع روح التعاون وحب عمل الخير والتطوع في نفوسهم.
- تكريم المتطوعين بشكل معنوي يليق بما يقدمه ويشجع الآخرين على التطوع.
- تنفيذ دورات تدريبية وبرامج تدعم وتشجع العمل التطوعي، وتشر الوعي التطوعي.
- استثماراً لإعلانات ووسائل الإعلام المختلفة في الدعوة والتوعية بالعمل التطوعي.
- إعطاء الشباب الثقة وتحمل المسؤولية والقيادة في الجمعيات وفي المجتمع.

ثانياً: إجراءات مالية:

- توفير الموارد المالية للمنظمات الأهلية لعمل برامج ومشروعات تشجع وتحفز علي العمل التطوعي.
- ثالثاً: إجراءات تحفيزية:
- الاحتفال بالمتطوعين وتكريمهم معنوياً ومادياً.
- تكريم المنظمات الأهلية المتميزة في العمل التطوعي..

نتائج تحليل المقابلات مع المنظمات الأهلية:

نتائج تحليل المحور الأول:

1. أتضح من التحليل وعي المشاركين بالدور التنموي للمنظمات الأهلية حيث أكدوا علي التزام المنظمات الأهلية بالدور التنموي وأن دورها مكمل للدور الحكومي ودور القطاع الخاص.
2. تلاحظ من الواقع أن الدور الذي تقوم به معظم المنظمات الأهلية في البحرين هو الدور الخيري الإغاثي الذي يركز علي تقديم المساعدات المالية والعينية لأفراد المجتمع بدون أن يؤدي ذلك إلي تنمية مهاراتهم وخبراتهم وامكانياتهم الذاتية بما يمكنهم من الاعتماد علي أنفسهم في حل مشكلاتهم حيث لا يؤدي ذلك إلي التمكين الاقتصادي للمحتاجين.
3. معظم المنظمات الأهلية لا تتوافر لديها البنية المؤسسية مثل الموارد البشرية المؤهلة والخطط الاستراتيجية وآليات وأدوات الحكم الرشيد التي تمكنها من القيام بدور فاعل في عملية التنمية في البحرين

آليات الانتقال للدور التنموي تمثلت في:

- التعاون والشراكة بين المنظمات الأهلية وكلا القطاع الحكومي والقطاع الخاص من أجل توفير الدعم الفني والمالي لتنفيذ مشروعات تنمية المجتمع.
- التعاون والشراكة بين المنظمات الأهلية بعضها البعض من خلال تكوين شبكات واتحادات نوعية تقوم بتخطيط وتنفيذ وتقييم مشروعات تنمية المجتمع.
- التعاون والشراكة بين المنظمات الأهلية وأفراد المجتمع من خلال تخطيط وتنفيذ وتقييم مشروعات تنمية المجتمع بالمشاركة واستخدام الحوار المجتمعي لخلق شراكة فعالة مع أفراد المجتمع.
- تأهيل المنظمات الأهلية وزيادة قدرتها علي إعداد الخطط الاستراتيجية التي تمكنها من المشاركة بفاعلية في عملية التنمية.
- تطوير وتحسين أدوات الحكم الرشيد في المنظمات الأهلية بما يمكنها من المشاركة بفاعلية في عملية صنع القرارات العامة.

نتائج تحليل المحور الثاني:

1. أتضح من التحليل وعي المشاركين بأهمية وضرة التعاون والتنسيق والشراكة بين المنظمات الأهلية بعضها البعض، ولكن صور التعاون بين المنظمات الأهلية بعضها البعض علي أرض الواقع محدودة وغير منظمة وغير مخططة وليس لها نتائج واضحة.
2. توجد بعض صور التعاون بين المنظمات الأهلية والتي تمثلت في تنفيذ بعض الأنشطة مثل حفلات الزواج الجماعي وحملات التبرع بالدم.

نتائج تحليل المحور الثالث:

- 1- ظهر من التحليل أن المنظمات الأهلية تعتمد علي قدراتها وإمكانياتها الذاتية المحدودة في المشاركة في حل المشكلات والقضايا الاجتماعية الحيوية
- 2- المنظمات الأهلية لا تقوم بتخطيط وتنفيذ وتقييم مشروعات تنموية بطريقة علمية تساعدها علي استثمار الموارد المتاحة الاستثمار الأمثل.
- 3- المنظمات الأهلية لا تقوم بالتعاون والتنسيق مع أفراد المجتمع عند تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية ولا تستخدم منهج التنمية بالمشاركة في تخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية.
- 4- المنظمات الأهلية تركز علي تنفيذ أنشطة المساعدات الخيرية لأفراد المجتمع ولا تقوم بتخطيط وتنفيذ مشروعات تعمل علي تمكين أفراد المجتمع من الاعتماد علي ذاتهم وتنمية قدراتهم.

نتائج تحليل المحور الرابع:

1. غياب المفهوم الصحيح للعمل التطوعي عن أعضاء المنظمات الأهلية وظهر ذلك من خلال اقتراح بعض المشاركين بأن توافق الجهات المعنية علي تفرغهم كل الوقت من وظائفهم وأعمالهم حتى يمكنهم القيام بالعمل التطوعي في المنظمات الأهلية، واقترح البعض الآخر بأن تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بصرف رواتب وحوافز مالية شهرية لأعضاء مجالس الإدارات والمتطوعين حتي يمكنهم القيام بالأعمال التطوعية لخدمة المجتمع.
2. يجب أن تقوم المنظمات الأهلية وأعضائها بإتاحة الفرصة للشباب للقيام بأعمال وأنشطة تطوعية تتناسب مع اهتماماتهم وإمكانياتهم وعدم فرض أنشطة معينة عليهم لا تتناسب مع قدراتهم.
3. يجب أن تقوم المنظمات الأهلية بعمل نظام لإدارة وجذب المتطوعين يشتمل علي لجنة أو إدارة للمتطوعين بالمنظمة وقاعدة بيانات شاملة عن المتطوعين ودليل لتحديد الاحتياجات التدريبية للمتطوعين وبرنامج لتأهيل المتطوعين وزيادة قدراتهم ومهاراتهم في العمل التطوعي وبرنامج لتكريم وتحفيز المتطوعين.
4. يجب أن تقوم المنظمات الأهلية بدعم من الجهات المعنية مثل وزارة التنمية الاجتماعية بزيادة وعي أفراد المجتمع عن المفهوم الصحيح للتطوع والعمل التطوعي.
5. يجب أن تقوم المنظمات الأهلية بزيادة وعي أفراد المجتمع عن المنظمات الأهلية ودورها في تنمية وتطوير المجتمع وتلبية احتياجات أفرادهم وتمكينهم من المشاركة بفاعلية في الشأن العام.

6. يجب أن تكون هناك شراكة وتعاون بين المنظمات الأهلية والجهات الحكومية المعنية مثل وزارة التنمية الاجتماعية في وضع وصياغة التشريعات والقوانين واللوائح التي تشجع وتحفز علي العمل التطوعي، وتخطيط وتنفيذ مشروعات تنمية بمشاركة مع أفراد المجتمع لتحفيزهم علي العمل التطوعي.

7. هناك مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تشجيع العمل التطوعي وجذب المتطوعين وتحفيزهم علي المشاركة مع المنظمات الأهلية في عملية التنمية مثل الإجراءات التنظيمية والإدارية والإجراءات التحفيزية والإجراءات المالية، وهذه الإجراءات يتم تنفيذها بالتعاون بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والقطاع الأهلي وذلك لتعظيم الاستفادة من العمل التطوعي في المساهمة بفاعلية في عملية التنمية.

الفصل السادس..

تحليل استبانة أفراد المجتمع مدى الاستفادة من خدمات المنظمات الأهلية

تقديم:

نستعرض في هذا الفصل أهم النتائج التي قدمتها لنا استبانة أفراد المجتمع، وهذه النتائج مقسمة إلى ثلاثة أجزاء، فيما يتعلق بمدى

استفادتها من خدمات وبرامج المنظمات الأهلية وهي:

1. الخدمات ذات الطابع التنموي الطويل الأجل.
2. الخدمات ذات الطابع القصير الأجل.
3. علاقة أفراد المجتمع مع المنظمات الأهلية.

تعريف العينة:

لقد أوضحنا في الفصل السابق بأن عينة البحث من أفراد المجتمع تم اختيارها عشوائياً وقد وصلت إلى 977 فرداً من مختلف الفئات. والجدول (6-1) يبين عدد أفراد العينة حسب النوع والمحافظة.

النوع	ذكور	إناث	المجموع	النسبة	نسبة تمثيل السكان البحرينيين حسب المحافظات ¹³
منطقة السكن					
المحرق	97	68	165	16.9%	17.3%
العاصمة	57	75	132	13.5%	13.7%
الوسطى	117	108	225	23%	29.7%
الشمالية	125	183	308	31.5%	34.0%
الجنوبية	57	29	86	8.8%	4.3%
لم يجب	30	31	61	6.2%	-
خارج المملكة	-	-	-	-	1.0%
المجموع	483	494	977	100%	405667
النسبة	49.4%	50.6%	100%		100%

الجدول رقم (6-1): عدد أفراد المجتمع الذين أجابوا عن الاستبانة.

ويلاحظ من الجدول السابق توزيع عينة أفراد المجتمع بنسب متقاربة ومتعادلة حسب النوع (ذكور بنسبة 49.5% وإناث بنسبة 50.6%) وينسب متعادلة تقريبا حسب المحافظة التي يسكن بها، وربما يعكس هذا تمثيلاً مقبولاً لأفراد المجتمع، كما نلاحظ أن هذا التمثيل مقارب إلى حد كبير لنسبة تمثيل السكان البحرينيين حسب المحافظات لعام 2001.

أولاً: الخدمات ذات الطابع التنموي الطويل الأمد:
يقع ضمن هذه الخدمات:

1. برامج التعليم الأساسي متضمنة تعليم القرآن ودروس التقوية وبرامج محو الأمية ... الخ.
2. برامج التدريب المهني أو الفني (مثل التدريب على الكمبيوتر - النجارة - حرف أخرى ..) التي تساعد على اكتساب مهارات فنية أو مهنية لها علاقة بمهنة وتساهم في زيادة فرص الحصول على عمل.
3. برامج بناء وتممية الوعي بالقضايا المختلفة والإرشاد الاجتماعي لمختلف القضايا ذات الشأن العام (كأضرار التدخين والمخدرات - الوقاية أو المعالجة من الأمراض المزمنة كالكسري والسكر - العنف ضد المرأة أو الطفل - الحقوق الإنسانية - حماية العمال ...).
4. مراكز الإيواء والمساندة الاجتماعية، وتتضمن حماية الأفراد من أي ظلم أو تعسف أو عنف، تقديم الدعم المناسب من استشارة وتوجيه وتأهيل في كيفية مواجهه مشكلات الحياة وحلها.
5. توفير فرص عمل سواء في مؤسسات المنظمة والمراكز التابعة لها أو في غيرها.

1 - 1: المستفيدين من خدمات المنظمات الأهلية:

كان الغرض من السؤال الأول الذي طرح على أفراد المجتمع معرفة الخدمات التي حصل عليها من المنظمات الأهلية، ويبين الجدول رقم (2-6) إجابات أفراد العينة حسب حصولهم على الخدمات من عدمه.

النوع	نكور	إناث	المجموع	النسبة
الاستفادة من خدمات المنظمات الأهلية				
نعم	130	149	279	28.5%
لا	325	307	632	64.7%
لم يجب	28	38	66	6.8%
المجموع	483	494	977	100%

الجدول رقم (2-6): عدد الحاصلين على خدمات من المنظمات الأهلية.

يتضح من الجدول السابق بأن مجموع من حصل على خدمات طويلة الأجل من المنظمات الأهلية لا تتعدى 28.5% من مجموع العينة. سنحاول التعمق أكثر في التحليل مبتدئين بالتعرف على هوية توزيع من استفاد من خدمات المنظمات الأهلية حسب العمر وحسب المحافظة. ويبين الجدول رقم (3-6) ما يلي:

تشكل الفئة العمرية أكبر من 50 سنة النسبة الأكبر من أفراد العينة التي تؤكد حصولها على خدمات من المنظمات الأهلية فهي تصل إلى 34.3% من مجموع أفراد العينة في نفس الفئة العمرية. أما فئة الشباب اليافعين الأقل من 20 سنة فلم يتعد نسبة من حصل عليها من مجموع أفراد العينة 26%.

النوع	ذكور	إناث	المجموع	مجموع أفراد العينة	النسبة من أفراد العينة لكل فئة على حدة
حسب الفئة العمرية					
20-16	21	23	44	167	26.3%
30-21	36	49	85	294	29%
41-31	27	36	63	211	30%
50-41	14	24	38	162	23.5%
اكبر من 50	31	17	48	140	34.3%
لم يجب	1	---	1	3	
المجموع	130	149	279	977	28.6%
حسب المحافظة					
المحرق	33	24	57	165	34.5%
العاصمة	17	20	37	132	28.0%
الوسطى	39	25	64	225	28.4%
الشمالية	30	68	98	308	31.8%
الجنوبية	6	9	15	86	17.4%
لم يجب	5	3	8	61	6.2%
المجموع	130	149	279	977	28.6%

الجدول رقم (6-3): المستفيدين من خدمات المنظمات الأهلية حسب العمر والمحافظة

أما بالنسبة لاستفادة أفراد العينة من الخدمات حسب المحافظات فنلاحظ من الجدول أن نصيب أفراد العينة من المحافظة الشمالية ومحافظة المحرق كان أوفر من نصيب باقي المحافظات، وأن نصيب المحافظة الجنوبية هي الأقل بين الجميع، وبمقارنة أعداد المنظمات مع أعداد المستفيدين من الخدمات سنلاحظ تفاوتاً واضحاً في مدى استفادة أفراد المجتمع من خدمات المنظمات الأهلية في المحافظات المختلفة، حيث يتمتع أفراد العينة في المحافظة الوسطى من هذه الخدمات بنسبة أكبر من أقرانهم في المحافظات الأخرى، ويليهما في الترتيب محافظة المحرق ثم الشمالية. ويبدو أن حظوظ أفراد العينة من محافظة العاصمة والمحافظة الجنوبية تبقى ضئيلة جداً بالمقارنة مع الأفراد في المحافظات الأخرى.

المحافظة	المحرق	العاصمة	الوسطى	الشمالية	الجنوبية	غير محدد	المجموع
عدد المنظمات الأهلية	25	56	22	53	18	33	207
النسبة المئوية	12.1%	27%	10.6%	25.6%	8.7%	16%	100%
عدد المستفيدين	57	37	64	98	15	8	279

الجدول رقم (6-4): توزيع المنظمات الأهلية والمستفيدين من خدمات المنظمات حسب المحافظة

1 - 2: الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع:

يتبين من الجدول رقم (5-6) بأن أفراد العينة وكذلك أفراد عائلاتهم قد استفادوا من على برامج التعليم الأساسية وبرامج التوجيه والإرشاد بنسبة أكبر من البرامج الأخرى، ويأتي بعد ذلك برامج التدريب الفني والمهني.

نوع البرنامج	ذكور	إناث	المجموع	النسبة من مجموع أفراد المجتمع
المستفيد من الخدمة (الشخص المجيب نفسه)				
برامج تعليم أساسي	15	32	47	4.8%
برامج تدريب فني أو مهني	11	13	24	2.4%
برامج إرشاد وتوجيه بقضية مهمة	19	15	34	3.4%
برامج إيواء أو مساندة اجتماعية	12	5	17	1.7%
توفير فرصة عمل دائمة	---	3	3	0.30%
أخرى	7	6	13	1.3%
المجموع	64	74	138	
المستفيد من الخدمة (أفراد العائلة - الأم - الأب - الأخوة)				
برامج تعليم أساسي	46	45	91	9.3%
برامج تدريب فني أو مهني	16	12	28	2.8%
برامج إرشاد وتوجيه بقضية مهمة	20	27	47	4.8%
برامج إيواء أو مساندة اجتماعية	9	9	18	1.8%
توفير فرصة عمل دائمة	2	---	2	0.2%
أخرى	6	2	8	0.8%
المجموع	99	95	194	

الجدول رقم (6-5): البرامج التي استفاد منها أفراد العينة أو عائلاتهم.

مستوى الخدمات	ذكر	أنثى	المجموع	النسبة
ممتاز	47	76	123	44.0
جيد	56	54	110	39.4
مقبول	15	12	27	9.7
ضعيف	6	-	6	2.2
لم يجب	6	7	13	4.7
المجموع	130	149	279	100

الجدول رقم (6-6): رأي أفراد المجتمع في مستوى الخدمات التي حصلوا عليها من المنظمات الأهلية

1 - 3: رأي أفراد المجتمع في خدمات المنظمات الأهلية:

ستوخى في هذا الجزء رأي أفراد العينة في خدمات المنظمات الأهلية من خلال وضع تقييمهم الخاص من ممتاز إلى ضعيف كما يتبين من الجدول رقم (6-6). ويلاحظ أن 83.4% من أفراد العينة المستفيدين من الخدمات طويلة الأجل راضون بنسبة ممتازة أو جيدة عن تلك الخدمات التي حصلوا عليها.

غير أن الحصول على الخدمة وضمان مستوى رضا ممتاز أو جيد عن هذه الخدمة من المستفيدين وقت تنفيذها يختلف عن جني ثمار الخدمة الفعلية على المستوى الشخصي وبالتالي تحصيل مردود إيجابي وملحوس على المستوى المادي أو المعنوي؛ يوضح الجدول رقم (7-6) أن عدد أفراد العينة الذين حصدوا - كما تفيد إجاباتهم - مردوداً إيجابياً من خدمات المنظمات الأهلية يبلغ 279 فرداً من أصل 977 بنسبة 28.5% وفيما يلي مناقشة هذه النتائج:

- أ- الوعي بقضية تجهلها سابقاً: تصل نسبة الأفراد المستفيدين من مجموع من استفاد من خدمات المنظمات الأهلية في هذا المجال إلى 38.4%، وتصل نسبة المستفيدين في هذا المجال من المجموع الفعلي للعينة إلى 11.5%،
- ب- تحسين مستوى التحصيل الدراسي: وتصل نسبة من استفاد من أفراد العينة بهذا المردود إلى 37% من الأفراد المستفيدين فعلاً، وهي تقارب أولئك المستفيدين من برامج التوعية بقضايا مجتمعية.
- ج- الإلمام بمهارة في مجال مهني: ومن الجدول رقم (6-7) يتبين أن 26% من أفراد العينة المستفيدين من برامج المنظمات الأهلية قد حصدوا مردوداً إيجابياً في مجال الإلمام بمهارة معينة. وتصل نسبة هؤلاء الأفراد إلى 7.5% من مجموع أفراد العينة الكلي.
- د- تغيير سلوك سلبي: ويؤكد 56 فرداً بنسبة 5.7% من مجموع أفراد العينة بأنهم استفادوا من خدمات المنظمات الأهلية في تغيير سلوك سلبي لديهم.
- هـ- الحصول على فرصة عمل: يؤكد 15 شخصاً فقط تحصيل هذا المردود من المنظمات الأهلية وهو عدد ضئيل جداً ولا يتجاوز 1.5% من مجموع أفراد العينة.

النسبة من أفراد العينة	النسبة من المجموع	المجموع	أنثى	ذكر	البرامج أو الخدمات
11.5%	38.4%	107	62	45	الوعي بقضية تجهلها سابقاً
10.5%	37.0%	103	63	40	تحسين مستوى التحصيل الدراسي
7.5%	26.2%	73	35	38	الإلمام بمهارة في مجال مهني جديد
7.4%	25.8%	72	41	31	أخرى
5.7%	20.0%	56	27	29	تغيير سلوك سلبي
1.5%	5.3%	15	12	3	الحصول على فرصة عمل
	5.0%	14	7	7	لم يجب
28.5%		279	153	126	مجموع من حصل على مردود إيجابي

الجدول رقم (6-7): المردود الإيجابي الذي حصل عليه أفراد المجتمع من خدمات المنظمات الأهلية

ملاحظة: المجموع العمودي لا يتساوى عددياً مع مجموع من حصل على مردود إيجابي لأن هناك مجموعة من الأفراد الذين حصلوا على مردود في أكثر من مجال وقد بلغ عدد هؤلاء 103 فرد.

1-4: حاجة أفراد المجتمع إلى خدمات المنظمات الأهلية:

يعبر هذا القسم عن مدى تلبية المنظمات الأهلية لاحتياجات أفراد المجتمع من البرامج ذات المردود الطويل الأجل. وضعنا أمام المجيب ثلاث مستويات ليحدد درجة حاجته هي: بدرجة ملحّة - بدرجة متوسطة - لا أحتاجها. وقد تم رصد نتائج الإجابات في الجدول رقم (6-8). وسنستعرض هذه الاحتياجات على التوالي:

نوع البرامج التي يحتاجها	درجة ملحّة	درجة متوسطة	لا أحتاجها	لم يجب	المجموع
جميع أفراد العينة					
برامج تعليم أساسي	33.6%	16.6%	17.1%	32.7%	100%
برامج تدريب فني أو مهني	29.8%	23.9%	12.7%	33.6%	100%
برامج إرشاد وتوجيه بقضية مهمة	29.1%	23.2%	13.8%	33.9%	100%
برامج إيواء أو مساندة اجتماعية	20.8%	13.1%	28.5%	37.6%	100%
توفير فرصة عمل دائمة	31.3%	11%	21.8%	35.9%	100%
خدمات أخرى	3.1%	0.8%	6.9%	89.2%	100%

الجدول رقم (6-8): حاجة أفراد المجتمع إلى الخدمات ذات المردود الطويل الأجل

- برامج التعليم الأساسي: تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد من أفاد من أفراد العينة بالحاجة لها بدرجة ملحّة (33.5%) من مجموع أفراد العينة. ويتوزع أفراد العينة بين الذكور والإناث بنسب غير متقاربة (28% و 39% على التوالي).
- برامج التدريب الفني والمهني: هناك حوالي 30% من أفراد العينة تعتقد بحاجتها الملحة لهذه الخدمة وهي تتوزع حسب الذكور والإناث بنسب متفاوتة (27% 32% على التوالي).
- برامج الإرشاد والتوجيه: لا تختلف نسبة أفراد المجتمع الذي يشعر بحاجته الملحة لمثل هذه البرامج عن برامج التدريب الفني والمهني فهي تصل إلى 29% (27.5% للذكور و30.6% للإناث).
- برامج الإيواء والمساندة الاجتماعية: ويعبر ثلث أفراد العينة عن حاجتهم لهذه البرامج (32% من الذكور و36% بين الإناث من مجموع أفراد العينة من نفس الجنس سواء بدرجة ملحّة أو متوسطة) وهي نسبة قليلة وربما تعبر عن اهتزاز بدرجة ما في الاستقرار الاجتماعي والأسري بين أفراد المجتمع.
- توفير فرصة عمل دائمة: يعبر 413 فرداً من أفراد العينة عن حاجتهم لهذه الخدمة بنسبة 42% (37.7% للذكور و23.6% للإناث من مجموع أفراد العينة لكل فئة على حدة).

1-5: إلقاء الضوء على أفراد العينة حسب الحاجة الملحة لهم:

سنلقي الضوء فيما يلي على أفراد العينة الذين عبروا عن حاجة ملحّة لبرامج وخدمات طويلة الأجل. وستتبع نتائج كل نوع من هذه الاحتياجات حسب بيانات الأفراد التي عبروا عنها.

1. برامج التعليم الأساسية: تشمل برامج تعليم القرآن وحفظه ودروس التقوية والتعزيز في المواد الأساسية مثلاً والتي تساعد على النجاح المدرسي ودروس محو الأمية. وقد عبر ثلث أفراد العينة بنسبة 33.5% عن حاجتهم الملحة لهذه البرامج. يبين الجدول رقم (9-6) توزيع أفراد العينة الذين عبروا عن حاجتهم الملحة لبرامج التعليم حسب النوع والفئة العمرية.

ويتضح من الجدول أن 47.8% ممن هم أكبر من 50 عبروا عن حاجة ملحة لبرامج التعليم، فضلا عن ثلث العينة هم في الفئة العمرية من 21 - 40 سنة. وبدا أن الفئة العمرية ما بين 41 و 50 سنة اقل حاجة لذلك وكذلك الفئة العمرية من 16 - 20. تقدم هذه النتيجة طرعا مهما للمنظمات الأهلية في وضع خططها وصياغة برامجها للفئات المختلفة بحيث يمكنها أن تلبي احتياجات مختلف الفئات العمرية وتتنوع في تقديم برامج تعليم بحسب احتياجات كل فئة منها.

2. **برامج التدريب الفني والمهني:** ويعكس المستوى التعليمي مدى حاجة أفراد المجتمع إلى برامج تعويضية في حالة انخفاض المستوى التعليمي الذي حصل عليه الفرد. والجدول رقم (6-10) يعطي عدد ونسب أفراد العينة الذين عبروا عن حاجتهم الملحة لبرامج تدريب فني ومهني.

المستوى التعليمي	الذكور	الإناث	المجموع	إجمالي أفراد العينة	النسبة من الإجمالي في نفس الفئة
قبل الثانوي	30	27	57	156	36.5%
ثانوي	50	42	92	332	27.7%
جامعي	42	87	129	438	29.4%
أخرى	2	-	2	14	14.2%
غير محدد	7	4	11	37	29.7%
المجموع	131	160	291	977	29.7%

الجدول رقم (6-10): أفراد العينة الذي عبروا عن حاجة ملحة لبرامج التدريب المهني والفني

من الواضح في الجدول السابق أن الحاجة الملحة لبرامج التدريب الفني والمهني تبرز أكثر لدى فئة أفراد المجتمع ممن لا يحمل مؤهلا دراسيا حيث تتجاوز الثلث من مجموع أفراد العينة من نفس المستوى ونسبة 27.7% لدى حملة الثانوية أو ما يعادلها. كما أن حملة المستوى الجامعي يعبرون عن هذه الحاجة لبرامج التدريب بنسبة 29.4% من مجموع حملة الشهادة الجامعية فما فوق، وهي نتيجة تعكس رؤية أفراد العينة من هذا المستوى التعليمي لأهمية برامج التدريب المستمرة في صقل المهارات وتعزيز قدراتهم في مجال العمل.

3. **برامج التوجيه والإرشاد:** يمكن أن تقدم في عدة صيغ مباشرة عن طريق توزيع النشرات والإعلانات والمحاضرات والمخيمات، أو بشكل غير مباشر عن طريق الفعاليات والمهرجانات المتعددة الأغراض التي يمكن أن يمرر من خلالها الرسالة المطلوب التوعية بها لكافة أفراد المجتمع بما فيها الفئات المستهدفة.

الفئة العمرية	الذكور	الإناث	المجموع	إجمالي أفراد العينة	النسبة من الإجمالي في نفس الفئة
20-16	19	17	36	167	21.5%
30-21	36	43	79	294	26.8%
40-31	26	36	62	211	29.3%
50-41	16	28	44	162	27.1%
أكبر من 50	36	27	63	140	45%
غير محدد	-	-	-	3	0%
المجموع	133	151	284	977	29.0%

الجدول رقم (6-11): أفراد العينة الذي عبروا عن حاجة ملحة لبرامج التوجيه والإرشاد

يتضح من الجدول السابق أن الحاجة لبرامج التوجيه والإرشاد تتركز بنسبة أكبر لدى فئات عمرية أكبر من 50 سنة حيث يصل نسبة من عبر عن حاجة ملحة منهم 45% من مجموع هذه الفئة العمرية من أفراد العينة، على العكس من صغار السن من الفئة العمرية 16 حتى 20 سنة حيث يعبر 21.5% من هذه الفئة العمرية عن حاجته الملحة لبرامج التوعية والإرشاد. أما بقية الفئات العمرية ممن 21 – 50 فهي لا تتجاوز الثلث من نفس الفئة.

4. **المساندة الاجتماعية والإيواء:** ويعكس الجدول رقم (12-6) أفراد العينة الذين عبروا عن حاجتهم لهذه البرامج وهي مفصلة حسب متغيرين: الحالة الاجتماعية (عازب أو متزوج أو أرمل)، ومتغير الحالة الأسرية (رب أسرة أو طالب أو أخرى).

النسبة من الإجمالي في نفس الفئة	إجمالي أفراد العينة	المجموع	الإناث	الذكور	الحالة
حسب الحالة الاجتماعية					
15.8%	365	58	31	27	عازب
22.7%	566	129	57	72	متزوج
38.4%	39	15	12	3	أرمل
14.2%	7	1	-	1	غير محدد
حسب الحالة الأسرية					
22.5%	510	115	39	76	رب أسرة
14.0%	300	42	22	20	طالب
37.5%	8	3	2	1	أخرى
27.0%	159	43	37	6	غير محدد
20.7%	977	203	100	103	المجموع

الجدول رقم (6-12): أفراد العينة الذي عبروا عن حاجة ملحة لبرامج المساندة الاجتماعية والإيواء حسب النوع والحالة الاجتماعية والحالة الأسرية

ربما تعطي هذه النتائج مؤشرات هامة حول أهمية تحقيق الاستقرار الأسري وحاجة أفراد المجتمع وخاصة الأسر التي تتكون حديثا من فئات السن الصغرى إلى أساليب التعامل مع الأزواج والأبناء وحل المشكلات الأسرية وغير ذلك من برامج قد تصب أولا في التوعية والتوجيه الأسري قبل أن تتفاقم المشكلات وتتعمد.

5. **توفير فرصة عمل دائمة:** فإن من يطرح هذه الحاجة كمسألة ملحة يعبر هنا عن وضع غير مستقر وخاصة بين الموظفين منهم. ويعكس الجدول رقم (6-13) أفراد العينة الذين عبروا عن حاجة ملحة لتوفير فرصة عمل دائمة.

النسبة من الإجمالي في نفس الفئة	إجمالي أفراد العينة	المجموع	الإناث	الذكور	الحالة المهنية
24.7%	506	125	59	66	موظف
28.8%	312	90	60	30	غير موظف
45.4%	55	25	5	20	أخرى
63.4%	104	66	46	20	غير محدد
31.3%	977	306	170	136	المجموع

الجدول رقم (6-13): أفراد العينة الذي عبروا عن حاجة ملحة لتوفير فرصة عمل دائمة حسب الحالة الممثلة

ثانياً: الخدمات الأساسية الخيرية ذات الطابع القصير الأجل:

1 - 2: نوع الخدمات:

يقع ضمن هذه الخدمات:

- أ. المساعدات المالية والعينية لتحسين مستوى المعيشة (السكن - المأكل - الملابس - الصحة).
- ب. مساعدات مالية أو عينية لدعم صاحب مهنة خاصة ومساندة صاحب العمل (شراء مواد أو أجهزة - دفع إيجار محل - قروض لتأسيس مشروعات صغيرة ..).
- ج. مساعدات مالية أو عينية لأداء فرائض دينية (الحج - العمرة ..).
- د. مساعدات مالية أو عينية للفئات الخاصة (المعوقين - كبار السن - العمال الأجانب).
- هـ. مساعدات مالية أو عينية في المناسبات الخاصة (رمضان - الأعياد - بدء العام الدراسي ..).

وفيما يلي نستعرض نتائج الإجابة عن هذين السؤالين والموضحة نتائجها الإحصائية في الجدول رقم (6-14).

النسبة	المجموع	إناث	ذكور	
18%	175	97	78	نعم
77%	754	367	387	لا
5%	48	30	18	لم يجب
نوع المساعدات				
66.2%	116	67	49	مالية
10.9%	19	8	11	عينية
6.9%	12	5	7	أخرى
10.3%	18	11	7	اختيار متعدد
5.7%	10	6	4	لم يجب
مجالات الاستفادة من المساعدات				
13.1%	23	10	13	مسكن
42.9%	75	47	28	مأكل و ملابس
10.9%	19	7	12	صحة
25.1%	44	24	20	اختيار متعدد
8%	14	9	5	لم يجب
100%	175	97	78	المجموع
	100%	55.4%	44.6%	النسبة

الجدول رقم (6-13): أفراد العينة الذين يقدمون مساعدات مالية أو عينية من مصادر متعددة

1 - المساعدات المالية أو العينية المختلفة: بلغ عدد هؤلاء 175 فرداً بنسبة 18% من أفراد العينة. ويبين الجدول نفسه بأن معظم أفراد العينة (66%) تتلقى مساعدات مالية من مصادر متعددة، وأن 11% منها تقريباً يتلقى مساعدات عينية مختلفة، بينما يتلقى حوالي 10% منهم مساعدات من النوعين المالي والعيني.

2 - 2: مصادر المساعدات المالية أو العينية:

بقراءة الجدول رقم (6-14) الذي يعكس الجهات مصدر المساعدة يتبين أن 23.4% تحصل على مساعدات مالية أو عينية من جمعية أهلية أو صندوق خيري من مجموع من يتلقى مساعدات، أما بقية أفراد العينة فهي تتلقى المساعدات من مصادر متعدد مثل وزارة التنمية الاجتماعية (35%)، أهل الخير (9.7%) ويتضاءل نصيب القطاع الخاص إلى ثلاثة أفراد فقط (1.7%). ويكشف الجدول كذلك أن المساعدات التي يحصل عليها أفراد العينة منتظمة فقط لدى 56.6% ممن يتلقى المساعدات وأنها موسمية (تقدم في الأعياد أو رمضان أو في افتتاح المدارس) لدى 20% من نفس العينة.

النسبة	المجموع	إناث	ذكور	
الجهة التي تقدم المساعدات				
34.9%	61	31	30	وزارة التنمية الاجتماعية
5.7%	10	4	6	جمعية أهلية
17.7%	31	17	14	صندوق خيرى
9.7%	17	16	1	أهل الخير
1.7%	3	2	1	قطاع خاص
8.6%	15	5	10	أخرى
18.3%	32	19	13	اختيار متعدد
3.4%	6	3	3	لم يجب
مدى انتظام المساعدات				
56.6%	99	55	44	منتظمة
20%	35	18	17	موسمية
10.9%	19	10	9	عند الحاجة
9.1%	16	12	4	اختيار متعدد
3.4%	6	2	4	لم يجب
100%	175	97	78	المجموع
	100%	50.6%	49.4%	النسبة

الجدول رقم (6-15): أفراد العينة الذين يتلقون المساعدات حسب الجهة التي تقدمها وانتظام المساعدة

ثالثاً: العلاقة مع المنظمات الأهلية:

في هذه الدراسة تناولنا علاقة أفراد المجتمع مع المنظمات الأهلية من جانبين أساسيين يكملان بعضهما البعض:

3 - 1: الانتساب للمنظمات الأهلية:

يعبر انتساب أفراد المجتمع إلى المنظمات الأهلية كأعضاء فاعلين بها عن توجيهين أساسيين:

التوجه الأول: الانتساب للمنظمة التزام مبدئي من قبل الشخص المنضم لها ليس لقضاء وقت فراغه متى شاء ولا لإبراز هوايات لديه أو لتحقيق مصالح ذاتية أو لتبؤ منصب ما في المنظمة ويحصد من خلاله مكاسب شخصية له. إن العمل التطوعي بهذا المنظور عمل شامل معبر عن سمو ورفي من يتولاه لأجل خدمة المجتمع دون انتظار مقابل أو مردود شخصي.

التوجه الثاني: الاعتقاد بأهمية ودور المنظمات الأهلية التي ينتسب لها الفرد باختياره وان يفخر بانتسابه وبما يقوم به من جهد وما يقدمه من وقت ومال لدعم برامجها وتحقيق أهدافها .

وقد كشفت نتائج الإجابات في الجدول رقم (6-16) عن وجود 191 عضو منتسب للمنظمات الأهلية بنسبة 19.6% من مجموع أفراد العينة. وهذا يعني أن أقل من خمس أفراد العينة هم أعضاء منتسبون لمنظمات أهلية ويعكس الجدول توزيع هذا العدد حسب النوع (ذكور - إناث) وحسب المستويات التعليمية والحالة المهنية.

المجموع	لم يجب	غير منتسب	نسبة المنتسبين	منتسب	
حسب النوع					
483	26	352	%55	105	ذكور
494	21	387	%45	86	اناث
977	47	739	100	191	المجموع
حسب المستوى التعليمي					
156	11	116	%15.2	29	قبل الثانوي
332	16	241	%39.3	75	ثانوي أو ما يعادله
438	18	336	%44.0	84	جامعي فما فوق
14	-	14	0	-	أخرى
37	2	32	%1.5	3	لم يجب
977	47	739	100	191	المجموع
حسب الحالة المهنية					
506	22	387	%50.8	97	موظف
193	10	144	%20.4	39	يبحث عن عمل
55	3	43	%4.7	9	أخرى
223	12	165	%24.1	46	لم يجب
977	47	739	100	191	المجموع
%100	6.2	%75.6		%19.6	النسبة

الجدول رقم (6-16): توزيع المنتسبين وغير المنتسبين في عضوية المنظمات

الأهلية حسب النوع والمستوى التعليمي والحالة المهنية

يلاحظ من هذا الجدول تفاوت واضح بين نسبة المنتسبين حسب المستويات التعليمية فهي منخفضة جدا للمستوى التعليمي الأقل من الثانوي ، ولكن النسب تكاد تكون متقاربة بين من يحمل الشهادة الثانوية (39%) ومن يحمل الشهادة الجامعية (44). هذا التقارب في النسب بين المنتسبين للمنظمات الأهلية يعيد النظر في الفكرة السابقة التي يمكن أن يكون القارئ قد كونها عن وجود علاقة بين المستوى التعليمي بالانضمام للمنظمات الأهلية.

المستوى التعليمي	قبل الثانوي	ثانوي وما يعادله	جامعي	أخرى	لم يجب	المجموع
أفراد العينة	156	332	438	14	37	977
المنتسبين للمنظمات	29	75	84	-	3	191
النسبة المئوية	%18.6	%22.6	%19.2	-	%0.8	%19.6

الجدول رقم (6-17) المنتسبين للمنظمات الأهلية حسب المستوى التعليمي ونسبتهم من مجموع أفراد العينة بنفس المستوى

أما بالنسبة لتوزيع أفراد العينة حسب الوظيفة أو الحالة المهنية فتجد أن %50.8 من العينة المنتسبين للمنظمات الأهلية هم من الموظفين. وتبلغ نسبة من يبحث عن عمل منهم %20.4 ، وهذا التفاوت في النسب يعود إلى التفاوت في عدد أفراد العينة من الفئتين، وربما يعود ذلك إلى أن غالبية غير الموظفين هم من الإناث اللاتي تمنعهن الظروف والأوضاع الاجتماعية من الانتساب والعضوية في العمل التطوعي الذي يلزمهن بالعمل خارج منازلهن في أوقات غير منتظمة.

وننتقل في محاولة التحليل في هذا الجانب إلى نوع المنظمات التي ينتسب لها أفراد العينة المنضمين إلى عضوية المنظمات الأهلية، ويشير الجدول رقم (6-17) إلى هذه المعلومات التي تبرز توجهات معظم أفراد العينة نحو الانضمام إلى ثلاث أنواع من المنظمات الأهلية أكثر من غيرها هي على الترتيب:

- الجمعيات الإسلامية (%29.3)
- الجمعيات الاجتماعية المهتمة بالفئات الخاصة (%26.7).
- الصناديق الخيرية (%22) من مجموع المنضمين للمنظمات.

نوع الجمعية	ذكور	إناث	المجموع	%
جمعيات نسائية	-	2	2	%1.1
جمعيات اجتماعية	9	5	14	%7.3
جمعيات شبابية	1	1	2	%1.1
جمعيات فئات خاصة	23	28	51	%26.7
جمعيات مهنية	2	4	6	%3.1
جمعيات إسلامية	29	27	56	%29.3
جمعيات خيرية	2	2	4	%2.1
صناديق خيرية	26	16	42	%22.0
جمعيات تعاونية	1	-	1	%0.5
جمعيات خليجية	1	-	1	%0.5
لم يجب	11	1	12	%6.3
المجموع	105	86	191	%100

الجدول رقم (6-18): المنتسبين إلى المنظمات الأهلية من أفراد المجتمع حسب نوع المنظمة والجنس

أخيراً توخينا معرفة الفترة التي انتسب فيها أفراد العينة المنتسبين إلى المنظمات الأهلية، وتبين من النتائج أن ثلثي المنتسبين إلى المنظمات الأهلية انضموا لها بعد 2001 م وهي الفترة التي شهدت انفتاحاً مميزاً في البحرين، كما بيّنا في الفصل الثالث، وتعددت بذلك فرص المشاركة للمجتمع المدني في كافة شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

السنة	ذكور	إناث	المجموع	%
2001 وما قبلها	42	21	63	33.0%
2002-2004	15	14	29	15.2%
2005-2007	18	28	46	24.1%
2008-2009	15	13	28	14.6%
لم يجب	15	10	25	13.1%
المجموع	105	86	191	100%

الجدول رقم (6-19): فترة الانسحاب للمنظمة الأهلية حسب الجنس.

3-2: المساهمة المالية أو العينة للمنظمات الأهلية:

تعتبر المساهمة المالية أو العينة من قبل أفراد المجتمع عن التوجه للعمل الخيري بشكل عام وكما ذكرنا سابقاً، يعكس ثقته في تلك المنظمة وقدرتها على إيصال خدماتها بشكل فعال لمن يحتاجها من أفراد المجتمع، وفي هذا القسم نستعرض جانبين مهمين في هذا المجال: المساهمون من جهة ونوع المساهمات

1-2-3: المساهمون: ويدلنا الجدول على ارتفاع نسبة المساهمين عن أولئك المنتسبين إلى المنظمات الأهلية (راجع الانضمام للمنظمات) حيث وصلت هذه النسبة إلى 53% من مجموع أفراد العينة.

- (أ) المساهمون حسب النوع: تبدو النسبة متفاوتة بين الذكور والإناث (49.7% للذكور و 56.5% من مجموع كل فئة في العينة). هذا التفاوت على الرغم من ضآلته يعبر عن توجه لدى المرأة في المساهمة « بما تملكه من مال او موارد عينية »
- (ب) المساهمون حسب المستوى التعليمي: يبين الجدول تفاوتاً في هذا الجانب حيث ترتفع نسبة المساهمة كلما تقدم الشخص في المستوى التعليمي . فحين لم تتجاوز نسبة المساهمين ممن يحمل شهادة اقل من الثانوي 32% من مجموع أفراد العينة من نفس المستوى، ارتفع إلى 52% لدى حملة الثانوية العامة ثم إلى 63% لدى حملة الشهادة الجامعية.

النسبة	المجموع	لم يجب	لا	نعم	
حسب النوع					
49.4%	483	102	141	240	ذكور
50.6%	494	75	140	279	إناث
حسب المستوى التعليمي					
32%	156	34	72	50	قبل الثانوي
52%	332	61	99	172	ثانوي أو ما يعادله
63%	438	68	94	276	جامعي فما فوق
43%	14	4	4	6	أخرى
40%	37	10	12	15	لم يجب
حسب مستوى الدخل					
37.6%	125	23	55	47	أقل من 200
48.4%	386	62	137	187	201 - 500
62.0%	300	55	59	186	501 - 1000
70.2%	124	21	16	87	أكثر من 1000
28.6%	42	16	14	12	لم يجب
100%	977	177	281	519	المجموع
	100%	18%	29%	53%	النسبة

الجدول رقم (6-20): أفراد المجتمع الذين يقدمون معونات للمنظمات الأهلية

حسب بياناتهم الشخصية، النوع - المستوى التعليمي - مستوى دخل الأسرة

جـ المساهمون حسب مستوى الدخل : والجدول رقم (6-20) يبين صحة هذا الاعتقاد حيث تقل نسبة المساهمين ممن لا يزيد دخلهم الشهري عن 200 دينار إلى 37.6% من مجموع أفراد العينة في هذه الفئة ثم ترتفع إلى 48.4% لأفراد العينة في فئة الدخل المحدودة 200-500 دينار شهرياً ، ثم إلى 62% لفئة الدخل 500-1000 دينار ، وتصل إلى 70.2% لفئة الدخل 1000 فما فوق .
تعكس النتائج السابقة أهمية عامل التعليم والدخل في تقديم المساهمات المالية والعينية للمنظمات الأهلية.

نوع المساهمة	أموال	عينية ملابس وما يرتبط بها	جميع ما سبق او معظمة (مالية/عينية)	لم يجب	المجموع	نسبة المجموع إلى عينة أفراد المجتمع لكل فئة
ذكور	126	57	55	2	240	49.6%
اناث	142	31	98	8	279	56.6%
المجموع	268	88	153	10	519	53%
النسبة	51.6%	17%	29.5%	2.0	100%	

الجدول رقم (6 - 21): نوع المعونات المقدمة من قبل أفراد المجتمع.

2-2-3: نوع المساهمات المقدمة: تتضمن المساهمات المقدمة من أفراد المجتمع مجالين أساسيين: المساهمة المالية والعينية. والجدول رقم (21-6) يبين توزيع أفراد العينة المساهمين مالياً أو عينياً في المنظمات الأهلية لأجل الأعمال الخيرية حسب النوع،

تكرار المعونات	دوري أو متكرر	حين الطلب	أوقات الأزمات الإنسانية	جميع الحالات السابقة	لم يجب	المجموع	نسبة المجموع إلى عينة أفراد المجتمع لكل فئة
ذكور	116	67	23	29	5	240	49.5%
إناث	132	73	31	34	9	279	56.5%

الجدول رقم (22-6): مدى انتظام المعونات التي يقدمها أفراد العينة للمنظمات الأهلية

3-2-3: مدى تكرار المساهمات: يعبر تكرار المساهمة عن قوة الالتزام الذاتي بالعمل الخيري لدى أفراد المجتمع باعتبار أن هذا العمل ناجح من إيمان الفرد العقائدي والإخلاص بالعطاء وبدوره في تلاحم المجتمع وتماسكه ويبين الجدول رقم (22-6) أن (47.8%) من أفراد العينة المساهمين يقدمون هذه المساهمة بشكل دوري ومتكرر، وأن البقية منهم يقدمونها حسب الطلب (27%) أو حين حدوث الأزمات الإنسانية (10.4%)

رابعاً: رأي أفراد المجتمع في أهمية المنظمات الأهلية.

توجهنا بطلب رأي أفراد المجتمع في أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات الأهلية في البحرين وقدمنا السؤال مرفقاً مع إجابات محتملة ليختار من بينها ما يتناسب مع وجهة نظره. والجدول رقم (22-6) يقدم نتائج رأي أفراد المجتمع في دور المنظمات الأهلية. نلاحظ اعتراف غالبية أفراد العينة 65.5% بأهمية الدور الذي تقوم به المنظمات الأهلية، غير أن 14.3% من أفراد العينة يرون أن هذا الدور مهم لفئات معينة، و 2.8% يعتقدون بأنه مهم لأداء خدمات معينة. أما بالنسبة لمن لم يرى أهمية تذكر للمنظمات الأهلية فلم يتعدى 2% من أفراد المجتمع وهي نسبة ضئيلة جداً.

المتغيرات	مهم جداً	مهم لفئات معينة فقط	مهم لأداء خدمات معينة فقط	غير مهم	لم يجب	المجموع	النسبة
حسب النوع							
ذكور	307	69	13	12	82	483	49.4%
إناث	333	71	14	7	69	494	50.6%
حسب المستوى التعليمي							
قبل الثانوي	89	26	5	4	32	156	16%
ثانوي أو ما يعادله	208	54	7	5	58	332	34%
جامعي فما فوق	318	52	13	4	51	438	44.8%
أخرى	9	2	-	2	1	14	1.4%
لم يحدد	16	6	2	4	9	37	3.8%
المجموع	640	140	27	19	151	977	100%
النسبة	65.5	14.3%	2.8%	2.0%	15.4%	100%	

الجدول رقم (22-6): رأي أفراد العينة في أهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في البحرين

الخلاصة والاستنتاجات:

يستنتج مما سبق من إجابات قدمها أفراد المجتمع البالغ عددهم 977 فرداً من الجنسين و من مختلف الفئات العمرية و من جميع محافظات المملكة أن المستفيدين من الخدمات ذات المردود الطويل الأجل أكبر من تلك الخدمات ذات المردود القصير المتمثل في المساعدات المالية والعينية (28.5%) للأولى مقابل (23.4%) للثانية. ويعكس ذلك نشاطاً للمنظمات الأهلية على مستوى تنمية المجتمع وبالتالي محاولة منها في التحول من الدور الخيري الرعوي إلى الدور التنموي المنشود.

ومع ذلك تعطي الإجابات التي أدلى بها أفراد المجتمع بأن هذا النشاط يبقى في المستويات التنموية البسيطة أو الدنيا و المتمثلة في برامج التوعية والإرشاد - كما لاحظنا أيضاً في الفصل الثالث- و على الرغم أن التدريب يشكل جانباً من نشاطات المنظمات الأهلية إلا أن هذه الأنشطة لم ترتقي إلى المستوى الفني ذات المردود الفعال و المنظور من حيث كونها جهود مفتته ومتناثرة، تفتقد الإطار التخطيطي الإستراتيجي و التنسيق بين المنظمات بعضها البعض، ومع القطاعين العام والخاص بحيث توحد أهدافها و تسق جهودها.

ومن أحد النتائج المهمة والملفتة للنظر في هذا الفصل هو انخفاض مستوى الانتساب للمنظمات الأهلية بين أفراد المجتمع فهي لم تتعد 19.6% من مجموع أفراد العينة وتتركز في المنظمات الإسلامية ومنظمات الفئات الخاصة الاجتماعية والصناديق الخيرية.

ولا ندرى إن كان ذلك يعني عزوفاً عن العمل التطوعي بين أفراد المجتمع بشكل عام أو عزوفاً عن الانتماء للمنظمات الأهلية في حد ذاتها، وفي جميع الحالات فإن كون المنظمات الأهلية تعمل تحت مبدأ العمل التطوعي الملتزم فإن هذا العزوف سيبقى بحاجة إلى دراسة متأنية تتوخى الأسباب وترصد لصورة التي يحملها أفراد المجتمع عن المنظمات الأهلية فيما يتعلق بتوجهاتها ومبادئها وكذلك موقفها من العمل التطوعي بشكل عام، خاصة أن استفتاء أفراد المجتمع حول أهمية المنظمات الأهلية يوضح أن 65.5% من العينة ترى أهمية هذا الدور للمجتمع.

الفصل السابع..

تحليل المقابلات مع أفراد المجتمع

تم إجراء مقابلات معمقة (شبه منظمة) لمجموعات صغيرة من أفراد المجتمع بلغ عدد أفرادها (72) فرداً من مختلف الفئات في المجتمع تمت على مدار 17 مقابلة. تراوح عدد الأشخاص الذين تم مقابلاتهم ما بين ثلاثة أفراد وخمسة واستغرقت كل مقابلة ما بين نصف ساعة وساعة ونصف. ويبين الجدول (1-7) عدد المقابلات التي تمت لأفراد المجتمع حسب النوع والعمر.

النسبة المئوية	المجموع	إناث	ذكور	الجنس	فئات العمر
%32	23	11	12		شباب أقل من 25
%36	26	10	16		أكبر من 25 - 50
%32	23	8	15		50 فما فوق
%100	72	29	43		المجموع
	%100	%40.3	%59.7		النسبة المئوية

الجدول رقم (1-7): مقابلات أفراد المجتمع: إحصائية بعدد أفراد المجتمع الذين تم مقابلتهم

ودارت المقابلات مع أفراد المجتمع محورين كالتالي:

المحور الأول: معرفة المجموعة بالجمعيات الأهلية والصناديق الخيرية والخدمات التي تقدم من قبلها، ورأي المجموعة في الخدمات والمشروعات والبرامج المقدمة من الجمعيات والصناديق الخيرية.

المحور الثاني: معرفة المجموعة بالعمل التطوعي ونوع المساهمات والجهود التطوعية التي تفضل القيام بها، ورأي المجموعة في أسباب انحسار وتراجع الإقبال على العمل التطوعي، واقتراحات المجموعة لتشجيع العمل التطوعي.

وتم تحليل المقابلات التي تم إجراؤها مع أفراد المجتمع وهي كالتالي:

المحور الأول : معرفة المجموعة بالجمعيات والصناديق الخيرية والخدمات التي تقدم من قبلها، ورأي المجموعة في الخدمات والمشروعات والبرامج المقدمة من الجمعيات والصناديق الخيرية.

• جميع المشاركين يعرفون الصناديق الخيرية ولكن غالبية المشاركين تعرف الجمعيات بشكل كبير، ويعرف الجميع الخدمات التي تقدمها، رأى الغالبية ان الجمعيات والصناديق قد تطورت في خدماتها، ولكن لم يتطرق الكثير منهم إلى انتقال الجمعيات الأهلية إلى الدور التنموي.

• رأى البعض عدم وجود تطور في الجمعيات وعدم انتقالها الى الدور التنموي حيث ان أغلبية الجمعيات جامدة وتقوم بأعمال روتينية وتقوم بتنفيذ نفس الأفكار ونفس البرامج لسنوات عدة.

• ويرى غالبية المشاركين أن الجمعيات تعمل من اجل خدمة المجتمع، وتساعد الشباب على استغلال أوقات الفراغ فيما ينفع الشباب ووطنه، وبعض المشاركين يطالب بالرقابة الجادة على عمل الجمعيات والصناديق، نظراً لأهميتها ودورها في المجتمع.

• بينما يشكك عدد من المشاركين في مصداقية الجمعيات والصناديق في تقديم الخدمات والمساعدات، وأن المحسوبيات والواسطة تلعب دوراً في تقديم الخدمات والمساعدات، وترصد بعض السيدات حالة التجاهل والتمييز ضد من يستحقون المساعدة، وايضا تجاهل وعدم دراية الجمعيات بكيفية الوصول للفئات التي تحتاج المساعدة والعون، ولكن البعض يبرر هذا التحيز والتمييز بان الجمعيات والصناديق لا بد وان تساعد من هم في دائرة الثقة والقرب منهم، قبل أن تغامر وتساعد من لا تعرف عنه شيئاً.

- بعض المشاركين من الشباب، والرجال يرى ان عمل الجمعيات كان في السابق أوضح وأهم، لأن المجتمع كان بحاجة إلى تنمية وتثقيف أما الآن فالتنمية موجودة، وبالتالي دورها وخدماتها الآن ثانوية وهي بالأغلب ترفيحية. ويرى بعضهم أن الجمعيات محدودة الفكر وهي غالباً ما تكون ذات طابع ديني أو سياسي، وكلا الطابعين ربما يحكمان عمل الجمعية ويحد من قدرتها على العمل التنموي.
- وقد طرح البعض فكرة أن تتجمع وتندمج الجمعيات التي تعمل في مجال واحد، لكي يتم تركيز الجهود والاستفادة من التجارب والخبرات. مع ضرورة التوسع في العمل بمجال العمل مع المعاقين، والأيتام.

المحور الثاني: معرفة المجموعة بالعمل التطوعي ونوع المساهمات والجهود التطوعية التي تفضل القيام بها، ورأي المجموعة في أسباب انحسار وتراجع الإقبال على العمل التطوعي، واقتراحات المجموعة لتشجيع العمل التطوعي.

المعرفة بالعمل التطوعي:

- جميع المشاركين لديهم فكرة جيدة عن العمل التطوعي، ويشجعونه، ويشعرون بالسعادة في العمل التطوعي، ويؤيدونه لما له من فوائد على المتطوع والمجتمع ككل.
- يعرف العديد من المشاركين العمل التطوعي بأنه: يمثل العمل التطوعي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المجتمعية عن طريق الوقوف جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية التي لا تستطيع تلبية كافة الاحتياجات والعمل التطوعي هو عمل إنساني قد يتم بشكل فردي أو جماعي أو مؤسسي يهدف إلى النهوض بالمجتمع وتحقيق أهدافه.
- ويعرفه بعضهم بأنه هو ذلك العمل الذي يختاره الإنسان ويكون الدافع هو خدمة الناس فقط وليس الحصول على الأموال أو الجاه أو حاجة شخصية يريد تحقيقها وإنما خدمة فئة من الناس أو الناس جميعاً من أجل تحقيق خدماتها.

المساهمات والجهود التطوعية المفضلة:

- تنوعت المساهمات التطوعية للمشاركين ما بين المساهمات بالإمداد المالي والعيني، وبالعمل والمشاركة في الأنشطة والحملات.

أسباب تراجع الإقبال على التطوع:

- يرجع البعض سبب قلة العمل التطوعي إلى أن الجميع يسعى إلى المردود المادي والظروف الحياتية اليومية.
- يربط بعض المشاركين تقلص العمل التطوعي وضعف روح الانتماء للأفراد في المجتمع المحيط بالجمعية والصندوق نظراً لعدم معرفة الأفراد بالجمعيات والصناديق، وعدم وضوح أهدافها وضعف الاعلان عن برامجها.
- هناك عدد كبير من المشاركين لم يتطوع قبلاً ولكن يرحب بالعمل التطوعي متى طلب منه ذلك. يرى البعض ان العديد من الجمعيات تفضل الاقارب والأصدقاء في العمل التطوعي ولا تقوم بتحفيز الآخرين واستقطابهم للمشاركة والتطوع.
- ويرصد آخرون مشاعر الغيرة والنفور بسبب التميز والابتكار والحماس الذي يتمتع بهم المتطوع، وخاصة الشباب، وبالتالي يصاب بالاحباط ويرحل.
- ويرصد بعضهم حالة من نفور الشباب وابتعادهم عن المشاركة والتطوع بسبب التدخلات السياسية والقيود التي تفرض على حماس الشباب ورغبتهم في التجديد والابتكار، والاستقلالية وتجاوزهم لحدود القيود والانصياع. الامر الذي يؤدي إلى افتقاد الشباب للذة الحرية ونشوة العمل التطوعي.

اقتراحات لتشجيع التطوع:

- يرى الغالبية أن التشجيع والتقدير المعنوي يعتبران من أهم وسائل التحفيز وشحن الهمم نحو العمل التطوعي والاخلاص فيه.
- يقترح البعض ضرورة الاعلان عن الاعمال التطوعية، وبكل الطرق، سواء باللوحات أو الاعلانات، أو غير ذلك من الوسائل لكي يتعرف الناس على هذه الاعمال وحجم احتياج المجتمع لها، والفائدة التي تعود على الفرد والمجتمع، بالإضافة إلى ضرورة أن يتعرف المواطن على كيفية المشاركة والعمل التطوعي.
- ما يقترح البعض دمج ثقافة التطوع في مناهج التعليم لأنه يؤثر في شخصية الفرد مما له دور في وبناء وتنمية وصل الشخصية، كذلك تتم دعوة الشباب وتكثيف الدعوات والتوعية بذلك، في اوقات فراغهم، وليس في اوقات الدراسة، وان يتم الاهتمام بالمدخل الديني للحث على التطوع وخدمة المجتمع.
- ويقترح البعض قيام الجمعيات الأهلية المتشابهة في الأنشطة والأهداف بالعمل معا في شبكة واحدة تتعاون وتتكامل معا لبناء وتنمية المجتمع، وذلك للقضاء على التنافس ودعم التكامل والشراكة.

الفصل التاسع..

الخلاصة العامة والتوصيات

حاولت هذه الدراسة أن تتلمس بعض المؤشرات حول الدور التنموي الذي تمارسه المنظمات الأهلية في البحرين والمراحل التي قطعتها في هذا المجال. وتوسلت في ذلك مجموعة من الأساليب تمثلت في:

1. الإطلاع على الوثائق والدراسات السابقة التي تمت في مجال المنظمات الأهلية العربية والإقليمية والمحلية.
2. جمع البيانات الكمية والنوعية من واقع وثائق المنظمات الأهلية ونشاطاتها.
3. تطبيق استبانة للمنظمات الأهلية وبلغت العينة 102 منظمة أهلية.
4. تطبيق استبانة لأفراد المجتمع، وصل عددها إلى 977 فرداً.
5. مقابلات جماعية مع المسؤولين في المنظمات الأهلية وبلغ عددهم 29 مسؤولاً.
6. مقابلات جماعية مع أفراد المجتمع بلغت 72 فرداً.

كما حرصنا على رؤية الدور الذي نحاول اكتشافه وتبين ملامحه الرئيسة من منظور تاريخي يضع في الاعتبار نشأة المنظمات الأهلية والدور الذي مارسه عند بدايات التأسيس وتطور هذه الدور في الوقت الحاضر.

أولاً: تاريخ العمل الأهلي:

لقد شهدت البحرين تأسيس أول منظمة أهلية في الخليج العربي سنة 1941 م حين تأسست أول جمعية خيرية إسلامية هي جمعية الإصلاح، كما شهدت تأسيس أول جمعية نسائية في الخليج هي جمعية نهضة فتاة البحرين عام 1953 م. ولقد شهد العقد الماضي 2001 - 2010 تنام كبير في عدد المنظمات لم يشهده من قبل فقد تضاعف عددها من 100 منظمة في بداية 2000 م إلى حوالي 300 منظمة أهلية في 2009 م

ثانياً: دور المنظمات الأهلية في نصوص الأهداف:

تم تحليل مضمون نصوص أهداف 138 منظمة أهلية وفرز احد عشرة مجالاً رئيساً ترد صراحة في أهداف هذه المنظمات وقد تم ترتيبها بحسب نسبة المنظمات الأهلية التي أوردت هذه المجالات في أهدافها وهي:

1. التوعية والإرشاد: معظم المنظمات (61.6%) يضع التوعية والإرشاد نصاً صريحاً في أهدافه.
2. تعزيز العلاقات والتعاون المؤسسي: تؤكد عليه 54.3% من مجموع المنظمات الأهلية.
3. الدراسات و النشر و التوثيق (38.4%).
4. التدريب والتمهين بنسبة (37%).
5. التعليم و التثقيف بنسبة (35.5%).
6. دعم مصالح وحقوق والدفاع عن حريات عامة بنسبة (35.5) ونجدها بصورة أكبر في نصوص أهداف المنظمات المهنية (62%).
7. توثيق العلاقات وفتح قنوات تواصل بنسبة (34%) ويلفت النظر في هذا المجال عدم وجوده في نصوص أهداف أي من المنظمات النسائية.
8. رعاية الأفراد بنسبة (29.7%) من مجموع المنظمات الأهلية.
9. تطوير و مراقبة أخلاقيات المهنة بنسبة (19%) و ترد بنسبة أكبر في المنظمات المهنية ولذلك تصل نسبة ورودها لدى هذه المنظمات إلى (65%).
10. الأعمال الخيرية و تحسين مستويات المعيشة بنسبة (13.8%).
11. حماية البيئة بنسبة (13%).
12. تمكين الفرد بنسبة لا تتجاوز (6%) فقط من مجموع المنظمات.

ثالثاً: دور المنظمات الأهلية طبقاً للواقع العملي:

3 - 1: تحسين مستوى المعيشة (مكافحة الفقر):

ويعتبر الدور التنموي للمنظمات الأهلية في هذا المجال في:

- التأهيل والتدريب في المهارات الفنية والعلمية التي يحتاجها سوق العمل.

احتل التدريب مكانة واضحة في جدول عمل المنظمات الأهلية وهو يشكل نشاطاً مستمراً لدى العديد منها. فمن جهة أولى هناك العديد من المراكز التي تديرها هذه المنظمات، ومن جهة ثانية، تنظم جمعيات أخرى دورات تدريبية متخصصة. كما تشغل جمعيات أخرى في مجالات اهتمامها وأهدافها سواء في تنظيم الدورات التدريبية لتنمية مهارات فنية أو علمية أو مهارات ذاتية أو اجتماعية أو أدبية أو غيره. وعلى الرغم من أهمية المجال التدريبي في تمكين الأفراد فإن أهداف الدورات التدريبية التي تنظمها المنظمات الأهلية تبقى في الإطار الضيق الذي يحصرها في إكساب المتدربين مجموعة من المهارات الفنية في مجال معين، لذلك فهي بحاجة إلى إطار استراتيجي ينظم أهدافها ويربطها مع احتياجات سوق العمل ودعمها فنياً ومالياً من قبل الجهات المختصة، والأهم من كل ذلك حصول الدورة والمتدربين على اعتماد من هذه الجهات يمكن المتخرجين منها من الحصول على فرصة عمل مناسبة.

- توفير فرص عمل تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة وتخفيض مستوى الاعتماد على المساعدات والمعونات.

تدير المنظمات الأهلية مجموعة من المراكز والمؤسسات التي توفر فرص عمل عديدة وتخدم فئات مختلفة في المجتمع. وقد أجرت الدراسة مسحاً على 24 مركزاً أو مؤسسة منها، تبين أنها توفر 370 وظيفة منها 250 للبحريين. كما نجحت بعض المنظمات في مشروعات لتمكين فئات المجتمع المحتاجة ونخص بالذكر مشروع الضيافة لجمعية أوائل النسائية ومشروعات لتطوير الحرف التقليدية الصغيرة لمجموعة من المنظمات النسائية والصناديق الخيرية.

هذه المشروعات تبقى جهوداً فردية تقوم بها كل منظمة بحسب توجهاتها ورؤيتها لاحتياجات المنطقة السكنية التي تخدمها أو البلد، وهي كما يلاحظ تفتقد عنصر التنسيق والتعاون بين المنظمات التي تمارس نشاطاً متشابهاً، أن هناك جانب تغفله المنظمات الأهلية خاصة في المشروعات الإنتاجية وخاصة تلك التي تساهم في خلق فرص عمل للبحريين ومجالات عمل جديدة يحتاجها الاقتصاد الوطني وهو افتقار الإطار القانوني الذي يحمي المشروع (القوى العاملة والإنتاج) من المنافسة الخارجية.

3 - 2: تحسين نوعية الحياة: ويدخل ضمن هذا المجال:

1. التعليم والتثقيف والتوعية: مما تم عرضه يتبين عمق الدور الذي تمارسه المنظمات الأهلية في المجال التعليمي والثقافي، ولكن الصعوبة في لعب هذا الدور تكمن في صعوبة قياس مردود العمل في هذا المجال إلا على المستوى الطويل الأمد. ومن جهة ثانية فإن هذين المجالين - التعليم والثقافة - يستهلكان موارد مالية ضخمة ويتطلبان كفاءات بشرية مؤهلة ليس من السهل توفيرها، وإذا ما تم توفيرها فليس هناك ضمان باستمرار توفرها على المدى الطويل. فمثلاً في المجال التعليمي لا يتجاوز عدد الفئات المستفيدة من المراكز التخصصية التعليمية للفئات الخاصة 400 طفل وطفلة في عام 2008، بينما تبلغ تكلفة التشغيل لهذه المراكز من رواتب وخدمات تشغيل واستشارات حوالي مليون و125 ألف دينار بحريني في السنة، وهذا يعني تكلفة للطالب الواحد تصل إلى 2800 دينار في السنة تقريباً، وهي تكلفة عالية جداً بالنظر إلى تكلفة التعليم للطالب السوي في المدارس العادية¹⁴ والمقدرة بحوالي 1600 دينار بحريني. أما بالنسبة للجانب الثقافي فيلاحظ أن جهود المنظمات الأهلية تتركز في عقد المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات التثقيفية، وهي في ذلك تتوجه كما يبدو

14 - تم حساب تكلفة الطالب في المدارس الحكومية عن طريق قسمة مصروفات التربية خلال عام 2008 وقدرها 198 مليون دينار بحريني على عدد الطلبة في عام

2008/2009 وقدره 125 ألف طالب وطالبة.

ii. الصحة العامة وحماية البيئة: تنشط معظم الجمعيات المتخصصة في الصحة والبيئة في مجالات التوعية والإرشاد والتي يتم تنفيذها بأساليب مختلفة مثل المخيمات، المحاضرات التثقيفية، المعارض، توزيع الكتيبات والنشرات التوعوية. إلا أن هذه الجهود تبقى جهوداً على مستوى كل منظمة على حدة، وينقصها التكامل والتنسيق خاصة في المجالات الواحدة أو المشتركة.

iii. خدمات الرعاية الاجتماعية: وتشمل خدمات كبار السن، والفئات الخاصة، وخدمات رعاية الطفولة والأمومة. على الرغم من كثافة البرامج المقدمة من المنظمات الأهلية وتنوعها تبقى ملاحظاتنا السابقة حول افتقاد التعاون والمشروعات المشتركة بين المنظمات الأهلية نفسها،

3 - 3: الدفاع عن الحقوق وحماية الحريات العامة:

لا شك أن النشاطات التي تم عرضها تعكس وعي المسؤولين في المنظمات الأهلية بأهمية هذا الدور وإدراكهم لعمق مسؤولياتهم تجاه مجتمعهم، كما يعكس الجو الانفتاحي والديمقراطي الذي بدأ يسود في المجتمع البحريني.

رابعا: تحليل استبانة المنظمات الأهلية:

4 - 1: الخدمات والبرامج والمشروعات التي تقدمها المنظمات الأهلية لأفراد المجتمع: تضمنت الخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية أربعة مجالات:

- المساعدات العينية والمالية: تأتي هذه المساعدات في مقدمة اهتمامات المنظمات
- برامج التوعية والإرشاد.
- خدمات التعليم والتدريب: (71%) تقدم خدمات تدريب أو تعليم.
- خدمات ثقافية: أن 67 منظمة أهلية بنسبة 74.5% تقدم برامج ثقافية للمجتمع.

4 - 2: المشروعات التنموية التي تديرها المنظمات الأهلية: وتضمنت ستة أنواع من المشروعات:

- إنتاجية أو خدماتية ذات شخصية اعتبارية واضحة.
- إنتاجية أو خدمية ليس لها شخصية اعتبارية.
- فردية مدعومة من قبل المنظمة.
- رعاية اجتماعية لأفراد المجتمع.
- برامج قصيرة الأجل.
- برامج بغرض الدعم المالي لمشروعات وبرامج المنظمة.

4 - 3: التعاون بين المنظمات الأهلية: يتم في الغالب بين تلك التي تعمل في مجال واحد، وينحصر في الأنشطة والمشروعات والفعاليات وفي برامج التدريب، ويقبل في المشروعات التنموية.

4 - 4: التعاون مع القطاع الحكومي: يتم في الغالب مع ثلاث جهات رئيس هي: وزارة التنمية الاجتماعية (32% من المنظمات الأهلية) ووزارة الصحة (22%) ووزارة التربية والتعليم (22%) في الأنشطة والفعاليات.

4-5: فعالية المنظمات الأهلية على مستوى خدمة المجتمع

ترى غالبية المنظمات (56%) أنها حققت عائداً ملموساً من تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للأفراد أو للأسر (من تعليم أو صحة أو غيرها). كما تأتي معالجة القضايا الاجتماعية أو الاقتصادية المختلفة في المجتمع مثل البطالة أو الفقر أو المشكلات الأخلاقية في المجتمع في المرتبة الثانية (49% من المنظمات الأهلية تعالج هذه القضايا بشكل ملموس كما تقول). وتأتي في المرتبة الثالثة قضية تحسين مستويات المعيشة للأفراد (46% من المنظمات الأهلية).

4-6: القضايا والاهتمامات المستقبلية:

هناك تسع قضايا رئيسة خاصة بالمجتمع تشغل اهتمامات المنظمات الأهلية في الفترة القادمة. تتلخص هذه القضايا في تحسين مستويات المعيشة من مسكن ومأكل وغيره (23% من مجموع القضايا المستهدفة)، والتوعية والإرشاد والتوجيه (21%)، التدريب بنسبة 9% من مجموع القضايا التعليم بنسبة 11.6%، الدفاع عن الحقوق بنسبة 15.4% من المجموع، الخدمات الصحية (9% من المجموع)، توفير فرص عمل ولا يتجاوز عدد القضايا التي تقع في هذا المجال سوى 9 قضايا (منظمات) وأخيراً الخدمات الثقافية حيث تقع في آخر القضايا التي تشغل ذهن المنظمات الأهلية بنسبة لا تتجاوز 5%.

خامساً: تحليل المقابلات مع المسؤولين في المنظمات الأهلية

5-1: الدور التنموي: وعي المشاركين بالدور التنموي للمنظمات الأهلية ولكن لا توجد مؤشرات واضحة على ممارسة هذا الدور من قبل أعضاء المنظمات الأهلية وذلك نتيجة لنقص معرفتهم وخبراتهم في ممارسة هذا الدور، وكذلك عدم توافر الخبرات المتخصصة في تأهيل الجمعيات للقيام بدور فاعل في تنمية المجتمع.

5-2: التنسيق والشراكة: وعي المشاركين بأهمية وضرورة التعاون والتنسيق والشراكة بين المنظمات الأهلية بعضها البعض، ولكن صور التعاون بين المنظمات الأهلية بعضها البعض على أرض الواقع محدودة وغير منظمة وغير مخططة وليس لها نتائج واضحة وذلك نتيجة لنقص معرفتهم وخبراتهم في عملية تكوين الشبكات أو الاتحادات وعدم قدرتهم على تحديد وتقسيم أدوارهم ومسئولياتهم في تلك الشبكات والاتحادات،

5-3: المساهمة في حل القضايا والمشكلات الاجتماعية: تعتمد المنظمات الأهلية على قدراتها وإمكانياتها الذاتية المحدودة في المشاركة في حل المشكلات والقضايا الاجتماعية الحيوية مثل مشكلة انتشار البطالة ونقص فرص العمل وأيضاً قضية تمكين المرأة وتأهيلها للمشاركة في العمل العام وكذلك تأهيل الشباب وربطهم بسوق العمل وكذلك تأهيل المعوقين وتمكينهم من الاندماج في الحياة العامة.

5-4: العمل التطوعي: غياب المفهوم الصحيح للعمل التطوعي عن أعضاء المنظمات الأهلية وظهر ذلك من خلال اقتراح بعض المشاركين بأن توافق الجهات المعنية على تفرغهم كل الوقت من وظائفهم وأعمالهم حتى يمكنهم القيام بالعمل التطوعي في المنظمات الأهلية.

سادساً: تحليل استبانة أفراد المجتمع

أن المستفيدين من الخدمات ذات المردود الطويل الأجل أكبر من تلك الخدمات ذات المردود القصير المتمثل في المساعدات المالية والعينية (28.5%) للأولى مقابل (23.4%) للثانية. ويعكس ذلك نشاطاً للمنظمات الأهلية على مستوى تنمية المجتمع و بالتالي محاولة منها في التحول من الدور الخيري الرعوي إلى الدور التنموي المنشود.

ومن أحد النتائج المهمة والملفتة للنظر في هذا الفصل هو انخفاض مستوى الانتساب للمنظمات الأهلية بين أفراد المجتمع فهي لم تتعد 19.6% من مجموع أفراد العينة وتتركز في المنظمات الإسلامية ومنظمات الفئات الخاصة الاجتماعية والصناديق الخيرية.

سابعاً: تحليل المقابلات مع أفراد المجتمع:

7 - 1 : المعرفة بالخدمات والمشروعات والبرامج المقدمة: غالبية المشاركين يعرفون الصناديق الخيرية والمنظمات الأهلية، ويرون

أنها من الممكن أن تقوم مهم وفاعل في تنمية المجتمع وتحسين مستوي معيشة أفراد

7 - 2: العمل التطوعي والمساهمة في المنظمات الأهلية: أبدي المشاركون استعدادهم للتطوع بالوقت والمال مع المنظمات الأهلية للمساهمة في تلبية احتياجات الأسر الفقيرة والمحتاجة في المجتمع.

التوصيات والمقترحات:

1. لقد تبين من هذه الدراسة بعض المؤشرات المهمة على ولوج المنظمات الأهلية لساحة الدور التنموي، ومحاولات جادة ومبادرات فعالة في تقديم خدمات فاعلة تمس الاحتياجات الأساسية للمجتمع. ولكن المحاولات المبذولة حتى الآن تبقى متواضعة وتفتقد التخطيط الاستراتيجي الطويل الأمد، حيث إن هذه المنظمات تعتمد على استشعارها لاحتياجات المجتمع وليس الدراسات المسحية الجادة، كما أنها تفتقد دون ضمان وجود تمويل مستقر وثابت لها يضمن الاستمرارية والبقاء. كل هذا يدعو إلى وقفة جادة لتطوير أداء المنظمات الأهلية في مجال التخطيط الاستراتيجي وإدارة المشروعات وجذب التمويل وتحسين آليات وأدوات الحكم الداخلي وغيرها مما يمكنها من إدارة مشروعات تنموية جادة قادرة على البقاء والمشاركة بفاعلية في عملية التنمية وصنع القرار.

2. من الواضح أن غالبية المنظمات الأهلية في البحرين تعاني من قصور واضح في الإمكانيات البشرية والمادية والمالية، كما أن كثير منها اشتكى من ضعف الدعم المقدم من القطاعين الحكومي والخاص. وعلى الرغم من أن وزارة التنمية الاجتماعية تنفذ برنامج الدعم المالي للمشروعات التنموية لهذه المنظمات وهو برنامج سنوي متاح لجميع المنظمات الأهلية في البحرين ويستقطب دعماً من القطاع الخاص كذلك، فإن محدودية الموارد المالية المتاحة في هذا البرنامج، فضلاً عن زيادة عدد المشروعات المتقدمة للمنح كل عام يخفف من قيمة المنحة الممكن تقديمها لكل مشروع. وعليه فإن المقترح في هذه الدراسة هو دراسة المشروعات التنموية الرائدة التي تنفذها المنظمات الأهلية وتقييم مردودها الفعلي على المجتمع والاقتصاد ووضع برامج دعم فني ومالي لهذه المشروعات تضمن استمراريته وحسن إدارتها.

3. تحسين نوعية البرامج والمشروعات والأنشطة التي تقوم بتخطيطها وتنفيذها المنظمات الأهلية لتكون برامج ومشروعات وأنشطة تنموية لها صفة الاستمرارية وتعمل على تمكين أفراد المجتمع وتحسين مستوي معيشتهم مما يؤدي إلى مشاركتهم بفاعلية في الشأن العام.

4. نشر المفهوم الصحيح للعمل التطوعي بين أعضاء المنظمات الأهلية وأفراد المجتمع واعتماد آليات وأدوات لتشجيع وترسيخ مبادئ العمل التطوعي في المجتمع البحريني بجميع فئاته وطوائفه لتشجيع وجذب واستقطاب المتطوعين وانضمامهم للمنظمات الأهلية حيث أنهم يمثلون المورد الرئيس ورأس المال للمنظمات الأهلية الذي يضمن وجودها واستمراريتها.

5. تشجيع قيام الشراكة والتشبيك بين المنظمات الأهلية بعضها البعض وتشجيع تخطيط وتنفيذ مشروعات مشتركة فيما بينها وتبني تقديم الدعم الفني والمالي لهذا النوع من الشراكة، وتشجيع المنظمات الأهلية على التنسيق والتعاون فيما بينها في مجال تنفيذ الأنشطة والفعاليات وتسهيل كافة الإجراءات الإدارية لها في سبيل ذلك.

6. بناء علاقات فعالة بين المنظمات الأهلية ومنظمات القطاع الخاص والذي يعتبر أحد أهم روافد التمويل المحلية لقطاع المنظمات الأهلية في المجتمع البحريني، من خلال إيجاد آليات لتشجيع المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص تجاه تحسين مستوى معيشة المواطنين في البحرين، وبالتالي فإن علاقة التعاون بين المنظمات الأهلية والقطاع الخاص تمثل فرصة جيدة يمكن استثمارها إيجابيا في تخطيط وتنفيذ مشروعات تنمية المجتمع.

7. اعتماد آليات عمل مستمرة تضمن التنسيق والتعاون وتبادل الحوار والخبرات بين المنظمات الأهلية والقطاع الحكومي مثل تنظيم المؤتمرات السنوية والمعارض، وتوسيع دائرة مجال إدارة المشروعات الخدمية الاجتماعية من قبل المنظمات الأهلية.

المصادر العلمية References

1. الصايغ، جعفر (2006) تأثير التنمية الاقتصادية على البعد الاجتماعي في مملكة البحرين. في: وزارة التنمية الاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا). المؤتمر الوطني السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين: الرؤية والتطبيق. إبريل 2006 م.
2. الطراح، علي أحمد (2006) العولمة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، الجمعيات التطوعية: دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً. في: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية 43. المجتمع المدني في دول مجلس التعاون: مفاهيمه ومؤسسته وأدواره المنتظرة. ص ص: 98 - 171.
3. القصاب، محمود، (2000 م). واقع العمل التطوعي وجذوره التاريخية. في: مجلة العروبة، العدد الخامس عشر - أغسطس 2000 م. المنامة: البحرين.
4. النجار، باقر (2006) السياسات الاجتماعية: قراءة في تجربة البحرين. في: وزارة التنمية الاجتماعية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا). المؤتمر الوطني السياسات الاجتماعية في مملكة البحرين: الرؤية والتطبيق. إبريل 2006 م.
5. النجار، سبيكة (2000 م). واقع العمل التطوعي وجذوره التاريخية. في: مجلة العروبة، العدد الخامس عشر - أغسطس 2000 م. المنامة: البحرين.
6. السوري، إبراهيم (2006). نحو دور تنموي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون الخليجي. في: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي. سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية 43. المجتمع المدني في دول مجلس التعاون: مفاهيمه ومؤسسته وأدواره المنتظرة. ص ص: 219 - 289.
7. جمعية رعاية الطفل والأمومة (1995). العمل التطوعي بين الصعوبات والتحديات. مؤتمر العمل التطوعي النسائي الخليجي الأول: جذور تاريخية. الإتحاد الكويتي للجمعيات النسائية، الكويت: 16 - 18 ديسمبر 1995 م.
8. سرحان، منصور محمد (2004) جمعية رعاية الطفل والأمومة في عامها الخمسين 1953-2003 م. جمعية رعاية الطفل والأمومة.
9. غلام، فريدة (2000 م) الإسهام النسائي التطوعي. في: مجلة العروبة، العدد الخامس عشر - أغسطس 2000 م. المنامة: البحرين.
10. قنديل، أماني (1998) المنظمات الأهلية في الوطن العربي، المؤتمر القومي العربي الثامن، حال الأمة العربية.
11. قنديل، أماني (أ) (2009) الدور التنموي لمنظمات المجتمع المدني من الخيرية إلى التمكين. سلسلة أدلة التوعية والتثقيف في بناء قدرات منظمات المجتمع المدني الأهلي (2). الرياض: مؤسسة الأميرة العنود الخيري و والبحرين: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
12. مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية (1987). دليل العمل الاجتماعي التطوعي في دول الخليج العربية.
13. وزارة التنمية الاجتماعية (2006) الشراكة بين الحكومة والمنظمات الأهلية في مملكة البحرين. البحرين: وزارة التنمية الاجتماعية.

الملاحق..

الملحق رقم (1)

دراسة مدى استفادة المجتمع من العمل التطوعي

مايو 2009 م

استبانة المسؤولين في المنظمات الأهلية

يجيب عن هذه الاستبانة رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس

حضرة الأستاذ رئيس مجلس إدارة جمعية ----- المحترم

تحية طيبة ومزيد من الاحترام،،،

فأفيدكم علماً بأن المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية يجري في الوقت الحاضر دراسة مسحية ميدانية حول «مدى استفادة المجتمع المدني من العمل التطوعي» وتحتاج مثل هذه الدراسة إلى تطبيق استبانة للمسؤولين عن إدارة العمل الأهلي التطوعي (المنظمات الأهلية) للتعرف على رأيهم وخبراتهم في هذا المجال. وستعتبر المعلومات التي ستقدمونها في هذه الاستبانة مصدراً أساسياً من مصادر البيانات التي ستبني عليه نتائج الدراسة مؤكداً لكم أنها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط وأنكم غير ملزمين بالإدلاء بأي معلومات ترون الاحتفاظ بها وعدم نشرها. وعليه فنرجو التكرم بتسهيل مهمة المركز في هذا المجال ومساعدة الباحث المرسل من قبلنا في تطبيق الاستبانة والحصول على البيانات المرتبطة بها.

نشكر لكم حسن استجابتكم وتعاونكم خدمة للبحث والتطوير في مملكة البحرين،

وتقبلوا خالص التقدير والاحترام،،،

الهدف من البحث: يهدف البحث إلى:

1. كشف مجالات العمل التطوعي التي تقدمها المنظمات الأهلية للمجتمع البحريني، ومدى ارتباطه باحتياجات هذا المجتمع وألويات التنمية فيه.
2. التعرف على التحديات والمشكلات التي تواجه العمل التطوعي الذي تقوم به المنظمات الأهلية في البحرين.

أجزاء الاستبانة: تتكون هذه الاستبانة من جزأين أساسيين :
الأول: بيانات خاصة بالمنظمة وعملها ونشاطاتها الفعلية خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية، ويمكنكم تقديم أي وثائق أو تقارير تجيب عن أسئلة هذا الجانب مع التأكيد لكم بأنها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

الثاني: أسئلة خاصة بآليات العمل التطوعي في المنظمة والذي يعبر عن رؤيتكم وخبرتكم في هذا المجال. وهذا الجزء سيقدم لنا صورة مهمة عن تصوراتكم والخدمات التي تقدمها المنظمات الأهلية والفئات المستفيدة من هذه الخدمات ويكشف لنا آلية العمل في هذا المجال.

أولاً: بيانات أساسية:

- 1: اسم المنظمة: -----
- 2: تاريخ التأسيس: شهر ----- سنة -----
- بيانات رئيس المجلس:
- 3: العمر تقريبا: -----
- 4: مستوى المؤهل العلمي: -----
- 5: الوظيفة الحالية: موظف متفرغ للعمل الأهلي
- 6: عدد الدورات التي انتخب فيها رئيسا لمجلس الإدارة:
بيانات الأعضاء:
- 7: عدد الأعضاء في مجلس الإدارة: ذكور ----- إناث -----
- 8: عدد أعضاء الجمعية العمومية (الفاعلين): -----
- 9: مقر المنظمة: مؤقت دائم
- 10: ملكية المقر: ملك إيجار أخرى (تذكر)
- 11: إمكانيات الاستخدام للمقر: العمل الإداري أنشطة وفعاليات أخرى (تذكر)
- 12: عدد الموظفين بأجر في المنظمة: عمل دائم: ----- عمل جزئي -----

الجزء الأول : بيانات خاصة بالمنظمة وعملها ونشاطاتها الفعلية

13: ما هي الخدمات التي تضعها المنظمة بشكل دائم ضمن خططها السنوية:

مساعدات (حدد):
 مالية لتحسين مستوى المعيشية مساعدات ترميم وبناء
 مساعدات علاج مساعدات تعليم مساعدات عينية
 أخرى (حدد)-----

توعية وإرشاد للمجتمع
 صحية أسرية بيئية دينية
 حقوقية أخرى (حدد)-----

تدريب وتعليم (حدد):

شافية (حدد):

خدمات أخرى (حدد):

14: إذا كانت المنظمة تقدم برامج أو مساعدات لأفراد المجتمع، هل يمكنكم تزويدنا ببيانات عن حجم هذه المساعدات في السنة الأخيرة؟ وعدد المستفيدين من الأفراد أو الأسر؟
(البيانات ستبقى سرية وستستخدم لأغراض البحث فقط).

عدد الأفراد المستفيدين: -----
 عدد الأسر المستفيدة: -----
 الكلفة المالية لهذه البرامج أو المساعدات للسنتين الماضيتين:
----- 2007 ----- 2008

15: ما هي أهم البرامج أو الخدمات التي استفاد منها أفراد المجتمع في الثلاث سنوات الماضية؟

مشروع تنموي يقدم خدمة أساسية للمجتمع يتصف بالاستمرارية ويدخل يمكنه من تغطية نفقاته (أذكر اسم المشروع / المشروعات	نشاطات وفعاليات مستمرة أو غير مستمرة تقدم خدمة للمجتمع تغطي نفقاتها من ميزانية المنظمة أو من مصادر الدعم المختلفة في المجتمع

16: كيف تصنف مصادر التمويل التالية للميزانية السنوية للمنظمة؟

مصدر التمويل	سنوي ومستقر	غير مستقر	نادر	غير متوفر
التبرعات من أهل الخير				
اشتراكات الأعضاء				
دعم القطاع الحكومي				
دعم مؤسسات القطاع الخاص				
تمويل ذاتي (مشروعات ومؤسسات تديرها المنظمة				
أخرى (حدد)				

17: ما هي الفئة التي تستفيد مباشرة وبشكل مستمر (دائم) من الخدمات التي تقدمها المنظمة؟

- جميع أفراد الأسرة
 المرأة (أرملة - مطلقة...)
 كبار السن من الجنسين
 الأطفال (أقل من 15 سنة)
 الشباب (15 سنة - 24 سنة)
 العاطلين عن العمل
 المعاقين (حدد) -----
 فئات أخرى (حدد): -----

18: ما هي المنطقة الجغرافية التي تتركز بها خدمات المنظمة:

- الحد
 المحرق
 المنطقة الشمالية
 مدينة عيسى والمنطقة الوسطى
 المنطقة الغربية
 المدينة
 الرفاع
 المنطقة الجنوبية
 جد حفص
 مدينة حمد
 جميع المناطق

19: في السنوات الثلاث الماضية هل تطور أو تغير نوع الخدمات التي تقدمها المنظمة لأفراد المجتمع؟ وكيف؟ هل هناك خدمات ألغيت مثلاً؟ وأخرى استجدت؟ وما هي؟ ولماذا حدث هذا التطور/ أو التغيير؟

20: ما هي أهم الوسائل والأدوات التي تستخدمها المنظمة في تحديد برامجها ونشاطاتها (أذكر أهم ثلاث وسائل):

- دراسة حالات فردية معمقة
- دراسة مسحية ميدانية للمجتمع
- استطلاع آراء الأعضاء وأفراد المجتمع
- تحسس الحاجات من خلال التواصل الاجتماعي
- استشارة الجهات الحكومية المعنية أو المختصين في المجتمع.
- ما ينشر في وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة من قضايا ومشكلات.

21: هل سبق أن قطعت أو توقفت المنظمة عن تقديم أي خدمة / خدمات للمجتمع؟

- نعم لا

22: ما هي الخدمة / الخدمات التي تأثرت بذلك؟

23: ما أسباب التوقف عن تقديم الخدمة / الخدمات؟

- ضعف الإقبال من أفراد المجتمع
- ضعف الموارد المالية المتاحة.
- وجود أولويات أخرى.
- أسباب إدارية أو تنظيمية.
- أخرى (حدد)-----

24: ضع علامة ✓ أمام اللجان العاملة في المنظمة وعدد أعضائها؟

اللجنة عدد الأعضاء

- لجنة العلاقات العامة وإعلام -----
- لجنة الإعلام -----
- لجنة المتطوعين -----
- اللجنة النسائية. -----
- لجنة (أو لجان) الأنشطة والفعاليات المختلفة. -----
- لجنة دراسات وبحوث -----
- لجنة استقطاب الموارد -----

□ أخرى : -----

25: هل تتعاون المنظمة مع أي منظمة (جمعية - صندوق خيري) أخرى في مجال تقديم وتنظيم الخدمات (داخل أو خارج البحرين)؟

□ نعم □ لا

26: ما هي هذه المنظمات؟ وما هي الخدمات التي يتم التعاون معها؟

اسم المنظمة (الجمعية / الصندوق...) نوع الخدمة

-----	-----
-----	-----
-----	-----
-----	-----
-----	-----

27: هل هناك أي نوع من التعاون في تنفيذ الأنشطة والبرامج بين المنظمة والجهات الحكومية؟

□ نعم □ لا

28: ما هي الجهات والمؤسسات الحكومية التي تشترك معها المنظمة في تنفيذ الخدمات أو البرامج سواء

(يتضمن ذلك الدعم المالي والمادي)؟ أذكر هذه الجهات ونوع التعاون ومدى فعاليته في رأيك؟

الجهة	نوع التعاون (مشروع - فعالية - نشاط...)	مدى فعاليته (ممتاز - جيد - رديء)

الجزء الثاني: رأي المسؤولين في المنظمات الأهلية وخبرتهم في العمل التطوعي

29: في الثلاث سنوات الماضية ما هو - في رأيك - العائد الملموس من قبل المجتمع الذي حققته المنظمة / الجمعية أو الصندوق منذ تأسيسها ؟

مجال الخدمات	ضع علامة ✓	30: أذكر نوع أو مجال الخدمة بالضبط
إبراز قضية اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها (البطالة - الفقر - انحرافات سلوكية...).		
تحسين مستوى المعيشة للأفراد (الدخل - المسكن - المأكل).		
توفير خدمة أو رعاية اجتماعية لأحد أو بعض أفراد المجتمع (صحية أو تعليمية...).		
تأمين خدمة أو رعاية دائمة لفئات معينة في المجتمع (معوقين - مرضى بالسكندر - مسنين... الخ).		
تأسيس مشروع تنموي دائم يخدم المجتمع (مؤسسة أو مركز أو روضة...).		
حماية / أو الدفاع عن حقوق والتعريف بها.		
حماية البيئة.		
مجالات أخرى: حدد		

31: ما هي القضايا التي تعمل على وضعها على جدول اهتمامات الجمعية في الفترة القادمة؟ أذكر ثلاثة قضايا على الأقل.

1. _____
2. _____
3. _____

32: مما لا شك فيه أن كل منظمة تواجه صعوبات ومشكلات قد تحد من نوع وحجم ومستوى الخدمة التي

تقدمها للمجتمع، كيف ترتب الصعوبات التالية حسب الأهمية:

انحسار الرغبة في العمل التطوعي.

ضعف الموارد المالية.

عدم كفاية الدعم من القطاعين الحكومي والخاص.

ضعف التنسيق بين المنظمات الأهلية في مجال المشروعات والأنشطة.

قلة خبرة العاملين في المنظمات الأهلية بالعمل الأهلي المؤسسي والمنظم.

عدم توفر مقر ملائم للمنظمة تدير فيه أعمالها ونشاطاته.

33: هل تعتقد أن من حق المجتمع المدني الأهلي (الأفراد والمؤسسات المدنية) أن يحاسب المنظمة على

الخدمات التي تقدمها - نوعا وكما.

نعم لا

34: هل تعتقد أن من حق الجهة الحكومية التي تشرف على شؤون المنظمات الأهلية أن تقيم وتحكم على

عمل المنظمة وبالتالي محاسبتها على نوع وحجم الخدمات التي تقدمها؟ ولماذا؟

نعم لا

نائب الرئيس.

المجيب عن الاستبانة: رئيس مجلس الإدارة

توقيع المجيب عن الاستبانة: -----

----- الباحث:

----- التاريخ:

الملحق رقم (2)

دراسة مدى استفادة المجتمع من العمل التطوعي

مايو 2009 م

استبانة أفراد المجتمع

البيانات التي ستدلي بها في هذه الاستبانة ستستخدم فقط لأغراض البحث

الهدف من الاستبانة:

هذه الاستبانة هي إحدى أدوات البحث الذي ينفذه المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية (الجمعيات الأهلية والصناديق الخيرية) تحت مسمى " مدى استفادة المجتمع من العمل التطوعي في البحرين ". ويهدف هذا البحث بالدرجة الأولى إلى: كشف مجالات العمل التطوعي التي تقدمها المنظمات الأهلية للمجتمع البحريني، ومدى ارتباطها باحتياجات هذا المجتمع وألويات التنمية فيه. ويعتمد المركز الوطني لدعم المنظمات الأهلية كثيرا على استجاباتكم الكريمة واهتمامكم بالإجابة عن أسئلة هذه الاستبانة في كشف الواقع وإبراز قدرات القطاع الأهلي ودوره في المجتمع والأساليب التي يستخدمها لتقديم خدماته المختلفة.

أولا بيانات تعريفية:

- 1: الجنس : ذكر أنثى
- 2: العمر: 16 - 20 سنة 21 - 30 سنة 31 - 40 سنة 41 - 50 سنة أكبر من 50
- 3: الحالة الاجتماعية: عازب متزوج أرمل
- 4: الحالة الأسرية: رب أسرة طالب.
- 5: المستوى التعليمي: قبل الثانوي ثانوي أو ما يعادله جامعي فما فوق
- 6: الحالة المهنية: موظف يبحث عن عمل
- 7: الجنسية: بحريني عربي
- 8: منطقة السكن: -----
- 9: عدد أفراد الأسرة المعيشية (الأفراد المشتركون في المسكن والمأكل): -----
- 10: مستوى دخل الأسرة المعيشية المنتظم: أقل من 200 دينار شهريا 200 - 500 دينار شهريا 500 - 1000 دينار شهريا أكثر من 1000 دينار

الجزء الأول: الخدمات ذات الطابع التنموي الطويل الأمد

يقع ضمن هذه الخدمات:

1. برامج التعليم الأساسي متضمنة تعليم القرآن ودروس التقوية وبرامج محو الأمية ... الخ.
2. برامج التدريب المهني أو الفني (مثل التدريب على الكمبيوتر - النجارة - حرف أخرى ..) التي تساعد على اكتساب مهارات فنية أو مهنية لها علاقة بمهنة وتساهم في زيادة فرص الحصول على عمل.
3. برامج الإرشاد والتوعية بالقضايا المختلفة (كأضرار التدخين والمخدرات - الوقاية أو المعالجة من الأمراض المزمنة كالسكري والسكر - العنف ضد المرأة أو الطفل - الحقوق الإنسانية - حماية العمال ...).
4. مراكز الإيواء والمساندة الاجتماعية.
5. توفير فرص عمل سواء في مؤسسات المنظمة والمراكز التابعة لها أو في غيرها.

الأسئلة في هذا الجزء تتعلق بما سبق أو ما يقع في إطاره من خدمات ذات مردود طويل الأجل.
11: من الخدمات المشار إليها أعلاه هل حصلت أو استفدت أنت أو أحد أفراد أسرتك من أية خدمة تقدمها أحد المنظمات الأهلية في البحرين.

لا

نعم



12: أذكر بالتحديد الخدمة التي حصلت عليها؟ والجمعية أو الصندوق الذي قدمها لك.

نوع البرنامج	عدد البرامج	حدد مجال الخدمة بالضبط	من من أفراد الأسرة حصل على هذه الخدمة	الجمعية / الصندوق الذي قدمها لك
برامج تعليم أساسي				
برامج تدريب فني أو مهني.				
برامج إرشاد وتوعية بقضية مهمة.				
إيواء أو مساندة اجتماعية. (حدد نوع الخدمة):				
توفير فرصة عمل دائمة				
أخرى (حدد)				

13: ما رأيك في مستوى الخدمات التي حصلت عليها؟

ممتاز جيد مقبول ضعيف

14: هل حصلت على مردود إيجابي من أية خدمة ذكرتها فيما سبق؟

نعم لا

15 : ما هو هذا المردود:

- تحسين مستوى التحصيل الدراسي.
- الحصول على فرصة عمل.
- الإلمام بمهارة في مجال مهني جديد.
- الوعي بقضية / قضايا كنت تجهلها سابقا.
- تغيير سلوك سلبي معين (ترك التدخين - مواظبة على الصلاة - ترك رفاق السوء...).
- أخرى : _____

16 - ما مدى حاجتك في الوقت الحاضر للحصول على خدمة من الخدمات السابقة (ذات المردود التنموي الطويل الأجل)

لا أحتاجها	بدرجة متوسطة	بدرجة ملحة	نوع البرنامج
			برامج تعليم أساسي
			برامج تدريب فني أو مهني.
			برامج إرشاد وتوعية بقضية مهمة.
			إيواء أو مساندة اجتماعية. (حدد نوع الخدمة):
			توفير فرصة عمل دائمة
			أخرى : حدد.....

الجزء الثاني: العلاقة بالمنظمات الأهلية.

17: هل أنت عضو منتسب في أي جمعية أو صندوق خيري؟

لا (انتقل للإجابة عن السؤال 29)

نعم

18: ما هي: -----
19: في أي عام انتسبت لها: شهر ----- عام -----
20: لماذا انتسبت لهذه الجمعية؟

21: هل سبق أن تقدمت بطلب للحصول على خدمة /خدمات من أي منظمة أهلية في البحرين ولم تحصل عليها؟

لا

نعم

22: ما هي هذه الخدمة التي طلبتها؟ وما هي الجمعية التي رفضت طلبك؟

23: هل أفادتك الجمعية بأسباب الرفض؟

لا

نعم

24: وهل اقتنعت بهذه الأسباب؟

لا

إلى حد ما

نعم

25: هل تمكنت من تحقيق طلبك أو حاجتك من أية جهة أخرى؟

لا

نعم

26: من هي هذه الجهة:

27: هل تقوم أنت أو أحد أفراد أسرتك بتقديم مساهمات مالية أو عينية لأحد جمعيات أو صناديق المجتمع المدني؟

لا

نعم

28: ما نوع هذه المعونات التي تقدمها؟

أثاث أو أجهزة ...

ملابس وما يرتبط بها

أموال

أخرى

29: ما مدى تكرار تقديمك لهذه المعونات:

- دوري أو متكرر.
 أوقات الأزمات الإنسانية.
 حين الطلب (نداء أو حملة تبرعات من الجمعية)

30: إلى أي حد تعتقد بأهمية الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في البحرين؟

- مهم جدا
 مهم لفئات معينة فقط (ما هي؟) -----
 مهم لأداء خدمات معينة فقط (حدد):-----
 غير مهم (لماذا؟) -----

الجزء الثالث : الخدمات الأساسية الخيرية ذات الطابع القصير الأجل

يفع ضمن هذه الخدمات:

1. المساعدات المالية والعينية لتحسين مستوى المعيشة (السكن - المأكل - الملابس - الصحة).
2. مساعدات مالية أو عينية لدعم صاحب مهنة خاصة ومساعدة صاحب العمل (شراء مواد أو أجهزة - دفع إيجار محل - قروض لتأسيس مشروعات صغيرة ..).
3. مساعدات مالية أو عينية لأداء فرائض دينية (الحج - العمرة ..).
4. مساعدات مالية أو عينية للفئات الخاصة (المعوقين - كبار السن - العمال الأجانب).
5. مساعدات مالية أو عينية في المناسبات الخاصة (رمضان - الأعياد - بدء العام الدراسي ..).

31: هل تتلقى أنت أو أحد أفراد أسرتك مساعدات لتحسين الحالة المعيشية (المسكن - المأكل والملابس - الصحة):

نعم لا

32: ما نوع هذه المساعدات:

مالية (نقدا) عينية. أخرى .

33: في أي مجال تستفيد من هذه المساعدات:

المسكن المأكل والملبس الصحة

34: ما هي الجهة التي تقدم لأسرتك هذه المساعدات؟

وزارة التنمية الاجتماعية جمعية أهلية صندوق خيري

أهل الخير قطاع خاص. أخرى: _____

35: هل تعتبر هذه المساعدات:

منتظمة (شهرية - سنوية..). موسمية (رمضان - الأعياد - الحج..).

عند الحاجة

36: كيف تصلك هذه المساعدات:

تذهب بنفسك أو أحد أفراد أسرتك لاستلامها

تصلك عن طريق مندوب من الجهة التي تقدمها.

تحويلات بنكية.

وسائل أخرى: _____

37: كيف تم حصولك على هذه المساعدة:

تقدمت أسرتك بطلب المساعدة مبادرة الجهة المقدمة بدراسة حالتك.

مساعدة أحد المعارف أو الأقارب. وسائل أخرى: _____

38: هل تصادفك مشكلات معينة في حصولك على هذه المساعدات؟ وما هي؟

مشكلات إجرائية وإدارية صعوبات المواصلات

تأخر وصولها لك أخرى (حدد) _____

نشكرك شكرا جزيلا على حسن استجابتك



